وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

مشروع مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

**تخصص: تسيير عمومي**

**من إعداد الطالبتين:** مبروك سحر سعاد و نجار وردة

**بعنوان**

# دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية
## - دراسة حالة لبلديتي سبدو و منصورة-

| | | | |
|---|---|---|---|
| السيد بومدين أحمد | الدرجة أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | رئيسا |
| السيد بن شعيب نصر الدين | الدرجة أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | مشرفا |
| السيدة قليل نسيمة | الدرجة أستاذ محاضر | جامعة تلمسان | ممتحنا |

السنة الدراسية: 2018/2017

## تشكـــرات

أشكر أولا وأخيرا الله تعالى الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وأمدنا بالصبر لتذلل الصعوبات أمامنا وأعاننا كل العون على إنجاز هذه المذكرة، ثم نشكر أستاذي الكريم الدكتور بن شعيب نصر الدين الذي قبل الإشراف على مذكرتنا وساعدنا خطوة بخطوة لبلوغ نهاية البحث.
ونشكر كل من ساهم وبذل جهدا ولو بالقليل في إنجاز هذه المذكرة، كما نشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المناقشة

# إهداء

إلى منبع الحب و الحنان مصدر الهيام و الإلهام إلى من أبقى ببقائها و أفنى لأرى البسمة على طلعتها إليك..... أمي الحبيبة.

إلى من أنار لي درب العلم و المعرفة إلى من علمني أن الحياة و لو كانت كلها جراح فستبقى هنالك دائما فسحة للأفراح إليك .....والدي العزيز.

أطال الله في عمركما و أدامكما سندا لنا في الحياة.

إلى سنداي في الحياة أخواي..... عبد القادر و محمد.

إلى توأم روحي و نور عيني أختي ..... سمر.

إلى من شاطرتهم أحلى و أسوء أيام حياتي صديقاتي و أصدقائي.

إلى من جعلونا ندرك أن الدراسة أحلى شيء في الوجود أساتذتنا الكرام.

مبروك سحر
سعاد

# إهداء

إلى منبع الحب و الحنان مصدر الهيام و الإلهام إلى من أبقى ببقائها و أفنى لأرى البسمة على طلعتها إليك..... أمي الحبيبة.

إلى من أنار لي درب العلم و المعرفة إلى من علمني أن الحياة و لو كانت كلها جراح فستبقى هنالك دائما فسحة للأفراح إليك .....والدي العزيز.

أطال الله في عمركما و أدامكما سندا لنا في الحياة.

إلى زوجي العزيز.....كمال

إلىفلذتا كبدي إلى قطعة من روحي ولداي العزيزين

إلى سنداي في الحياة أخواي..... عبد القادر و محمد.

إلى توأم روحي و نور عيني أختي ..... سمر.

إلى من شاطرتهم أحلى و أسوء أيام حياتي صديقاتي و أصدقائي.

إلى من جعلونا ندرك أن الدراسة أحلى شيء في الوجود أساتذتنا الكرام.

نجار وردة

**تشكرات.....أ**

**الإهداء.....ب**

**الإهداء.....ت**

**قائمة المحتويات .....ث**

**قائمة الجداول.....ج**

**قائمة الأشكال.....د**

**المقدمة العامة.....ذ**

**الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول اللامركزية..... 1

**مقدمة الفصل:.....1**

المطلب الأول:مفهوم اللامركزية و المركزية.....2

الفرع الأول:مفهوم المركزية.....2.

الفرع لثاني:مفهوم اللامركزية.....3

المطلب الثاني:محاور اللامركزية.....5

المطلب الثالث: أشكال اللامركزية.....10

**خاتمة الفصل:.....13**

**المبحث الثاني: التنمية المحلية .....14**

**مقدمة الفصل.....14**

التنميةالمحلية..... 15

الفرع01:مفهوم التنمية لغة .....15

الفرع02: مفهوم التنمية إصطلاحا.....16

المطلب الثاني: مفهوم مفهوم التنمية المحلية, أهدافها وخصائصها ومبادئها.....18

الفرع01: مفهوم التنمية المحلية:..... 19

الفرع 02:أهداف التنمية المحلية :.....21

الفرع 03: خصائص التنمية المحلية:.....22

الفرع 04: مبادئ و مقومات التنمية المحلية.....22

المطلب الثالث: مجالات,استراتيجيات,تحديات ومعوقات التنمية المحلية..... 25

الفرع01:مجالات التنمية المحلية.....25

الفرع02: استراتيجيات التنمية المحلية .....28

الفرع 03:تحديات ومعوقات التنمية المحلية..... 29

المطلب الرابع : علاقة اللامركزية بالتنمية المحلية.....32

خاتمة الفصل..... 34

**الفصل الثاني: الدراسات السابقة**

مقدمة الفصل..... 35

المبحث الأول :رسائل الدكتوراه و الماجستير.....36

المبحث الثالث :المقالات..... 54

خاتمة الفصل.....59

**الفصل الثالث: الدراسة الميدانية**

مقدمة الفصل.....61

المبحث الأول: آليات البلدية في تحقيق العمل التنموي المحلي.....62.

المطلب الأول: صلاحيات البلدية في مجال التنمية..... .62

الفرع 01:اختصاصات البلدية حسب قانون 1967..... 62
الفرع02: اختصاصات البلدية حسب قانون 1990 .....63
الفرع03:إختصاصات البلدية حسب قانون 2011 ..... 65
المطلب الثاني: مصادر البلدية لتمويل التنمية المحلية..... ...66
الفرع01: مصادر التمويل المحلي الداخلية ..... 66
الفرع02: المصادر الخارجية لتمويل التنمية المحلية ..... 72
المبحث الثاني:دراسة دور بلدية سبدو ومنصورة في تحقيق التنمية المحلية ..... 78
المطلب الأول: دراسة بلدية سبدو ..... 78
الفرع الأول: البطاقة الفنية لبلدية سبدو: .....78
الفرع الثاني:مصادر تمويل التنمية المحلية في بلدية سبدو..... 79
المطلب الثاني: دراسة بلدية منصورة .....90
الفرع الأول :البطاقة الفنية لبلدية منصورة:.....90
الفرع الثاني:مصادر تمويل التنمية المحلية في بلديةمنصورة..... 91
خاتمة الفصل.....100
الخاتمة العامة.....101

**قائمة الجداول**

جدول1 : محاور اللامركزية..... .....8

جدول2 : ملخص لأهم خصائص أشكال اللامركزية و

مميزاتها.....13

جدول3: تطور إيرادات التجهيز و الإستثمار لبلديتي سبدو (2012-2016)

.....79

جدول4: تطور الإقتطاع التجهيز و الإستثمار لبلديتي سبدو (2012-2016)

..... 80

جدول5: إعانات المخطط البلدي للتنمية لبلدية سبدو من 2012 الى 2016.....

82

جدول6: إعانات صندوق الضمان و التضامن لبلدية سبدو من 2012 إلى

2016.....83

جدول7: برامج قسم التجهيز والإستثمار لبلدية سبدو 2012-2016

.....85

الجدول 8: جدول مقارن لمساهمة مصادر تمويل التنمية المحلية لبلدية منصورة من 2012 إلى

2016.....86

جدول9: تطور إيرادات التجهيز و الإستثمار لبلدية منصورة (2012-2016)

.....90

جدول10: تطور الإقتطاع لنفقات التجهيز و الإستثمار لبلدية منصورة (2012-2016)

**91**.....

جدول11: إعانات المخطط البلدي للتنمية لبلدية منصورة من 2012 الى 2016

.....93

جدول12: إعانات صندوق الضمان و التضامن لبلدية منصورة في الفترة ما بين 2012 إلى

2016.....94

الجدول 13: جدول مقارن لمساهمة مصادر تمويل التنمية المحلية لبلدية منصورة من 2012 إلى

2016.....96

جدول14: برامج قسم التجهيز والإستثمار لبلدية منصورة 2012-2016
97.....

**قائمة الأشكال**

الشكل 1: تمثيل بياني يمثل تطور ايرادات قسم التجهيز و الاستثمار لبلدية سبدو من 2012إلى 2016.. .. .. .. 79

الشكل 2:تمثيل بياني يمثل الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار لبلدية سبدو من 2012 الى 2016.. .. .. .. .. .. 81

الشكل 3: تمثيل بياني يمثل إعانات المخطط البلدي للتنمية لبلدية سبدو من 2012 الى 2016.. .. .. .. .. .. .. 82

الشكل 4: تمثيل بياني يمثل إعانة صندوق الضمان و التضامن لبلدية سبدو في الفترة ما بين 2012 إلى 2016.. .. .. .. 84

الشكل 5: دوائر نسبية تبين برامج قسم التجهيز و الإستثمار منصورة لبلدية سبدومن 2012 إلى 2016.. .. .. .. .. .. 87

لشكل 6 تمثيل بياني يمثل تطور ايرادات قسم التجهيز و الاستثمار لبلدية منصورة من 2012إلى 2016: .. .. .. .. .. .. 90

الشكل 7: تمثيل بياني يمثل الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار لبلدية منصورة من 2012 الى 2016 .. .. .. .. .... .. 92

الشكل 8: : تمثيل بياني يمثل إعانات المخطط البلدي للتنمية لبلدية منصورة من 2012 الى 2016.. .. .. .. .. .. .. 93

الشكل 9: تمثيل بياني يمثل إعانة صندوق الضمان و التضامن لبلدية منصورة في الفترة ما بين 2012 إلى 2016.. .. .. 95 الشكل 10: دوائر نسبية تبين برامج قسم التجهيز و الإستثمار لبلدية منصورة من 2012 إلى 2016.. .. .. .. .. .. .. .. 98

# المقدمة العامة

**المقدمة العامة**

بعد الإستقلال وجدت الجزائر نفسها في مواجهة العديد من المشاكل التي خلفها الإستعمار (الفقر, التخلف....) فإنتهجت نظاما مركزيا سياسيا واقتصاديا قائما على التخطيط المركزي ولكن سرعان ما ظهرت عيوب هذا النظام وازدادت حدتها .

في ذلك الوقت بدأت بوادر التنمية في الظهور و التي لا تكون إلا بوجود نظام لا مركزي يأخذ بعين الإعتبار الفوارق بين البلديات وإحتياجات كل منطقة لأن الجزائر وبعد الإستقلال سعت إلى تجهيز الجماعات المحلية بالبرامج التي تسمح لها بالبناء والتشييد بإمكانيات معتبرة ويكون ذلك بتجميع الأنشطة في برنامج منسق وموحد إلا أن فعالية وأبعاد المخطط المركزي أضعفتها وأثرت عليها بعدد كبير من المشاكل والإعتراضات الإدارية و المالية من طرف المركزية مما ترك الجماعات المحلية عمل في إطار أنشطة ضيقة ومحدودة تبعا للغلاف المالي المخصص لها.

إن الأزمات التي تعرضت لها الجزائر وجعلتها تسعى جاهدة لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة متخذة من التنمية المحلية قاعدة لها .

ولتجسيد هذه التنمية قامت الجزائر باللجوء الى اللامركزية و التي تقوم على انشاء وحدات محلية منتخبة ومنحها الإستقلال المالي و الوجود القانون المستقبل عبر الصلاحيات المخوله لها في كافه المجالات الإقتصاديه الإجتماعيه والثقافية . و منح مثل هذه الصلاحيات للوحدات يقتضي منحها كذلك الوسائل التي تمكنها من التطورٌ والتنميةٌ .

إن التنمية المحلية تقوم على أساس بناء قاعدي للمجتمع وهذا لا يتحقق إلا في وجود هيئات لامركزية وقد نص الدستور الجزائري أن الهيئات اللامركزية في الدولة هي البلدية والولاية الا ان البلدية هي الجماعة القاعدي بإعتبارها أقرب للمواطنين و بإستطاعتها التكفل بإدارة التنمية المحلية عن قرب لمعرفتها بإحتياجات المواطنين وهو أساس المفهوم الجديد للديمقراطية التشاركية والتي تعني إشراك جميع المواطنين بطرق متنوعة ذلك ما جعل منها موضوع اهتمام جميع أفراد المجتمع

فإلى أي مدى يمكن أن تساهم البلدية في تحقيق التنمية المحلية ؟

**الأسئلة الفرعية**

- كيف تساهم البلدية في تحقيق التنمية المحلية
- ما مدى فعالية أداء البلدية في التنمية المحلية؟

**الفرضيات:** على ضوء ما طرح من تساؤلات نستنتج الفرضيات التالية:

- تساهم البلدية في تحقيق التنمية المحلية من خلال برامجها
- لا يمكن ان تساهم البلدية في تحقيق التنمية المحلية إلا من خلال تدخل الدولة

**صعوبات البحث**

- صعوبه الحصول على المعلومات والوثائق التي تخدم الموضوع
- الاخطاء في الحساب الاداري

**أهداف الدراسة:**تهدف الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط

- دراسة مصادر تمويل التنمية المحلية
- معرفه نقاط الضعف والقوة للبلدية في ما يخص التنمية المحلية
- دراسة مدى فعالية برامج التنمية
- توجهات البلدية و إختياراتها لبرامج التنمية

**أهمية الدراسة**

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة لأهمية الموضوع الذي تعالجه وهو دور البلدية في تنفيذ البرامج التنموية وإحتكاكها الدائم بالمواطنين لكونها قاعده اللامركزية الأمر الذي يجعلها ادرى بإحتياجاتهم

**المنهج**

اعتمدت الدراسه على:

منهج الوصفي التحليلي تحديد الإطار المفاهيمي للامركزية والتنمية المحلية

المنهج التحليلي:لفحص النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية وإستخراج النتائج

**الحدود الزمانية و المكانية**

أقيمت هذه الدراسة في الحدود التالية

- الحد الزمني : الفترة التي خددت للدراسة الميدانية هي من 2012 إلى 2016 وقد قمنا بالدراسة إبتدءا من شهر أفريل هذا بالنسبة هذا بالنسبة للشق التطبيقي أما الشق النظري فإبتداءا من شهر نوفمبر
- الحد المكاني : أجريت هده الدراسة في بلدية منصورة و بلدية سبدو

**هيكل البحث :**تم تقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول:

تناول الفصل الأول ماهية اللامركزية و التنمية المحلية وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول عبارة عن الإطار النظري للامركزية تعريفها, محاورها, اشكالها. و المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية تعريف التنمية, مفهوم التنمية المحلية وخصائصها ,مجالاتها ,أبعادها, تحدياتها. والعلاقة بينها و بين اللامركزية

الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى أهم الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا.

الفصل الثالث عبارة عن دراسة تطبيقية لبلدية منصورة وبلدية سبدو حيث أخذنا البلدية كنموذج وربطناه و ستكون في هذا .بمفهوم التنمية المحلية لمعرفة صلاحيات البلدية في مجال التنمية المحلية وسبل تمويلها الفصل أيضا دراسة ميدانية لقسم التجهيز و الإستثمار من خلال توضيح نسبه و برامجه بالاعتماد على الحساب

# الفصل الأول

## الإطار النظري للدراسة

**مقدمة الفصل**

تعتبر البلدية إحدى القواعد الأساسية للدولة ومكان لممارسة الديمقراطية حيث تمارس البلدية جملة من الصلاحيات المنصوص عليها في مختلف قوانين الجماعات الإقليمية و التي تكتسبها نتيجة تنازل الحكومة المركزية عنها لصالحها فتصبح بذلك قاعدة للامركزية.

وبما أن هدف النظام اللامركزي هو تجسيد الديمقراطية من خلال مشاركة المواطنيين و التي تعتبر أيضا من أهم مبادئ التنمية المحلية وعلى إعتبار أن البلدية هي قاعدة اللامركزية و بؤرة التنمية إرتأينا أن نتطرق في الفصل الأول إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري للامركزية تعريفها, محاورها, اشكالها.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية تعريف التنمية, مفهوم التنمية المحلية وخصائصها ,مجالاتها ,أبعادها, تحدياتها.

**المبحث الأول : مفاهيم عامة حول اللامركزية**

كبداية يمكننا إعتبار أن المركزية و اللامركزية ليسا نظاميين متضادين. واللامركزية هي ليست مجرد بديل للمركزية. فكلاهما ضروريين[1]. و يكون إتخاذ القرار هو العملية التي ترتبط بها فكرتي المركزية و اللامركزية, فبالإنطلاق من القرارات التي تتركز في مستوى حكومي معين يمكننا تحديد مقدار ممارسة أي منهما,ويتم كذلك بنوع القرارات في نظام الامركزية السائد.[2]

**المطلب الأول:مفهوم المركزية و اللامركزية**

**الفرع الأول : مفهوم المركزية**

يقصد بالمركزية حصر وتوحيد الوظيفة في أيدي السلطات المركزية و الممثلة في الحكومة والوزارات وممثليهم في الأقاليم المحلية , و الهدف منها هو توحيد نشاط الدولة بحيث يصبح بشكل هرمي مترابط و متناسق.

كما يمكن تعريفها على أنها توجه يبحث عن توحيد السلطات بين أيدي السلطة المركزية , ومن هذا المنطلق يكون لديها جهاز مركزي ( الدولة ) , و يتولى تنفيذ قراراتها مختلف الوزراء ووكلائهم الذين ينوبون عنه محليا و إقليميا و يكونون تحت سلطتهم المباشرة.[3]

أما اخر فيعرفها إنطلاقا من كونها تعبر عن أن الإدارة موحدة في الدولة , والسلطة تكون بيد الحكومة التي تتولاها وإداراتها المركزية ,كما أنه للسلطة المركزية أو من ينوب عنها صلاحيات البت النهائي في كل نشاط إداري وذلك دون مشاركة هيئات أخرى. [4]

وفي هذا الصدد يجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نظام مركزي يطبق المركزية بحذافيرها لأنه سيكون محكوم عليهم بالفشل. من خلال التعاريف السابقة تتضح لنا الرؤية بأن المركزية تقوم على شيء واحد وهو تركيز السلطة في يد السلطة المركزية, و في أغلب الأحيان يتم

اللجوء إلى هذا النوع في حالة الدولة الحديثة لإحتياجها لما يدعم تماسكها و ترابطها نتيجة ضعف كيانها السياسي و عدم تمتعه بالخبرة والمهارة الكافية في توزيع المهام.[1]

---

[1] -شنودة إميل فهمي حا,لامركزية الإدارة التعليمية( التطور و الواقع),مكتبة الأنجلو مصرية ,القاهرة (مصر) ,1998 ,ص35

[2] -بشايرة احمد سليمان, المركزية والامركزية في الإدارة التربوية, دارالفرقان للطباعة و النشر ,عمان المملكة اللأردنية, 1999,ص 62-63

[3] - أحمد محيو, محاضرات في المؤسسات الإدارية , ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة 04 , الجزائر , 2004 , ص 106

[4] - سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام (مدخل للتمويل الدولي للتنمية)، مكتبة الشعاع ،القاهرة ، 2002 ، ص. 358

**الفرع لثاني:مفهوم اللامركزية**

كان ظهور اللامركزية منذ اكثر من 40 سنة فمع بداية الستينات من القرن المنصرم ظهرت اللامركزية كوسيلة لمساعدة المستعمرات في إدارة و تسيير شؤونها بعد حصولها على الإستقلال ,و كان ينظر للامركزية على أنها أداة للوصول إلى العدالة السياسية و الإستجابة بفعالية للطلب المتزايد على السلع والخدمات العامة, وقد لجئت بعض الدول الحديثة الإستقلال للامركزية في إطار نظام فيدرالي للدولة مثل الهند ,المكسيك, نيجيريا , في حين لجأت إليه العديد من الدول الأخرى في إطار نظام الدولة الموحدة مع منتصف السبعينات وأوائل الثمانينيات بدأ تشجيع الدول المستقلة والحديثة الإستقلال للامركزية من قبل المؤسسات المانحة الدولية, وذلك لأهداف تنموية في تحسين إدارة البرامج الخاصة بالمشاريع التنموية وبالأخص تلك الممولة أجنبيا, التوزيع العادل لفوائد النمو الإقتصادي وجعل المشاركة المدنية في عملية التنمية سهلا.

و مع منتصف الثمانينيات و من خلال برامج التثبيت الهيكلي المشروطة بدأت المؤسسات الدولية في الضغط على الدول النامية للقيام بالإصلاحات ودعم اللامركزية.

ويشير" روندينلي"(1989) إلى أن اللامركزية يقصد بها تحضير السلطات والمسؤوليات في ما يتعلق بالوظائف العامة ,التخطيط, والإدارة ,وتعبئة الموارد وتخصيصها من الحكومة المركزية وأجهزتها المختلفة , إلى إدارات فروعها في الأقاليم أو إلى الهيئات الإقليمية أو الهيئات العامة أو إلى القطاع الخاص.

وفي صدد تحليله للامركزية يشير" روندينلي" إلى أربعة محاور رئيسية لهذا النظام و هي اللامركزية الإدارية ,و اللامركزية السياسية,

اللامركزية المالية, ولا مركزية السوق [2],و بناءا على ما تقدم وفي إطار التعريف باللامركزية يمكننا الإشارة إلى عدد من النقاط أهمها :

يقصد باللامركزية إعادة توزيع السلطة بين مختلف المستويات الحكومية المستوى المركزي والمستويات الحكومية الأدنى في الجهاز

---

[1] - غريسي صدوقي, متطلبات اللامركزية في الجزائر, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المالية الدولية, جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ,2011/2010 , ص 11

- [2] غريسي صدوقي, متطلبات اللامركزية في الجزائر,نفس المرجع, ص11

الإداري للدولة . إشتمل التعريف على الخصخصة ولامركزية السوق وهذا ما يثير الجدل, و في هذا الشأن يرى بوكس(2001) أن اللامركزية يقصد بها تحويل المسؤولية إلى الوحدات المحلية والهيئات التي تتمتع بقدر من الإستقلال وليس بالإستقلال الكامل عن الحكومة المركزية، و كل ما يمكن قوله أن هذه الوحدات يجب أن تعمل في إطار الجهاز الإداري للحكومة المركزية.[1]

- وفي هذا السياق يقوم "مانور"(1999) بإستبعاد مفهوم الخصخصة في إطار دراسة أنجزها عن اللامركزية السياسية ,و يعود سبب إستبعاده لها :
- السبب الأول : كون الخصخصة يقصد بها تحويل المسؤوليات خارج نطاق الجهاز الإداري للحكومة المركزية
- السبب الثاني :كون الخصخصة تعني تحويل السلطة و الموارد من فرع يتميز بالمركزية الحكومية إلى آخر يتميز بنفس المميزات لكن في القطاع الخاص. .[2]

**نظره البنك الدولي للامركزية**

وفقا لتعريف البنك الدولي يجب على الحكومة المركزية تحويل سلطاتها السياسية والإدارية والمالية إلى الوحدات المحلية، ومن هذا المنطلق لن تستطيع الدولة أن تصبح في نظام لامركزي ما لم يتواجد بها وحدات محلية منتخبة وتتمتع بالإستقلالية ، وبإستطاعتها إتخاذ القرارات الإيجابية في إطار الوظائف الموكلة إليها في نطاق حدودها الجغرافية. و بهذا المعنى يجب عليها إما إيجاد وحدات محلية جديدة أو تقوم بتوسيع سلطات هذه الوحدات إذا كانت موجودة أساسا في مجال نقل سلطة تحصيل الموارد وتحمل مسؤولية الإنفاق.[3]

**نظرة الأمم المتحدة للامركزية (برنامج الامم المتحدة الانمائي[4])**

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعرف اللامركزية على أنها عملية ذات محاور متعددة تهدف من خلال التخطيط المركزي إلى تحويل التركيز على التنمية ، والإعتماد على الأجهزة الحكومية والبيروقراطية ويتوقع من اللامركزية أن تؤثر على تنمية المجتمع على عكس المركزية وذلك من خلال:

- إعطاء المجتمع سلطة إتخاذ القرار في الشؤون التي تؤثر على حياتهم.
- قدرة المجتمعات على السيطرة على بعض الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج الخاصة بالتنمية.

---

[1] - [1]-Boex j , an introductory over view of intergovernment al fiscal relation , georgia state university , USAID , 2001 , p02

[2] - Manor james , the political economy of democratic decentralization , world bank , 1999 , p05

[3] - World development report 1999/2000 , world bank , new york p108, www.world bank .org

[4] - غريسي صدوقي, متطلبات اللامركزية في الجزائر,مرجع سابق, ص13

- زياده في مستوى المسائلة على الصعيد المحلي بما يحقق إستجابة المؤسسات المحلية.
- إعادة توجيه السلع والخدمات الى المناطق الأكثر إحتياجا لها.
- التخلي عن الإحتياج للأجهزة الحكومية المركزية للقيام بكل الجوانب الخاصة ببرامج تنميه المجتمع.
- إنشاء أليات تربط مقدمي الخدمة و الأجهزة التنفيذية بالمجتمعات المحلية.

**المطلب الثاني: محاور اللامركزية**

لقد أشرنا سابقا أن للامركزية أربعة محاور ولنفهم أكثر نظامها وجب علينا التطرق لمحاورها ذلك لأن لكل محور خصائصه التي يتميز بها.

**اللامركزية الإدارية**

لقد جاءت فكرة اللامركزية الإدارية بعد إستقرار نظام الدولة الإداري والسياسي وتعقد وظائفها وتعددها [1]وقد رأت الحكومة المركزية أنه لابد من تحرير بعض المصالح والمرافق من التبعية المركزية خاصة تلك المتعلقة بالمجالات الإقتصادية مثل التجارة التصنيع لعدم تماشيها مع أسلوب المركزية.[2]

ويمكن تعريف اللامركزية الإدارية أنها" *توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة التنفيذية المركزية وهيئات إقليمية ومصلحية تمنح الشخصية المعنوية ,بحيث تمارس اختصاصاتها تحت رقابة و إشراف السلطة التنفيذية" .*[3]*كما يمكن تعريفها على أنها "توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أومصلحية مستقلة بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف و رقابة الحكومة المركزية* ".ومن هذا المنطلق يتضح أن اللامركزية الإدارية نوعان وهما :

**اللامركزية الإدارية المرفقية**: هي إعطاء الشخصية المعنوية لمرفق عام معين (الصحه , النقل , التعليم .....) بحيث يكون مستقلا في أداء وظيفته ونشاطه عن السلطة المركزية وتسمى هذه المرافق بالمؤسسات أو الهيئات أو المشروعات العامة.[4]

**اللامركزية الإدارية الإقليمية** :و هي إعتراف المشرع بالشخصية المعنوية المستقلة للوحدات المحلية،[1] وهي تعني توزيع السلطة الإدارية على المناطق والأقاليم الإدارية في الدولة ,بحيث تتمتع المجالس المحلية بها بسلطة

---

[1] - محمد جمال الذنيبات, الوجيز في القانون الإداري, دار الثقافة للنشر و التوزيع,الجزائر,2011 ص 85

[2] - ياقوت قديد,الإستقلالية المالية للجماعات المحلية,مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تسييرالمالية العامة, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2011/2010 ص 57

[3] - محمد جمال الذنيبات, الوجيز في القانون الإداري, نفس المرجع,ص85

[4] -صفوان المبيضين وحسين الطراونة و توفيق عبد الهادي, المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية, دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع,الأردن,2011 ,ص29

القيام بالمسائل الإدارية دون العودة إلى الحكومة المركزية,[2]ويعني أسلوب اللامركزية الإقليمية ممارسة الوظيفة الإدارية المحددة لها وفي نطاق جغرافي معين فقط. [3]

هناك من يرى أن نظام اللامركزية يقوم أساسا بإعتراف القانون لأعضاء منتخبين من قبل جماعة ذات شخصية معنوية بسلطة إتخاذ

القرارات في كل أو بعض الشؤون المحلية ,و تكون هذه الهيئة المسؤولة عن قراراتها.

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن الأركان التي تقوم عليها اللامركزية الإدارية الإقليمية: [4]

- ✓ وجود مصالح وخدمات محلية متميزة عن المصالح ذات الطابع الوطني.
- ✓ ضرورة قيام أجهزة محلية منتخبة تشرف على تلك المصالح.
- ✓ أن تخضع هذه الهيئات لإشراف ورقابة السلطة المركزية.

**اللامركزية السياسية**

إن نظام اللامركزية السياسية مرتبط بالتنظيم الدستوري للدولة بحيث يقوم على توزيع السلطات السياسية (سلطه التشريع و سلطة القضاء وسلطة الإدارة) بين الدولة والدويلات أو الولايات المكونة لها [5]ينتج عن هذا التوزيع ما يسمى ب الإتحاد الفيدرالي و الذي ينشأ بطريقتين :الطريقة الأولى تتكون فيها دولة فدرالية واحدة عن طريق إنضمام عدة دول مستقلة مع بعضها البعض أما الطريقة الثانية هي حصول كل ولاية من الولايات الناتجة عن إنقسام دولة موحدة بسيطة على قدر من السيادة الداخلية . أما في الدول الفدرالية فإن علاقة السلطة بين المستويات الحكومية المختلفة يحددها الدستور الفدرالي في غالب الأمر كما يمنح الحكومات صلاحيات

وفي هذا الصدد يمكننا القول أن اللامركزية السياسية هي وضع دستوري يقوم على أساس توزيع الوظائف الحكومية المختلفة (التشريعية والتنفيذية والقضائية ) بين الحكومة الإتحادية في العاصمة وحكومات الولايات. [6]

---

[1] - محمد رفعت عبد الوهاب, النظرية العامة للقانون الإداري, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية,2012,ص

[2] - صفوان المبيضين وحسين الطراونة و توفيق عبد الهادي, المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية, مرجع سابق ,ص30-31

[3] - محمد جمال الذنيبات, الوجيز في القانون الإداري, مرجع سابق,ص86

[4] - عبد الناصر صالحي, الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية و التبعية, مذكرة ماجستير في القانون فرع الدولة و المؤسسات العمومية,جامعة الجزائر,2010/2009,ص3-4

[5] - صفوان المبيضين وحسين الطراونة و توفيق عبد الهادي, المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية, مرجع سابق ,ص29

[6] - أحمد عبد الجبار, الفدرالية واللامركزية في العراق, ورقة سياسات, مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق , بغداد، العراق , تشرين الثاني 2013,ص7

و يتماشى هذا الأسلوب مع الدول كبيرة الحجم من الناحية السكانية والجغرافية وكذلك الدول المتعددة الديانات والقوميات والأجناس واللغات.[1] أما في الدول البسيطة تنطوي اللامركزية السياسية فيها على درجة من نقل سلطة القرار إلى الوحدات المحلية وذلك بأجهزة حكومية حقيقية كما تهدف اللامركزية السياسية إلى إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين مزيدا من السلطة في صياغة السياسات العامة وتأثيرها على المواطنين أو ممثليهم المنتخبين.[2]

**اللامركزية المالية**

تعني اللامركزية المالية لدى شابير شيما بدلالة "التشارك في الإيرادات العامة بين كافة مستويات الحكومة وإيجاد مالية ذاتية للحكومات الوطنية الفرعية" .

وتعني اللامركزية المالية عند محمد أحمد علي عدوي بأنها "نوعا من نقل السلطة والقرارات في هذه الشئون إلى الوحدات المحلية مع مراعاة أن ثمة أمور سواء في التحصيل أو الإنفاق ذات طابع مركزي يجب أن تؤخذ في الحسبان".[3]وتشير اللامركزية المالية إلى إعطاء الوحدات المحلية من قبل الحكومة المركزية بعض الصلاحيات في تحديد الإيرادات المحلية وتكفلها بمسؤولية تمويل مختلف المشاريع الخاصة بها وبالمنطلق من هذا التعريف فإنه ينتظر منها تحقيق زيادة في مستوى النمو والتنمية الإقتصادية .ولتطبيق نظام مالي لامركزي ناجح يستوجب وجود عناصر أساسية تتمثل في :[4]

- ✓ تخصيص وظائف محددة للحكومات المحلية خاصة تلك المتعلقة بتقديم السلع والخدمات العامة .
- ✓ تخصيص إيرادات ملائمة للحكومة المحلية وضع نظام تحويلات ملائم بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية .
- ✓ وضع نظام تحويلات ملائم بين الحكومة المركزية و الحكومات المحلية .
- ✓ إعطاء سلطة الإقتراض للحكومة المحلية من أجل تمويل وظائفها.
- ✓ وجود مناخ مساعد لنظام اللامركزية المالية و الذي يتمثل في الترتيبات المؤسسية وبيئة ملائمة (لامركزية سياسية وإدارية).

---

[1] - صفوان المبيضين وحسين الطراونة و توفيق عبد الهادي, المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية, مرجع سابق ,ص30

[2] - غريسي صدوقي, متطلبات اللامركزية في الجزائر,مرجع سابق, ص

[3] - علي هادي حميدي الشكراوي, إسماعيل صعصاع البديري, علاء عبد الحسن كريم العنزي, التنظيم القانوني للامركزية المالية في الدولة الفيدرالية., مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية , العدد الثاني / السنة الخامسة,جامعة بابل,ص154

[4] - غريسي صدوقي, متطلبات اللامركزية في الجزائر,مرجع سابق, ص20-21

وتتوفر المحاور الثلاثة على عدة خصائص حتى تحقق الأهداف المرجوة منها وهذا ما سنراه في **الجدول رقم (1)** و الذي يلخص الخصائص الأساسية لكل محور منها:

**الجدول رقم (1): محاور اللامركزية**

| خصائص المحاور | اللامركزية السياسية | اللامركزية الادارية | اللامركزية المالية |
|---|---|---|---|
| **السلطة** | السلطة الممنوحة لموظفي الحكومة تكون بالإنتخاب بدلا من التعيين من طرف الحكومة المركزية | تمتع موظفي الحكومات المحلية بسلطة تقديم الخدمات العامة وحرية توسيع الخدمات المقدمة مسبقا من قبل الحكومة المركزية | تمتع الموظفين المحليين بسلطة تحصيل الضرائب |
| **الاستقلال** | نظرا لفوز الحكومات المحلية في الإنتخابات المحلية فإنها تتحصل على الإستقلال عن الحكومة المركزية | | غاستقلالية السلطة المحلية عن الحكومة المركزية |
| **المسائلة** | يخضع الناخبيين المحليين للمسائلة من قبل الحكومات المحلية و التي بدورها تخضع للمسائلة من قبل الحكومة المركزية | يخضع موظفي الحكومة للمسائلة من قبل الحكومات المحلية أو من قبل الهيئات المحلية للحكومة المركزية | يخضع موظفي السلطة المحلية للمسائلة من طرف الناخبين و المجتمع المدني. |
| **القدرات** | يتحصل الموظفون المحليون من جراء الإنتخابات على حوافز لبناء قدرات الحكومات المحلية حتى تتمكن من تقديم خدمات. | يستطيع موظفو السلطة المحلية أداء أدوارهم بوجود هياكل وترتيبات ذات قدرة مؤسسية كافية. | إن سيطرة الحكومة المحلية على إيراداتها ونفقاتها يعطيها القدرة على تأدية مسؤولياتها بكفاءة. |

USAID decentralization and democratic local governance, may 2007 , p3

من خلال الجدول 1 نلاحظ أنه يجب أن تحظى الوحدات المحلية بسلطة القيام بالوظائف والمسؤوليات الموكلة إليها و من أجل تحقيق الأهداف الوطنية يجب إعطاء الموظفين المحليين قدرا من الإستقلال والذي يعطيهم قابلية وفاعلية أكبر للإستجابة لإحتياجات السكان المحليين و الظروف المحلية وفي المقابل يجب أن يكون هناك قدر من المساءلة حتى تعطي السلطة للمواطنين المحليين الذين أصبحوا على دراية بماهية الوظائف التي سوف يساؤل على أدائها الموظفون المحليون وتتطلب المسائلة توافر مجموعة من الأليات مثل لجان وهيئات تلقي

الشكاوي وسجلات لجمع أراء المواطنين وتكوين تقارير عنها وآخيرا تستلزم اللامركزية توافر الوحدات المحلية على قدرات ملائمة حتى يتسنى لها الإستجابة لرغبات مواطنيها المحليين عن طريق إستعمال سلطتها والإستفادة من إستقلاليتها.[1]

**اللامركزية الإقتصادية**

تسمى أيضا لامركزية السوق ويقصد بها إنتاج وتوفير السلع والخدمات عن طريق آليات السوق[2] و يقصد بذلك تنازل الحكومة المركزية أو الجماعات المحلية بالكامل عن الإمداد بالخدمات والسلع لصالح القطاع الخاص[3] ويكون ذلك بإعطاء الجمعيات والمنظمات الغير حكومية ذات الطابع الإقتصادي و المجموعات الإقتصادية الحق في صناعة القرار الإقتصادي [4] و يتم ذلك بأسلوب التخلي والذي يكون على شكل عقود إدارة عقود خدمات منح الإمتياز وحتى الخصخصة الكاملة[5] وقد تشتمل على: [6]

- أداء المشروعات الخاصة للوظائف التي كانت محتكرة من قبل الحكومة.
- إعطاء القطاع الخاص مسؤولية الإمداد بالخدمات العامة.
- التخلي عن عقود الإمداد و إدارة الخدمات أو التسهيلات لصالح القطاع الخاص.
- إعطاء السوق الرأسمالي و المنظمة الخاصة مهمة تمويل برامج القطاع العام.

**المطلب الثالث:أشكال اللامركزية**

مما سبق رأينا أن اللامركزية تتكون من أربعة محاور وهي: السياسية, الإدارية, المالية, الإقتصادية. و في إطار هذه المحاور يتم نقل السلطة و المسؤوليات إلى المستوى الأدنى للحكومة في إطار هذه المحاور وبعدة أشكال للامركزية.

وفي هذا الصدد تشير الأدبيات إلى وجود ثلاثة أشكال للامركزية وهي : عدم التركيز, التفويض، النقل .وتعتمد الحكومات في إختيارها لهذه لأشكال على أهداف صناعة القرار وعلى العوامل المرتبطة بهيكل الدولة السياسي,الإداري و المالي .

---

[1] - غريسي صدوقي, متطلبات اللامركزية في الجزائر,مرجع سابق, ص23

[2] - عتيقة كواشي, اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة,2011, ص59

[3] - مجدولين عبد الله يوسف نعيرات, التوجه نحو تطبيق اللامركزية الإدارية في مستشفى جنين, أطروحة لنيل درجة الماجستير في الصحة العامة, جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين,2006,ص47

[4] - علي قوق, إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة,2011, ص52

[5] - عتيقة كواشي, اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية,مرجع سابق,ص59

[6] -- مجدولين عبد الله يوسف نعيرات, التوجه نحو تطبيق اللامركزية الإدارية في مستشفى جنين,مرجع سابق,ص47

**نموذج عدم التركيز**

يقصد بعدم التركيز توزيع سلطة إتخاذ القرار و بعض المسؤوليات الإدارية على المستويات الأدنى أوالإقليمية و التي تكون في نفس الحكومة المركزية [1]معنى آخر هو تحويل مسؤوليات ومهام من المستوى المركزي أي من الوزارات في الحكومة المركزية إلى فروع الوحدات و الهيئات الحكومية في الأقاليم الإدارية المحلية ويتميز هذا النموذج ب[2]

- بقاء الإشراف والمراقبة للوزارات في الحكومة المحلية .
- إعتبار الوحدات المحلية كوكلاء وليست كدوائر محلية ويخضع الموظفون للمسائلة بنحو كامل أمام السلطة المركزية .
- تفوض السلطة بشكل ضعيف في مجال إتخاذ القرار.
- الإعتماد الكلي على الموارد المالية والمدخلات من المركز.
- ضعف درجة إستقلالية الوحدات المحلية

عادة ما يكون تحويل السلطة للمستويات الأدنى للحكومة مرتبطا باعطائها جزءا من الإستقلالية في مجال إتخاذ القرارات العامة وهذا الأمر نادر الحدوث في إطار (عدم التركيز (لعدم إمتلاك الوحدات المحلية سلطات مستقلة في مجال إتخاذ القرار عن المركز وعلى هذا

الأساس يعرف البعض عدم التركيز على أنه تحويل للمسؤوليات وليست تحويل للسلطة. [3]

**التفويض**

يعتبر أكثر أشكال اللامركزية من حيث التداول ويشير إلى تحويل بعض المسؤوليات من صنع القرارات في تنفيذها و إدارة المصالح العامة من الحكومة المركزية في العاصمة إلى منظمات شبه مستقلة[4]فالتفويض في هذه الحالة يكون بنقل قدر من السلطة وصلاحيات صنع القرار إلى المسؤولين المحليين بما فيها القرار المالي.

---

[1] -

[2] - Rondinelli ،what is decentralization , decentralization briefing notes world bank institude , 1999 ,p03

[3] -الطعمنة محمد محمود,وعبد الوهاب سميرمحمد,الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير,مرجع سابق ص 19

[4] - عتيقة كواشي, اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية,مرجع سابق,ص60

في هذا النوع من اللامركزية تحتفظ الدولة بحق الرقابة وحق إلغاء القرارات المحلية أو حتى سحب السلطة الممنوحة أو إسترجاعها متى شاءت و التفويض بهذا المعنى يعتبر حلقة وصل بين نموذج عدم التركيز و النقل في إطار تفويض السلطات و هو أكثر قوة من نموذج عدم التركيز و أقل قوة من النقل.

في ظل التفويض أو الإنابة تعمل الوحدات المحلية ضمن معايير وقيود السياسة العامة للدولة مع تمتعها بدرجة من الإستقلالية وقدر كبير من الحرية في إتخاذ القرار و في كيفية أدائها لوظائفها فهي تخضع لمسائلة الحكومة المركزية ولا تخضع كليا لرقابتها إن الغرض من هذا النمط من اللامركزية هو تقريب الحكومة من المواطنين و الشفافية.[1]

**نموذج النقل**

يقصد به تحويل مسؤولية إتخاذ القرار بشكل كامل و قانوني إلى هيئات محلية ذات شخصية قانونية و متمتعة بقدر من الإستقلال إتجاه الحكومة المركزية [3]في هذا النوع من اللامركزية [4]:

- تتمتع الحكومة المحلية بحق دائم في إدارة شؤونها دون العودة إلى الحكومة المركزية .
- تتمتع الحكومة المحلية بسلطة مستقلة في تعبئة وحشد إراداتها الذاتية بما معناه أنها تتمتع بسلطة فرض الضرائب والرسوم

لتمويل مشاريعها الإستثمارية.

- تمنح الوحدات المحلية مسؤولية توفير وتقديم الخدمات العامة .

يعتبر البعض نموذج النقل مرادف للامركزية المالية من ناحية المسؤوليات الخاصة بالوحدات المحلية و المتمثلة في الإنفاق والتبذير وتمتعها بالإستقلال التام في وضع موازناتها المحلية .وتنتشر أنماط النقل في غالب الأحيان في المجالس المحلية فيصبح الموظفون الحكوميون المحليون في ظل هذا النموذج خاضعين للمسائلة من المستوى الأدنى من قبل الناخبين بالإضافة الى خضوعهم للمسائلة من المستوى الأعلى وكل ذلك في إطار القواعد التي تتحكم في العلاقة بين مختلف المستويات الحكومية .في إيطار نظام التحويلات الحكومية المركزية تقوم الحكومة المركزية بتقديم الدعم المالي على الرغم من المرونة التي يقدمها نموذج النقل لإختيار الخدمات

[1] - غريسي صدوقي, متطلبات اللامركزية في الجزائر,مرجع سابق, ص28-29

[3]– علي الصاوي, إشكاليات التنظيم المحلي في مصر في سلسلة قضايا إدارية, مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة ,جامعة القاهرة كلية العلوم الإقتصادية و العلوم السياسية,العدد 1999/3,ص 45

[4] - غريسي صدوقي, متطلبات اللامركزية في الجزائر,نفس المرجع, ص29

التي تسعى الوحدات المحلية لتقديمها للمواطنين وإعطاء سلطة فرض الضرائب والرسوم لتمويل هذه الخدمات .
مما سبق يمكننا القول أن نموذج النقل يتمتع بعدد من المزايا والخصائص من أبرزها ما يلي:

- الإستقلالية و الشخصية المعنوية التي تتمتع بها الوحدات المحلية بحيث تكون منفصلة عن الحكومة ولا تخضع لسيطرتها المباشرة.
- تتمتع الوحدات المحلية بصلاحية ضمان توفير الموارد اللازمة للقيام بمهام وظيفية .
- من أجل تنسيق العلاقات و تبادل المنافع تتكون علاقة تبادلية بين الحكومة المركزية و الوحدات المحلية.

ينظر المواطنون للوحدات المحلية على أنها مؤسسات تقدم خدمات لإشباع حاجاتهم و أنهم يستطيعون التأثير عليها كباقي وحدات الحكومة المركزية الأخرى وكل هذا راجع لتنازل الحكومة المركزية عن بعض سلطاتها لتلك الوحدات[1]

**جدول رقم(2) :ملخص لأهم خصائص أشكال اللامركزية و مميزاتها**

| | عدم التركيز | التفويض | النقل |
|---|---|---|---|
| **أداة قانونية** | قرارات وزارية, تعليمات | قرار حكومي أو وزاري ,قانون لوائح مرافقة له. | دستور , قانون ,اللوائح التنظيمية المرتبطة به |
| **مصدر السلطة ومتلقيها** | الوزارات تفوض فروعها في الأقاليم | الحكومة أو الجهة التي تمثلها ( الوزارات والمؤسسات) تفوض الوحدات المحلية أو الهيئات شبه المستقلة | الحكومة المركزية تنقل سلطاتها إلى الحكومات المحلية. |
| **مصادر التمويل** | تتمتع المستويات الدنيا للحكومة ( فروع الوزارات في الأقاليم) بدرجة قليلة جدا من الأستقلالية فهي تعتمد إعتمادا كليا على الموارد المالية و المدخلات من المركز(الوزارات) | في العادة يقوم التفويض على توزيع بعض الموارد المالية من الجهات العليا إلى المستويات الأدنى للحكومة و يكون مصاحبا لتعليمات حول طريقة تفويضها (تخصيصها) | من أهم مصادر التمويل الضرائب, الرسوم المحلية , الإقتراض و التحويلات المركزية |
| **الهدف المرجو تحقيقه من تطبيق** | تبحث الحكومة المركزية من خلاله هذا على زيادة فعالية الخدمات التي تقدمها وتحسين الأداء في تقديمها | إن الهدف الأساسي من هذا النمط هو زيادة مستوى الشفافية و المسائلة وتقريب الإدارة من المواطن. | إنشاء و حدات محلية تكون حدودها الجغرافية مقررة قانونا.<br>لها جدوى اقتصادية حتى يكون |

[1]- غريسي صدوقي, متطلبات اللامركزية في الجزائر,نفس المرجع, ص29-30

| | | | |
|---|---|---|---|
| **كل نموذج** | وجعلها أكثر تكيفا مع الأوضاع المختلفة<br><br>و ذلك بواسطة و مكاتبها و فروعها في الأقاليم. | | باستطاعتها تعبئة الموارد المالية و توفير الخدمات و القيام بوظائفها العامة و الإنتاج في نطاقات إقتصادية تحقق الكفاء. |
| **صلاحية اتخاذ القرار** | في هذا النمط لا تشارك فروع الوزارات أو الوحدات المحلية في إتخاذ القرار بما فيه القرار المالي بل يجب عليها الرجوع دائما إلى المركز. | تمتع المستويات المحلية بالإستقلالية وحرية إتخاذ القرار فيما يتعلق بطريقة أداء وظائفها يجعل من التفويض مجرد تكليف منها للبت في بعض الأمور نيابة عنها. | تتمتع الحكومات المحلية بحرية إتخاذ القرار وتولي المسؤولية دون العودة إلى الحكومة المركزية بما في ذلك حشد الموارد المالية وتوفير الخدمات و إنشاء و تنفيذ مشروعات التنمية المحلية. |
| **خطوط المسائلة** | الوزرات في الأقاليم و الوحدات المحلية خاضعة لرقابة و إشراف وزارات الحكومة المركزية.<br><br>وهه ذالفروع لا تكون محل مسائلة قانونية أمام الناخب المحلي نظرا لعدم وجود هيئات محلية منتخبة محليا. | تخضع الوحدات المحلية لرقابة غير كلية ومسائلة من طرف الحكومة المركزية , مع إحتفاظ هذه الأخيرة بحق الطعن في القرارات المحلية أو سحب سلطتها الممنوحة لهم إسترجاعها متى أرادت و بالرغم من أن القرارات ترفع للجهات المركزية إلى أنها تعمم على المواطنين. | يكون موظفوا الأجهزة الحكومية محل مسائلة من الأسفل من قبل ناخبين محلين وذلك راجع لكون السلطة المحلية منتخبة بالإضافة إلى خضوعها للمسائلة من الأعلى في إطار القواعد التي تحكم مختلف المستويات الحكومية. |

من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن للامركزية ثلاثة أشكال و يبين لنا أهم خصائص و مميزات وذلك بلإنطلاق من نقاط رئيسية.

حيث يعتبر النقل أقوى أشكال اللامركزية فهو يقوم على إنشاء و حدات محلية تكون حدودها الجغرافية مقررة قانونا, و لها جدوى اقتصادية مما يجعلها قادرة على تعبئة الموارد المالية و توفير الخدمات و القيام بوظائفها العامة و الإنتاج في نطاقات إقتصادية تحقق الكفاءو تتمتع الحكومات المحلية بحرية إتخاذ القرار وتولي المسؤولية دون العودة إلى الحكومة المركزية بما في ذلك حشد الموارد المالية وتوفير الخدمات العامة.

وعلى الرغم من الأهمية التي يتسم بها نموذج النقل على إعتبار أنه أقوى أشكال الامركزية إلا أن التدرج في نقل الصلاحيات بمؤازرة من البرلمان مع وجود إتحادات قوية للسلطة المحلية هو سبب نجاح العديد من الدول (خاصة الدول الأوروبية) في تطبيق نظام اللامركزية

1- بالرغم من إعتبار نموذج عدم التركيز من أضعف نماذج اللامركزية,ولكنه يطبق في جمبع الدول وحتى الفدرالية منها.

2- بالنظر إلى ما تقدم يمكننا القول أن العديد من الأنظمة المتبعة في كثير من الدول تتوفر على مزيج من اشكال اللامركزية في نظامها

**المبحث الثاني:ماهية التنمية المحلية**

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي وفي مختلف الدراسات الاجتماعية والسياسية وغيرها, وقد عملت الأدبيات التنموية على الترويج للتنمية المحلية وأهميتها ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية.

سنعطي في بداية هذا المبحث لمحة مختصرة عن مختلف تعاريف التنمية وهذا كمطلب أول.

**المطلب الأول:مفهوم التنمية**

في بداية الستينيات كان لفظ التنمية يجري على كل لسان بين الاقتصاديين والاجتماعيين, في كل دول العالم وقد كانت التنمية هي الشغل الشاغل بالنسبة لهم[1],حيث يتصف مفهوم التنمية بالتغير والتنازع والاختلاف الفكري والعلمي الأمر الذي أدى إلى ظهور آراء عديدة ومفاهيم مختلفة لمصطلح التنمية.[2]

**الفرع01:مفهوم التنمية لغة**

التنمية لغة تعني التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين, وكذلك يختلف مفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو, الذي يعرفه القاموس العربي بأنه الزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة الماضية ويتحقق النمو بتعاون عوامل الإنتاج وتفاعلها في حيز العملية الإنتاجية, كما يرتفع النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة وارتفاع إنتاجية العمل, فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره لحال أفضل, أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو وبالتالي فان العملية تشتمل على النمو وعلى التغيير.[3]

كما يمكن التفرقة بين التنمية والتغيير, فالتغيير يعني استبدال الوضع الحالي كليا أوجزئيا بوضع آخر يختلف عنه نسبيا, لأن التغيير قد يكون محدودا أو شاملا كما قد يكون محدودا أو شاملا كم قد يكون بسيطا أو جذريا, يتضمن التغيير عملية الانتقال الموضوعي أو الزماني أو المكاني أو الشخصي أو الاجتماعي من حالة لأخرى قد تكون إيجابية كما قد تكون سلبية والتغيير مجال التنمية يحمل معنى ايجابي عموما, فعندما يكون مخططا لابد أن يكون التوجه ايجابيا بحيث يتم استبدال الوضع الحالي بوضع أفضل منه.[4]

---

[1] سعاد نور الدين, السكان والتنمية, دار المنهل اللبناني, الطبعة الأولى, 2010,ص30.
[2] نائل عبد الحافظ العواملة, إدارة التنمية, دار زهران للنشر والتوزيع –عمان-, الطبعة الأولى, 2010, ص32.
[3] خنفري خيضر, تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق,أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, فرع التحليل الاقتصادي,جامعة الجزائر3, 2011, ص6.
[4] نائل عبد الحافظ العواملة, مرجع سابق, ص36.

كما قد يستعمل البعض كلمة الإنمائية لما فيها من حركة الإرادة ولدلالتها على حركة فكرية تتخذ من مبادئ النمو وقواعده أصولا لها, أما الإنماء فهو لغة يمثل صيغة الإرادة والتحدي وهو يعني خروج ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمع[1].

أما الإنماء والتنمية فهما مترادفان ويقابلهما مرادف التطوير, ويقصد به حدوث تطورات وتغييرات أساسية هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي[2].

هذا عن مفهوم التنمية من الناحية اللُّغوية, أما من الناحية الاقتصادية فهناك عدة تحليلات وتفسيرات للتنمية وهذا باختلاف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات وباختلاف تخصصات الدارسين لهذا الموضوع , فهناك من يدرسها من جانبها السوسيولوجي وهناك من يدرسها من جانبها الاقتصادي, كما أن التنمية أصبحت قضية عالمية[3].

**الفرع02: التنمية اصطلاحا**

لقد ارتبط مفهوم التنمية بظاهرة النمو الاقتصادي, بحيث أن النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية, أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها ولكنها تتناوله بوجوب حدوث تغيير في جميع المجالات, ويمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي, التي من شانها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن, الى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية.

وهكذا فان حدوث النمو الاقتصادي ليس دليلا كافيا على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع, حيث من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع, بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وهذا لعدم اكتمال التحولات الجوهرية المرافقة لعملية التنمية أو تسبقها في البنية التكنولوجية, الاجتماعية, المؤسسية, الثقافية والسياسية والاقتصادية في المجتمع, وقد لا تحدث تنمية في حالة عدم توازن بين تطور الاقتصاد وحاجات المجتمع وهذا مع تزايد

[1] سعاد نور الدين, السكان والتنمية, مرجع سابق, ص27-28.
[2] نفس المرجع السابق, ص29.
[3] خنفري خيضر, تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق, مرجع سابق, ص7.

الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويكون مثلا في إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع او في سوق العمل بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيئ للتكنولوجيا مثلا[1].

وما نقصده بالتنمية هو درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نجحت بعض دول العالم دون البعض الآخر في الوصول إليها[2].

وينظر للتنمية على أنها هي التفاعل بين الأفراد والموارد المتاحة لهم, فالإنسان هو هدف عملية التنمية وهذا من خلال تحقيق رفاهيته وهذا يعني أن عملية التنمية تقوم على استثمار الأفراد للإمكانات الطبيعية المتاحة لديهم.

ويرى د.عبد الهادي والي أن التنمية: "تعد رمزا للطموح والجهد والانجاز, فهي تعني التركيز على العمل الواعي من أجل إحداث تغيير واسع نحو الاتجاهات المرغوبة والسعي في التغيير وإيجاد الوسائل التنظيمية للقيام به."

بينما يرى د.محمود الكروي:"أن التنمية هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع, وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المتاحة (مادية وبشرية) للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في اقصر فترة وهذا بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للغالبة العظمى من أفراد المجتمع."

ويضيف د.محمد الجوهري:" أن التنمية تعتمد على توظيف الجهد الجماعي من اجل المصلحة العامة للكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت سابقا من فرص النمو والتقدم**."**[3]

كما تعرف التنمية في مفهومها العام بأنها: "عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع من اجل تحسين ظروفه من خلال مواجهة المشاكل وإزالة العقبات والاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة لتحقيق نمو وتقدم ورفاهية أفراد المجتمع."

وهذا التعريف يحتوي على عناصر أساسية للتنمية كالتخطيط وكذلك التركيز على الجانب الاقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات وذلك بغرض تحقيق رفاهية ورخاء أفراد المجتمع**.**[4]

---

[1] إبراهيم العيسوى, التنمية في عالم متغير, دار الشروق, الطبعة الثانية, 2001, ص17-18.
[2] عبد الرحمن غازي القصيبي, التنمية...الأسئلة الكبرى, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, الطبعة الأولى, 1992, ص17
[3] طلعت مصطفى السروجي, التنمية الاجتماعية المثال والواقع, مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي, جامعة حلوان-مصر-,بدون طبعة,2001, ص16.
[4] خنفري خيضر, تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق, مرجع سابق, ص8

وعملية التنمية تعنى بكافة القطاعات والخدمات والمشاريع التي تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتشمل المسكن والطعام والعمل والصحة والتعليم والمجاري والمواصلات بالإضافة إلى الحاجات الغير مادية كالأمن والكرامة والحرية[1].

و يمكن التمييز بين المعاني النظرية المختلفة للتنمية على النحو التالي:

1-التنمية كعملية :وهذا من خلال التركيز على عمليات التغيير المتعاقبة والتي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيدا, وهي تدور حول الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.

2-التنمية كمنهج: بح بحيث يتم هنا التركيز على التنمية كمدخل موجه نحو الفعل وهذا في ظل الاهتمام بمعنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية أي على المنجزات أكثر من التركيز على عملية التتابع, فالتنمية هنا وسيلة لتحقيق غاية.

3-التنمية كبرنامج: وهنا يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة التي تمثل البرنامج والذي يمثل هدف في حد ذاته.

4-التنمية كحركة : أي هي عملية موجهة نحو التقدم مع نوع من الالتزام والتنظيم. [2]

**المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية, أهدافها وخصائصها ومبادئها**

برز مفهوم التنمية المحلية وهذا بعد زيادة الاهتمام بالمجتمع المحلي من خلال مساهمة السكان ومشاركتهم في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية [3],وهذا باعتبار أن المجتمعات المحلية هي الوسيلة الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة ,كما تعنى التنمية المحلية باهتمام جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وهذا نظر للدور الذي تلعبه في الرفع من المستوى المعيشي والدخل للمواطنين والنهوض بالمجتمعات المحلية من خلال مراعاة مطالبهم الاجتماعية وتحقيق الصالح العام[4].

**الفرع01: مفهوم التنمية المحلية:**

[1] عبد الرحمن غازي القصيبي, التنمية...الأسئلة الكبرى, مرجع سابق, ص74

[2] طلعت مصطفى السروجي, التنمية الاجتماعية المثال والواقع, مرجع سابق, ص15

[3] سهام شباب, إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص تسيير المالية العامة, جامعة تلمسان,2012,ص13

[4] عبد الجبار سعد الدين, عمر شتاتحة, التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي, مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, العدد الثالث, ص122

يمكن القول أن التنمية المحلية تعمل على تفعيل جميع الموارد المتاحة في مجتمع محلي ما, مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الموارد والمؤهلات المحلية تعد فاعلا أساسيا في صناعة التغيير وضمان استمرار يته, كما تقوم على أساس العمل من الأسفل وكل ذلك بغرض الوصول إلى الرفع من مستوى العيش والاندماج والشراكة والحركية.[1]

كما يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن النطاق الجغرافي الكامل للدولة ويمكن التمييز مستويين للتنمية المحلية, المستوى المحلي الواسع ويشمل إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية في الدولة, المستوى المحلي الضيق ويشمل التجمعات السكانية المحدودة أو الصغيرة نسبيا.

ويرى بعض الكتاب التنمية المحلية من زاوية مدى التحضر أو التمدن, حيث يمكن التمييز بين نوعين من التنمية المحلية في هذا الإطار وهما:

أ- التنمية المدنية أوالحضرية: وتشمل المدن الكبرى والتجمعات السكانية التي تحيط بها, حيث تتصف هذه التنمية ببعض الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة نسبيا.

ب- التنمية الريفية:والتي تشمل التجمعات التي يكون فيها عدد قليل من السكان قروية وريفية, حيث تتميز بانخفاض مستوياتها التنموية بمختلف أبعادها سواء كانت اقتصادية, سياسية, اجتماعية وثقافية وسكنية.[2]

يعرف محي الدين صابر التنمية المحلية على أنها *"مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية, وهذا الأسلوب يقوم على احدث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا ."* [3]

[1] فؤاد بن غضبان, التنمية المحلية ممارسات وفاعلون, دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان-, الطبعة الأولى, 2015, ص30.
[2] نائل عبد الحافظ العواملة, إدارة التنمية, مرجع سابق, ص152.
[3] شويح بن عثمان, دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية, مذكرة ماجستير في القانون العام,كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة تلمسان, 2011, ص73.

ويعرفها Biddle على أنها "عملية تربوية تعتمد على ظروف المجتمع المحلي مع تبني فكرة معايشة السكان وحثهم على استحداث تغييرات من الداخل, بما يمكنهم من مواجهة مشكلاتهم بأنفسهم."[1]

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها "العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود أفراد المجتمع والدولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها في الاندماج في حياة الجماعة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن."[2]

وتقوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

- المشاركة الشعبية وذلك من خلال مشاركة أفراد المجتمع في الجهود المبذولة من أجل تحسين مستوى معيشتهم وذلك بالاعتماد على مبادرتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات والمشاريع التنموية المحلية بأسلوب يشجع على الاعتماد على النفس والمشاركة في اتخاذ القرارات خاصة تلك الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة للسكان.[3]

من خلال ما سبق من التعاريف يمكن صيغة هذا التعريف المختصر للتنمية المحلية "التنمية المحلية هي عملية التغيير للأحسن تمس الواقع المحلي بمختلف أبعاده الاقتصادية, الاجتماعية, والبيئية وتسعى إلى الرقي بطرق عيش المواطن المحلي وتستمد مواردها من إقليمها المحدد وشرعيتها من السلطة المحلية وقيمها من المشاركة الشعبية."[4]

**الفرع 02:أهداف التنمية المحلية**

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في تقدم وتطور المجتمعات المحلية و يمكن إيجاز بعض الأهداف المرجوة منها فيما يلي:

- توفير مختلف الخدمات العامة الأساسية في مختلف الأقاليم في الدولة وتشمل كافة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية و الاتصالات و المياه والكهرباء والطرق وغيرها من الخدمات.
- تشجيع المشاركة الشعبية و المبادرة الذاتية في مختلف المناطق وفي مختلف المجالات التنموية بكل أبعادها ومستوياتها التنموية.
- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وهذا من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية.

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف, التنمية المحلية, ص21.
[2] فؤاد بن غضبان, التنمية المحلية ممارسات وفاعلون, مرجع سابق, ص31
[3] نفس المرجع, ص30
[4] عبد الجبار سعد الدين, عمر شتاتحة, التنمية المحلية المستدامة, مرجع سابق, ص123

- استثمار الإمكانات البشرية والمادية المحلية وغيرها من الإمكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنمية الشاملة.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.[1]
- الاستفادة من اللامركزية باعتبارها الأقرب إلى السكان و هي الأعلم باحتياجاتهم والنقائص التي يعانون منها.
- تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتخفيف من الفوارق التنموية بين مختلف الأقاليم في الدولة وداخل الإقليم الواحد.
- تشجيع الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية.
- العدالة في الاستفادة من الخدمات والمرافق الأساسية.
- محاربه الفقر والتهميش والحد من الفوارق الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة و إدماجها في المجتمع.
- فك العزلة عن المناطق الريفية و دفعها نحو التحضر والانفتاح تدريجيا.[2]
- زيادة حرص المواطنين للمحافظة على المشاريع التي يساهمون في تنفيذها.[3]
- العمل على توفير فرص العمل للمواطنين للتخفيف من البطالة والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.
- العمل على ترشيد الوقت والإنفاق وتحسبن انجازات العمل.[4]

**الفرع 03: خصائص التنمية المحلية**

وتشتمل التنمية المحلية على مجموعة من الخصائص يمكن حصر أهمها فيما يلي [5]:

1- الشمولية: بحيث يجب أن تغطي برامج التنمية كافة المجالات وتلبي احتياجات المواطنين الأساسية ,الصحية ,الاقتصادية والاجتماعية...,وتكون موجهة لجميع فئات المجتمع.

2-التوازن:ونعني هنا بالتوازن تحديد معدلات الاستثمار بالنسب الملائمة وهذا في كل المجالات, حيث إن اقتضت الحاجة في ظروف ما زيادة وتيرة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية..., و يتم تحديد نسب

[1] نائل عبد الحافظ العواملة, إدارة التنمية, مرجع سابق, ص155
[2] فؤاد بن غضبان, مرجع سابق, ص37-40
[3] حسين بن الطاهر, التنمية المحلية والتنمية المستدامة, مجلة العلوم الإنسانية, العدد 24, ص456
[4] غازي سلطان فلاح القبلان, تنمية المجتمع المحلي, دار الخليج للنشر والتوزيع, بدون طبعة, 2014, ص71
[5] فؤاد بن غضبان, مرجع سابق, ص41-42

هذه البرامج أو درجة الاستثمار بما يتلاءم مع غيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما, كما يقتضي التوازن كذلك دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية.

3- التنسيق: إلى الشمولية والتوازن يجب أن يكون هناك قدرا من التنسيق وذلك لتحديد الأدوار وتحقيق التوافق والتكامل بين الجهود والأنشطة لبلوغ أهداف العملية التنموية وكذلك لمنع التداخل بين البرامج.

4- التعاون والتفاعل الايجابي: ويكون بين الأجهزة القائمة على التنمية المحلية و عناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت الأجهزة حكومية أوغير حكومية, وحتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لتدعم بعضها البعض وليس سلبيا حتى لا يقع عائقا أمامها, كما يجب عليها إيجاد المناخ والتنظيم المناسبين لتعاون فعال وإيجابي فيما بينها.

**الفرع 04: مبادئ و مقومات التنمية المحلية**

تقوم التنمية المحلية على جملة من المبادئ والقواعد الأساسية والتي يمكن تحديدها كما يلي:

1) **مشاركة أفراد المجتمع المحلي:** تعتبر مشاركة أفراد المجتمع من أهم مبادئ التنمية المحلية ,حيث يجب تحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية وإقناعهم بالحاجات الجديدة وحثهم للتدرب على استخدام وسائل حديثة ومتطورة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية, خاصة في مجال الادخار والتوفير والاستهلاك.[1]

كما يعتبر العنصر البشري أهم فاعل في العملية الإنتاجية ونجاح التنمية المحلية فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة كما يقوم بإدارة عملية تمويل المشروعات وتنفيذها ومتابعتها وكذلك مواجهة المشاكل التي تواجهه ووضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

وينظر إلى دور العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين:

**الأولى:** باعتباره هدف للتنمية.

**الثانية:** أنه وسيلة للتنمية

[1] محمد خشمون, مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية,أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية, كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية, جامعة منتوري-قسنطينة-, 2011, ص102

لهذا يجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية العنصر البشري من مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و كذلك يجب توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر حجر الزاوية في أي مشروع تنموي.[1]

**2) توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي:**

إذ يجب أن توجه كل الجهود التنموية نحو إشباع الاحتياجات الأساسية للأفراد كما هو محدد في سلم الأولويات حيث يجب أن يكون هذا الاجتماع بطريقه سريعة وملموسة من قبل الأفراد, وهذا من أجل توطيد العلاقة وكسب الثقة بين أفراد المجتمع والجهات أو المؤسسات التنموية لضمان تحقيق المشاركة والمساندة المجتمعية.[2]

3) **تكامل المشروعات والخطط التنموية:**

أي يجب تحقيق التوازن والتكامل بين جميع المجالات من الناحية التنموية والعمل على تنمية جميع القطاعات دون إهمال أي قطاع,

حيث أن نتائج تنمية مجال أوقطاع ما يمكن أن يستفيد منها قطاع آخر ضعيف[3], كما أن التكامل في المشروعات التنموية له الكثير من الفوائد وهذا في ما يخص الإجراءات التنفيذية من حيث إعداد الموارد والأجهزة بطريقة منظمة تحقق التكامل بين مختلف البرامج وكذلك توفير الوقت والجهد و المال و القضاء على العديد من العوائق.[4]

**4) الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة:**

يقصد بالموارد المحلية المتاحة جميع الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المجتمع المحلي هذا لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات, فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم قواعد التنمية المحلية[5], بحيث تشمل الإمكانات والمدخلات المحلية وغيرها التي تلزم من اجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية ما يلي:

- توفر مصادر التمويل اللازمة من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرها.
- توفر العناصر البشرية المؤهلة من أفراد المجتمع المحلي.

---

[1] خنفري خيضر, تمويل التنمية المحلية واقع وآفاق, مرجع سابق, ص25-26
[2] ماهر فرحان مرعب, تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث, مجلة العلوم الاجتماعية, العدد18, 2014, ص9
[3] نفس المرجع , ص10
[4] محمد خشمون, مرجع سابق, ص103
[5] نفس المرجع, ص104

- توفر الإمكانات والأجهزة والمعدات التكنولوجية التي تلزم المجالات التنموية المختلف زراعة, صناعة, الحرف وغيرها.
- توفر المواد الخام المحلية و استغلالها بالطريقة الملائمة.[1]

5) **الإسراع بالنتائج المادية الملموسة:**

وهنا نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية و الصحية و المشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع التي تلبي الحاجات الضرورية للأفراد المحليين, في مقابل الابتعاد الكلي عن المشروعات طويلة المدى و التكلفة الكبيرة التي يماطل أفراد المجتمع المحلي في دفعها وجعلهم يطالبون بالعائد السريع لهذه المشروعات طويلة المدى وانصرافهم عن المساهمة في إنجاحها.[2]

6) **توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع:**

إذ تشكل قاعدة أساسية في التنمية المحلية إذا تم استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وانجاز مشروعات التنمية المحلية, حيث تلعب القيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي دورا هاما في نجاح أو فشل السياسات التنموية القائمة في المجتمع باعتبارها المرجع الأساسي لأي سلوك اجتماعي أو اقتصادي لأفراد المجتمع.

7) **التقويم:**

حيث يعتبر التقويم المستمر قاعدة أساسية لتنمية المجتمع المحلي, هذا لأنه يمكّن من معرفة سير خطة العمل التنموي ومدى نجاحها و أهم المعوقات التي تقف في طريقها من اجل الإسراع في تداركها وإيجاد الحلول المناسبة لها, كما تمكن من معرفة التغير الذي يطرأ على الأفراد على إثر مشاركتهم في عملية التنمية المحلية وكذلك التغير الذي يطرأ على البيئة المحلية.[3]

**المطلب الثالث: مجالات,استراتيجيات,تحديات ومعوقات التنمية المحلية**

نتناول في هذا المطلب مختلف مجالات التنمية المحلية واستراتيجياتها وكذلك التحديات والمعوقات التي تقف عائقا في طريق عجلة التنمية المحلية.

**الفرع01:مجالات التنمية المحلية**

[1] نائل عبد الحافظ العواملة, إدارة التنمية, مرجع سابق, ص156-157
[2] خشمون محمد, مرجع سابق, ص105
[3] محمد خشمون, مرجع سابق, ص105.

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة, نذكر منها:

### 3-1-1التنمية الاقتصادية:

لقد تعددت التعاريف والتفسيرات حول موضوع التنمية الاقتصادية إلا انه يمكن إعطاء تعريف لها هو أن التنمية الاقتصادية "هي عمليه تحسين و تنظيم استغلال الموارد المتاحة مادية وبشرية خلال فتره معينة من الزمن."

ويعرف ألبرت مايرAlbert Mayer التنمية الاقتصادية بأنها "حجر الأساس في التنمية لأن عملية تنمية المجتمع إن لم تعتمد بصفة أساسية على تحسين الأوضاع الاقتصادية فإننا لا نستطيع تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع المستوى المعيشي للمواطنين." [1]

ويتوقف نجاح التنمية الاقتصادية على مدى ملائمتها للاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع المحلي, كما تتطلب التنمية الاقتصادية استخدام احدث الوسائل والأساليب في عمليات الإنتاج وهذا تمشيا مع العصر الحديث, و هذه الوسائل التي تتطلب قوى بشرية مدربة وقادرة على استخدامها ومؤهلة بمهارات وتخصصات متنوعة تقوم بالعمل وتؤديه على أحسن مستوى.[2]

وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية الاقتصادية لأبعاد ثلاثة هي:

- ✓ تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.
- ✓ استخدام القدرات البشرية في إنتاج السلع والخدمات و الاستمتاع بها, والمساهمة في الأنشطة الثقافية و الاجتماعية و السياسية.
- ✓ تحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة لأفراد المجتمع.[3]

### 3-1-2التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعي هي الرفع من المستوى المعيشي و تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وإتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع, كما تسعى التنمية الاجتماعية إلى إحداث تغيير اجتماعي مقصود ومرغوب في بناء المجتمع وهذا وفق عمليات مخططة وموجهة, حيث أن هذا التغيير يؤدي إلى رفاهية وتقدم المجتمع.[1]

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف, التنمية المحلية, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر, الطبعة الأولى, 2011, ص29-30.

[2] وداد عبد الحي خليل عطية, محو أمية الكبار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية, مذكرة ماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي, جامعة أم القرى –مكة المكرمة-, 1403ه, ص94 .

[3] محمد إبراهيم أبو عليان, العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي –دراسة حالة قطاع غزة-, مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية بغزة –فلسطين-, 2014, ص22.

والتنمية الاجتماعية يقصد بها الارتقاء بالجانب الاجتماعي وهذا من خلال القيام بسياسات اجتماعية تعمل على تحسين المستوى المعيشي و الحد من الفقر خاصة على مستوى المجتمع المحلي من خلال توفير مناصب شغل والقيام ببرامج تنموية مختلفة لتنمية المجتمع, وبالتالي تخفيض معدلات البطالة و الحد من انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والجرائم...[2]

التنمية الاجتماعية لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية لارتباط كل منهما بالآخر[3], حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.[4]

**3-1-3التنميةالسياسية:**

تتمثل التنمية السياسية في تنمية قدرات المواطنين على إدراك مشاكلهم وكذلك حشد كل الإمكانات المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل بأسلوب عملي و واقعي, فالتنمية المحلية تؤدي إلى تعزيز روح الابتكار والانتماء والمبادرة وهذا ما يساعد على تحقيق الاستقرار في الدولة ومن هنا نستنتج خصائص التنمية السياسية وهي:

- تمثل حالة الوعي السياسي أي أنه يصبح لدى أفراد المجتمع ثقافة سياسية والاطلاع على كل المستجدات السياسية.
- تمثل بناء المؤسسات أي تغيير الهياكل الإدارية بما يتماشى مع سياساتها.
- تحديد القاعدة الأساسية التي بموجبها يتم سير وتقدم العمل السياسي وتوضيح كل الجوانب المتعلقة بالنظام السياسي.[5]

**4-1-3 التنمية الإدارية:**

إن موضوع التنمية الإدارية يتسم بالشمول والتعدد والترابط والتأثير المتبادل بين مكوناته الداخلية والخارجية, فالتنمية الإدارية مفهوم نظامي يتكون من مجموعة من الجوانب الهيكلية والبشرية والتشريعية والوظيفية.

ويمكن تعريف التنمية الإدارية بأنها عملية تغيير ايجابي وإحداث قفزة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية الفكرية والعملية.[6]

---

[1] وداد عبد الحي خليل عطية, مرجع سابق, ص96-97 .
[2] فؤاد غضبان, التنمية المحلية ممارسات وفاعلون, مرجع سابق, ص33.
[3] رشاد أحمد عبد اللطيف, التنمية المحلية, مرجع سابق, ص30.
[4] خنفري خيضر, تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق, مرجع سابق, ص21.
[5] فؤاد غضبان, مرجع سابق, 34.
[6] نائل عبد الحافظ العوامله, إدارة التنمية, ص58.

كما ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة قادرة على بعد روح النشاط في جوانب التنظيم ومستوياته, وغرس روح التكامل في الأفراد العاملين بالمنظمة وتحسيسهم بأنهم مجموعة واحدة تسعى إلى تحقيق الأهداف والسعي إلى المزيد من العطاء والانجازات وكذلك تنمية وتطوير مؤهلات و مهارات الموارد البشرية في الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية لحل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.[1]

**الفرع 02: استراتيجيات التنمية المحلية**

لكل مجتمع محلي سياسات واستراتيجيات توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات و المستويات محلية وقومية, حيث تنطلق استراتيجيات التنمية المحلية من الواقع العملي وما فيه من خصائص اقتصادية و سياسية واجتماعية و إدارية وغيرها. وكذلك حسب خصوصيات كل مجتمع وما يتوفر لديه من إمكانات وبالتالي لابد من اختيار الاستراتيجيات التنموية الملائمة للظروف المحلية و القومية و في ما يلي بعض هذه الاستراتيجيات:

**1/ التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي**:

وهذا من خلال وضع الحكومة المركزية الخطط التنموية الملائمة لكل أقاليم الدولة وتكليف الجهات المحلية بتنفيذ هذه الخطط, وهذه الإستراتيجية تكون ملائمة في حالة عجز الإمكانات المحلية خصوصا في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية وغيرها.

**2/ المشاركة المتوازنة في الجهود التنموية:**

وهذا في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ و المتابعة والتقييم والرقابة, وهذه الإستراتيجية ملائمة في حالة توفر الإمكانات المحلية من قدرات بشرية وقدر من الوعي الاجتماعي والسياسي وتوفر المصادر المالية.

**3/اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:**

ويتم إتباع هذه الإستراتيجية في حالة تعقد المجتمع ونموه وتطوره بدرجات عالية وعندما تتوفر الإمكانات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليا وناجحا.[2]

[1] خنفري خيضر, مرجع سابق, ص22

[2] نائل عبد الحافظ العواملة, مرجع سابق, ص158.

**الفرع 3: تحديات ومعوقات التنمية المحلية**

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لآخر ومن إقليم لآخر داخل البلد نفسه وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية الاجتماعية السياسية والثقافية لكل مجتمع يمكن تصنيف أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية فيما يلي[1]:

**1/المعوقات الاجتماعية:**

- **ارتفاع معدلات الزيادة السكانية:** حيث يمثل حجم السكان تحد مهم لجهود التنمية المحلية وهذا ما يتطلب الزيادة في الإنتاج القومي والدخل والموازنات التطويرية والتنمية على المستوى الوطني والمحلي, كما أن ارتفاع معدلات المواليد يؤدي إلى انخفاض معدلات دخل الفرد من الدخل القومي العام و زيادة أعباء الدولة ومسؤوليتها على توفير الحاجات الأساسية للأفراد.[2]
- **انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم والتمهين:** حيث أن الجزء الغير متعلم من أفراد المجتمع سيكون خارج عملية الإنتاج ولا يساهم في الدخل القومي وهذا ما يؤدي إلى زيادة مستوى البطالة و انتشار الفقر بالاظافة إلى اثر الأمية على عدم إدراك غير المتعلم لأهمية التنمية ومتطلباتها بالإضافة إلى قلة الإقبال على التمهين وأثره على انخفاض نسبة العمالة الإنتاجية والصناعية.
- **انخفاض المستوى الصحي:** يعد هذا الأمر من معوقات التنمية بسبب قلة الوعي الصحي في قضايا الوقاية والأمراض مما يؤدي إلى انتشار الأمراض و أثر ذلك على قلة الكفاءة أوالطاقة الإنتاجية للأفراد و استهلاك الموارد على الجوانب العلاجية.[3]
- **النظم والأبنية الاجتماعية السائدة:** كنظام الملكية السائد في المجتمعات المحلية و الذي يقف عائقا أمام تنفيذ مشروعات التنمية نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها وكذلك نظام القرابة الذي يرتكز على الولاء في العائلة ويضعف روح التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي مما ينتج عنه بعض الممارسات اللاأخلاقية مثل المحاباة ,المحسوبية و بعض الظواهر السلبية التي يكون سببها النظم والأبنية الاجتماعية السائدة داخل المجتمع المحلي.
- **التنظيم الديني:** حيث يمكن أن يكون هذا العامل محفزا للتنمية كما يمكن أن يكون عائقا يصعب تخطيطه, فالكثير من المشروعات التنموية لاقت الفشل بسبب تعارضها مع القيم الدينية السائدة في

---

[1] محمد خشمون, مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية, مرجع سابق, ص114.

[2] محمد جاسم سالم العصار, البلديات و التنمية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعيقات, مذكرة ماجستير في الإدارة والقيادة, جامعة الأقصى - فلسطين- , 2015, ص56.

[3] ماهر فرحان مرعب, تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث, ص8

المجتمع المحلي مثل إنتاج بعض السلع المحرمة أو منتجات مستنكرة من طرف أفراد المجتمع المحلي.[1]

**2/المعوقات الثقافية:**

- **التقاليد والمعتقدات السائدة لدى أفراد المجتمع المحلي:** فالتمسك ببعض التقاليد المعارضة لكل تغيير أو تحديث بالاظافة إلى بعض التقاليد التي تسلم وتؤمن بالقضاء والقدر دون أن تحاول بدل أي جهد لتغيير الأوضاع والظروف نحو الأحسن, كما تلعب المعتقدات السائدة في المجتمع دورا كبيرا في عرقلة برامج التنمية المحلية خاصة في مجال الزراعة حيث تلقى المشاريع الزراعية الحديثة مقاومة كبيرة من الأفراد المحليين, وهذا نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والتي تجعلهم يتمسّكون بالمحاصيل القديمة وتجنب كل ماهو جديد.
- **القيم الاجتماعية والثقافية:** أي على القائمين على التنمية المحلية مراعاة القيم في المجتمع خاصة في ما يتعلق بأنماط الاستهلاك و العمل و الإنتاج و كل ما له تأثير على الأعمال التنموية في المجتمع المحلي.[2]

**3/ المعوقات الاقتصادية:**

- **ضعف القطاع الصناعي:** وهذا من ناحية قلة وضعف البنى التحتية والقوى الصناعية من حيث العدد والتأهيل وارتباط هذا القطاع بظروف اقتصاديات الدول المتقدمة مع تدني مستوى الخبرات والمهارات اللازمة وهذا ما يتنافى مع أهم منطلقات التنمية التي تأكد على مبدأ الاعتماد على الذات كما يرجع ضعف هذا القطاع إلى غياب الخدمات التي تدعمه.
- **ضعف القطاع الزراعي:** من حيث ضعف الإنتاجية والتركيز على بعض المحاصيل بسبب ارتفاع أسعارها محليا, كذلك نقص اليد العاملة في هذا القطاع, تدهور خصوبة الأرض وعدم معالجتها بطرق علمية بسب عدم ارتباط هذا القطاع مع مؤسسات البحث و التطوير العلمية وكذلك قلة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع.
- **سوء استغلال الموارد الطبيعية :**كالأراضي الزراعية والثروات المعدنية و المائية مما ينعكس سلبا على واحدة من أهم عوامل نجاح التنمية وهي الموارد المتاحة ونجاعة استغلالها.

[1] محمد خشمون, مرجع سابق, ص115.
[2] نفس المرجع, ص116

- **نقص رؤوس الأموال:**وعدم استغلالها بالشكل الأمثل وهذا لعدة أسباب منها نقص الادخار أو بسبب خروج الأموال إلى الخارج أو بسبب ضعف كفاءة البنوك.[1]

**4/ المعوقات الإدارية:**

ويمكن تلخيصها في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة فيما يلي:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية في الهيئات المحلية مما يضعف من استقلاليتها وعدم قدرتها على التمويل الذاتي لمشاريعها التنموية.
- ضعف القدرات المؤسساتية وعدم كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي وتحقيق أهدافه.
- سوء تسيير وتوزيع الموارد البشرية بين الهيئات المحلية, مما يسبب عدم الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد المخصصة للمشاريع التنموية المحلية وكذلك تدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسئولين المحليين.[2]
- ضعف أساليب العمل الإداري من خلال الاعتماد على أساليب عمل قديمة وغير متطورة والبطء في تنفيذ الإجراءات الإدارية وتميزها بالتكرار والتعقيد.
- عدم الاعتماد على سياسات فاعلة لاستثمار القوى البشرية وإعدادها وفقا لمتطلبات التنمية.
- ضعف جهاز المتابعة والتقييم.[3]

**5/ ضعف المشاركة الشعبية:**

حيث كشفت العديد من الدراسات أن السبب الرئيسي لعدم نجاح مشروعات التنمية المحلية في العديد من المجتمعات المحلية هو عدم استجابة هذه المشاريع بصفة مباشرة لمطالب الأفراد المحليين[4], ما ولّد لديهم نوع من الانهزامية والتشاؤم التي تعرقل مشاركتهم, كما يفقد هؤلاء اهتمامهم بالعمل من أجل تغيير الظروف التي يعيشون فيها.[5]

---

[1] ماهر فرحان مرعب, مرجع سابق, ص9.
[2] محمد جاسم سالم العصار, البلديات و التنمية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعيقات, مرجع سابق, ص57.
[3] ماهر فرحان مرعب, مرجع سابق, ص9.
[4] - محمد خشمون, مرجع سابق, ص118.
[5] - رشاد أحمد عبد اللطيف, التنمية المحلية, مرجع سابق,ص186.

ولكي تكون المشاركة الشعبية فعالة لابد من إشراك الأفراد المحليين في جهود التنمية لأنها تمثل أحد الأسباب المهمة التي يتوقف عليها نجاح المشروعات التنموية أو فشلها.[1]

## المطلب الرابع :علاقة اللامركزية بالتنمية المحلية

تمثل اللامركزية - بما تمنحه من صلاحيات أوسع للهيئات المحلية - إطارا ملائما لإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة تنميتها الذاتية، كما تساهم اللامركزية في نشر الديمقراطية ومشاركة مختلف الفاعلين في العملية التنموية، والتي أصبح المجال المحلي خلال العقود الثلاثة الأخيرة إطارها الأنسب. بهدف تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية المحلية المتاحة والكامنة، وتشغيل الأيدي العاملة المحلية ولعل مساهمة اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية تتجلى في كونها تساعد على[2]:

- الحد من البيروقراطية الإدارية وتسريع وتسهيل عملية صنع القرار الإداري والتنموي، مما يساهم في إيجاد توزيع عادل نسبياً لسلطة صنع القرار والاستثمارات والموارد داخل الدولة.
- تنازل هيئات الحكم المركزية عن جزء من صلاحيتها لصالح هيئات حكم محلية، هذه الهيئات التي تتعايش مع مشكلات السكان المحليين بشكل مستمر وتدرك أسبابها وأبعادها، وهذا الوضع يمنح هذه الهيئات القدرة على ربط برامج ومشاريع التنمية بالحاجات المتعددة والمتناقضة للمناطق والأقاليم والشرائح السكانية المختلفة، وبالتالي يضمن تحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية بصورة فاعلة وإيجابية.
- إيجاد الاتصال المباشر والمستمر بين هيئات التخطيط التنموي والسكان، وهذا يُمكّن القائمين على التخطيط من الحصول على بيانات أكثر دقة حول أوضاع مناطقهم، ويساعد على إعداد وتنفيذ خطط تنموية واقعية وفعالة ومؤثرة.
- إيجاد توزيع عادل لمكاسب التنمية، وتحسين المستوى التنموي والخدمي في جميع مناطق البلد؛ من خلال وصول الموارد والاستثمارات إلى جميع مناطق وأقاليم الدولة، وهذا يقلل من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.
- تخفيف العبء الإداري والتنموي عن مؤسسات وهيئات الحكومة المركزية؛ حيث تخلصها من العديد من المهمات والصلاحيات بإسنادها إلى هيئات إقليمية ومحلية، وهذا الوضع يمكن هيئات التخطيط المركزية من أخذ الوقت الكافي في الإشراف بشكل فعلي وعملي على متابعة خطط التنمية المختلفة.

---

[1] - محمد خشمون, مرجع سابق, ص118.

[2]- http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm 26/05/2018 12 :14

- ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التنموي على المستوى المحلي، وذلك على اعتبار أن اللامركزية هي شكل من أشكال وأسس العملية الديمقراطية.

**خاتمة الفصل**

قمنا في هذا الفصل بشرح مفهوم اللامركزية وذكر محاورها و التي تتمثل في اللامركزية الإدارية و اللامركزية المالية و اللامركزية السياسية و اللامركزية الإقتصادية بالإضافة إلى إشكال اللامركزية و المتمثلة في نموذج عدم التركيز ونموذج النقل ونموذج التفويض

وقمنا أيضا بالتطرق للتنمية المحلية والتي برزت نتيجة زيادة الاهتمام بالمجتمع المحلي من خلال مساهمة السكان ومشاركتهم في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية فهي بالتالي تقوم على عنصرين أساسين هما المشاركة الشعبية و التي تكون من خلال مشاركة أفراد المجتمع في الجهود المبذولة من أجل تحسين مستوى معيشتهم وذلك بالاعتماد على مبادرتهم الذاتية وتوفير مختلف الخدمات والمشاريع التنموية.

وفي الأخير قمنا بربط العلاقة بين اللامركزية و التنمية المحلية

أما الفصل الموالي فسيكون عبارة عن دراسات سابقة مساعدة لدراستنا.

# الفصل الثاني

# الدراسات السابقة

## مقدمة الفصل:

إن الدرسات السابقة هي المرجع و الركيزة لقيام الدراسات الجديدة , و قصد زيادة رصيدنا المعرفي والدخول في ثنايا موضوع الدراسة و الإلمام أكثر بجوانبه المختلفة خصصنا هذا الفصل لعدد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا ولو بجزء بسيط , وسوف سنبرز أهم الإختلافات و التشابهات من خلال التطرق إلى الإشكالية التي تناولتها كل دراسة و إلى الأهداف المسطرة والمنهجية المتبعة و إلى النتائج المتوصل إليها.

## المبحث الأول: المذكرات و الأطروحات

**الدراسة الأولى:**

بن شعيب نصر الدين "إشكالية وبدائل تمويل التنمية المحلية في الجزائر" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بتخصص مالية عامة ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (2012- 2013 ):

- **الإشكالية**

ماهي الأسباب الحقيقة التي أدت إلى عجز الجماعات الإقليمية عن مواجهة تحديات التنمية المحلية في الجزائر ؟ وما هي الحلول التي يمكن إقتراحها لتفعيل دور هذه المؤسسات من أجل القيام بمهامها التنموية؟

- **أهداف الدراسة:**

يهدف هذا البحث إلى:

- حصر جملة من الأهداف التي أدت إلى ضعف التمويل المحلي خاصة لدى البلديات, وبالتالي عجزها عن أداء أدوارها التنموية.
- تحليل هذه الأسباب و الوقوف على أهمها ومن ثم إمكانية إيجاد و إقتراح الحلول اللازمة والملائمة للخروج من هذه الوضعية.

- **المنهج المتبع:**

في هذه الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي على إعتبار أنه اكثر المناهج اعتمادا في تحليل الظواهر الاجتماعية.

- **النتائج**

  - عجز الجماعات المحلية لم يحدث بفعل قلة الموارد المالية بقدر ما كان لسبب كثرة الصلاحيات وقلة الموارد البشرية المؤهلة

المشرع عمل على تكبيل البلديات بصيغة واحدة لنظام جبائي دون النظر في خصوصيات كل منطقة منها وتنوعها الطبيعي والجغرافي.

  - تفجير عدد البلديات إلى ما يعادل 1541 بلدية كان له آثار وخيمة على التنمية المحلية حيث استحدث بلديات جديدة دون موار مالية او انشطة اقتصادية.

- من ضمن الاسباب التي ادت الى ضعف الجماعات المحلية وعجزها المسؤولين المحليين للجوءهم الى الانفاق المتزايد دون النظر الى عنصر التعقل بالإضافة الى اعتمادهم على الطرق التقليدية القديمة في تسيير المرافق العامة.

- **علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها:**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- ضعف التمويل المحلي.

**الدراسة الثانية:**

خنفري خيضر "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق", اعدت لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي تحت إشراف الأستاذ الدكتور سعدون بكبوس, , جامعة الجزائر 3, "2010-2011 " ,وقد تضمنت العناصر التالية:

- **الإشكالية:**

هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاما فعالا, ام يجب تجديده ؟ وفي هذه الحالة : ما هي الاستراتيجية المثلى التي ينبغي اتباعها من اجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية ؟

- **الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن نقاط القوة و الضعف في أداء الجماعات المحلية و تأثير الموارد المحلية الذاتية في استقلال الجماعات المحلية ، و محاولة تحديد أهم الإصلاح التي يجب القيام بها من أجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية .

- **المنهج المتبع في الدراسة**

حتى يتمكن من القيام بهذا البحث لجأ إلى ما يلي:

المسح المكتبي ، و هذا لغرض الوقوف على ما تناولته الكتب في هذا الموضوع و آخر ما توصلت إليه الأبحاث كما اعتمد المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات و المعلومات و الآراء و الحقائق ، ثم محاولة تفسيرها و تحليلها ، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي ، وذلك يتلاءم مع السرد الكرونولوجي لأهم القوانين المنظمة للجماعات المحلية ، ووصف أهم الأدوار التي مرت بها .

**النتائج**

- بالنسبة للمصادر الجبائية فهي تتمثل في الجباية المحلية و تشمل الضرائب و الرسوم التي تحصل لفائدة البلديات والولايات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية ،تعتبر هذه الإيرادات الجبائية من أهم مصادر

التمويل للجماعات المحلية حيث تقدر مساهمتها حوالي 90 % إذا تم مقارنتها مع الإيرادات الغير جبائية ، لذلك لا بد من الاهتمام بهذا النوع من المداخيل ، حيث تلعب دور فعال في تنمية و تسيير شؤون هذه الهيئات.

- بالنسبة للتمويل الذاتي الذي يتمثل في الاقتطاع الذي تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز و الاستثمار، إلا أن أثره يبقى محدود جدا نظرا لضعف ميزانية الجماعات المحلية .
- فهي تمثل أداة فعالة للتخطيط الإقليمي على (PCD , PSD) - بالنسبة لمخططات التنمية المستوى المحلي كما أنها تولد موارد تمويل هامة للسلطات المحلية ، إلا أنه رغم أهمية المبالغ المالية المخصصة سنويا لتمويل هذه المخططات التي تفوق مئات الملايير ، فإنه بعد تقسيمه على كل بلديات و ولايات الوطن ، لا يبقى لكل واحدة منها إلا مبالغ ضئيلة لا تفي بالحاجة الحقيقية.
- أما بالنسبة للصندوق المشترك للجماعات أنه بسبب سوء تقدير العوامل الاجتماعية ، الاقتصادية و الجغرافية في التقسيم الإقليمي و تضاعف عدد البلديات العاجزة أصبح عاجزا عن تغطية كل الاحتياجات .

- **علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها:**

هذا الموضوع له علاقة وطيدة بموضوعنا من حيث:

- الجماعات المحلية في الجزائر
- واقع تمويل التنمية المحلية في الجزائر

**الدراسة الثالثة:**

محمد جاسم سالم العصار " البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعيقات" اعدت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والقيادة إشراف الدكتورنبيل عبدالرحمن أبو شمالة, جامعة الأقصى 2015

**الإشكالية:**

هل يساعد واقع البلديات الإداري والقانوني والمالي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟ وما الآليات المقترحة لتفعيل دورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة؟

**الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة وتقييم واقع البلديات الإداري وبرامجها المتعددة ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، في ضوء العلاقة القانونية والإدارية التي تربط البلديات مع وزارة الحكم المحلي، وصلاحيات كل منها، وذلك في حدود إمكاناتها ومواردها المتاحة.

- دراسة العلاقة والارتباط بين الاستدامة والتنمية المحلية، وإدخال مفاهيم جديدة للاستدامة في عمل البلديات والحكم المحلي في فلسطين، من خلال العمل المحلي من منظور عالمي، وهذا هو محور العلاقة بين التنمية المحلية والاستدامة بأبعادها المختلفة. المنهج المتبع في الدراسة.

**المنهج المتبع:**

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمت دراسة الأدبيات والوثائق وتحليلها وتلخيصها، للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات، إضافة إلى المقابلات الفردية التي تمت مع عدد من المسئولين في هذا المجال.

**نتائج الدراسة:**

- ضعف وهشاشة واقع البلديات التنظيمي والإداري، ومن المناسب دمج البلديات الصغرى لزيادة كفاءتها في استغلال مواردها المتاحة، وفاعليتها في تحقيق أهدافها.
- توجد حاجة لتطوير قانون حكم محلي ملائم للواقع الفلسطيني، وتنظيم الإطار القانوني المناسب لذلك الواقع.
- تعتمد البلدية على مصادر التمويل الخارجي للمشاريع التنموية والتطويرية.
- تقوم البلديات بتحديد الاحتياجات وترتب الأولويات لبرامجها ومشاريعها.
- هناك ضعف في مساهمة البلديات في مجالات التنمية المحلية المستدامة.

- **علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها:**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- تشابهت في تقييم واقع البلديات الإداري وبرامجها المتعددة ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة
- وإختلفت عنها من ناحية مكان الدراسة "نابلس" و من ناحية الإستدامة في التنمية المحلية.

**<u>الدراسة الرابعة:</u>**

لمير عبد القادر "الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار", اعدت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و ادارة أعمال, جامعة وهران , "2014/2013. وقد تضمنت العناصر التالية:

- **الإشكالية:**

إلى أي مدى تساهم الضرائب المحلية في تمويل الجماعات المحلية وما مدى مساهمتها في تغطية نفقات البلدية , ,وهل تستطيع الموارد الضريبية المحلية ان تمول ميزانية البلديات وهل القوانين والتشريعات الحالية تمكن الجماعات المحلية من استغلال الكامل للموارد الضريبية

- **الهدف من الدراسة:**

من خلال طرح الإشكالية يبرز لنا الهدف من الدراسة وهو ما مدى ارتباط الضرائب المحلية بالعملية التمويلية للجماعات المحلية في الجزائر و ما هو دور موارد الضرائب المحلية في المساهمة في نفقات الجماعات المحلية بالجزائر خاصة البلديات و ما مدى اعتماد الجماعات المحلية على الضرائب المحلية في تمويل التنمية المحلية.

- **المنهج المتبع في الدراسة**

قام باستخدام المنهجين الوصفي و التحليلي, حيث قام باستخدام المنهج الوصفي من اجل دراسة المفاهيم العامة حول الجماعات المحلية و الضرائب المحلية وتعريف كل منهما ,كما قام باستخدام المنهج التحليلي من اجل من اجل دراسات ميزانيات الجماعات المحلية وتحليل البيانات الإحصائية.

كما اعتمد في دراسته على الاحصائيات و التقارير و الدوريات التي تنشرها الهيئات الرسمية كما اعتمد على القوانين و التشريعات المعمول بها.

- **نتائج الدراسة**

- تعتبر البلدية في الجزائر أكثر تجسيدا للامركزية الإدارية من الولاية. ويعزى ذلك إلى كون رئيس المجلس الشعبي البلدي منتخب من طرف الشعب. بينما الوالي معين من طرف الإدارة المركزية.

- معظم رؤساء البلديات وكذلك المسؤولين ، الذين أوكلت لهم تسيير المصالح خاصة المصالح المالية بما فيها مصلحة التحصيل جلهم لا يتمتعون بالقدر الكافي من الكفاءة والخبرة المهنية ، وبالتالي يخلق ذلك سوء في التسيير ، وعدم اللامبالاة ، إضافة إلى نقص المراقبة وعدم متابعة تحصيل الإيرادات البلدية.

- انفراد السلطات العليا بسن القوانين والتشريعات الضرائب المحلية ، وهو ما يجعل الجماعات المحلية وخاصة البلدية لا تتمتع بحق فرض قوانين وتشريعات للضرائب التى تحصلها بمفردها.

- بصفة عامة ، نقول ان الموارد الجماعات المحلية تبقى ضئيلة ، ولا تكفي لتغطية نفقات البلدية ، وذالك في ظل الارتفاع المستمر للنفقات ، والذي لا يقابله زيادة في الايرادات للبلدية، وبالتالي زيادة العجز عند البلديات وارتفاع المديونية.

- هناك العديد من النفقات غير مراقب ، وغياب روح المسؤولية عند المسؤولين.

- الإيرادات الجبائية سواء كانت من الضرائب المباشرة أو الغير مباشرة ، تحتل مكانة هامة في موارد الجماعات المحلية حيث أنه تحوز أكثر من 50 %من إيرادت الجماعات المحلية ، ثم تليها الايرادات المحصلة من الصندوق المشترك للجماعات المحلية

- يتوجب على السلطات المحلية اعادة النظر في الاعانات المقدمة للجماعات المحلية ، من خلال المعايير التى تمنح على إساسها تلك الاعانات .

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها:**

- الجباية هي أساس التمويل الذاتي و التمويل الذاتي هو أحد وسائل تمويل التنمية المحلية.

**الدراسة الخامسة:**

عبد الكريم مسعودي "تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية" مذكرة لنيل ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص تسيير مالية عامة.جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان (2012-2013)

- **الإشكالية:**

ما هي سبل تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية ؟

**الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الرسالة إلى :

- تحديد الآليات والسبل التي تُمكن الجماعات المحلية من تفعيل مواردها المالية، □ ومواجهة التحديات التي تقف عقبة أمامها في تحقيق أهدافها.
- دراسة وتحليل الوضعية الحقيقية للموارد المالية للجماعات المحلية، بأبعادها المختلفة والوقوف على الأسباب المؤدية لعجز ومديونية الجماعات المحلية.
- استعراض مختلف المشاكل والتحديات خصوصاً المالية التي تواجه الجماعات المحلية ، والأسباب التي تمنعها من تفعيل مواردها المالية.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الرسالة واختبار صحة الفرضيات، اعتمد على منهجين:

- المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من الرسالة.
- المنهج التطبيقي ، من خلال محاولة عكس الجانب النظري على أرض الواقع.

- **المنهج المتبع في الدراسة**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي ,التحليلي و الاحصائي, باعتبارهم مناهج علمية ملائمة لمثل هذه المواضيع لكونهم سيسمحون بإعطاء صورة شاملة عن هذه الظاهرة و الجوانب المحيطة بها , وتتبع جزئياتها وتحليل ما هو مجهول فيها واظهاره للواقع

**النتائج:**

- إن سياسة اللامركزية تُعد الوسيلة الكفيلة لضمان استقلالية الجماعات المحلية ومبادرتها في تنفيذ مشاريع تنموية محلية.
- بالرغم من أن الجدل ما زال قائماً بين مزايا وعيوب اللامركزية، فالبعض يرى أن للامركزية مزايا وايجابيات، نجد البعض الآخر يشكك في مدى إيجابيتها، إلاأنه يمكن القول أن نظام اللامركزية يسعى لتحسين الكفاءة في توفير الخدمات وتعبئة الموارد.
- حاولت الجزائر ومنذ عدة سنوات مضت إرساء مبدأ اللامركزية، واتخذته أساساً لتطويرها وتنظيمها ووسيلة لإزالة العراقيل الإدارية وتحقيق الفعالية وتقريب الإدارة من المواطن.
- العديد من البلديات الغنية لم تحقق الأهداف المرجوة منها رغم وفرتها المالية، و عليه فإن العنصر المالي غير كاف لكي تستطيع الجماعات المحلية تحقي قأهدافها.
- لا يتمتع بعض مسيري الجماعات المحلية بالقدر الكافي من الكفاءة والخبرة خصوصا ما تعلق بالمالية المحلية، نظراً لضعف مستواهم ولعدم اهتمامهم وشعورهم بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، واهتمامهم بتوفير مصالحهم الشخصية.

- **علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها:**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- الموارد المالية التي هي أساس تمويل التنمية
- تطرقها للبلدية و التنمية المحلية.

**الدراسة السادسة:**

بكارة سارة حسناء تسيير الجماعات المحلية في الجزائر في ظل التكنولوجيات الحديثة للاعلام و الاتصال "دراسة حالة بلدية معسكر",مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تسيير الماليةالعامة,تحت إشراف دكتور شعيب بغداد جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد ( 2012/2011

- **الإشكالية:**

ما هو واقع التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر ؟

- **الهدف من الدراسة:**

الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

- الهدف إلى طرح بعض الإتجاهات المعاصرة في تنظيم الإدارة العامة مثل: الإدارة اللإلكترونية الحكومة الإلكترونية ، الإدارة المحلية اللإلكترونية.

- إبراز أهمية التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال في التخفيف من سلبيات البيروقراطية و التوجه نحو الحكم الراشد و تحسين أداء الإدارة المحلية و تقريبها من المواطنين و تسهيل عملية تقديم الخدمات لهم و الإستجابة لشكواهم.

- محاولة الكشف عن واقع الإدارة المحلية و التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال في الجزائر.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

إعتمدت في بحثها على منهج الوصفي وذلك بهدف الوصول إلى وصف كامل ودقيق لموضوع البحث وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بها وتحليلها بأكبر قدر من الدقة و الموضوعية حتى تزداد بذلك درجة إعتمادية النتائج المستخلصة

- **النتائج:**

- العمليات اليدوية الغير التكنولوجية مازالت تحتل مكانة كبيرة في الإدارة المحلية هذا إضافة إلى النقص الكبير على مستوى الإدارة المحلية في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة وسائل الاتصال كالانترنت والانترانت و الاكسترانت ....الخ واعتمادها في أداء الأعمال وتقديم الخدمات على الوثائق و المستندات و السجلات بالإضافة إلى غياب الدورات التكوينية و التدريبية للموظفين حول كيفية استخدام التكنولوجيات الحديثة

للإعلام و الاتصال بنسبة كبيرة جدا .

تساعد التكنولوجيات الحديثة الجماعات المحلية على التخفيف من الإجراءات الإدارية و أداء المهام بفعالية وسرعة ومرونة و شفافية إضافة إلى تقريب الإدارة من المواطن ورفع العوائق البيروقراطية

تواجه الجماعات المحلية تحديات و عوائق عند تطبيق التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال.

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- المركزية الإدارية وصلاحيات الجماعات المحلية
- التنمية المحلية و لكن بشكل وجيز.

<u>الدراسة السابعة:</u>

شباب سيهام " إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية دراسة حالة بلدية معسكر" ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة تحت إشراف الأستاذ شعيب بغداد, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان . (2012-2011)

- **الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة لأن تكون إسهاما في و ضع حجر الأساس للدراسات في مجال ميزانية البلديات و المالية المحلية عموما و الجباية المحلية ولتكون كمرجع لإطارات البلدية المنتخبين المحليين للإسترشاد بها وقت الحاجة حتى تتوحد الرؤى.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

المنهج الوصفي والتحليلي بإعتباره المنهج الأكثر ملائمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة والإلمام بمختلف جوانبها النظرية وهذا في الجانب النظري من هذا البحث.

اما في الجانب العملي فقد أستخدم المنهج التطبيقي حيث عرضنا واقع ميزانية البلدية محل الدراسة بنوع من التحليل الكمي والنسبي

- **النتائج:**
  - حتى تتمكن البلدية من الإرتقاء وبأتم ممعنى الكلمة الى مطاف الأشخاص المعنوية التي تتمتع بالإستقلال المالي و اللامركزية الإدارية في الإدارة و التسيير ان تبذل كامل عنايتها للحفاظ على مواردها المالية وتطورها كيفما كان طبيعتها, و أن تعمل جادة على إستغلالها إستغلال رشيدا وعقلانيا لتكون بذلك وسيلة فعالة تؤهلها لكي تتفادى الإختناقات المالية التي من الممكن أن تكون عرضه لها من حين الى اخر
  - سوء تسيير الموارد للمالية للبلديات راجع لكون مسؤولية التسيير اللاعقلاني للموارد المالية تقع على عاتق الدولة والبلديات على حد سواء
  - أما بخصوص مسؤولية البلدية بشان التسيير العقلاني للموارد المالية فإنها ترجع بالدرجة الأولى إلى مشكلة عدم ترشيد نفقات وعدم إلتزام المسؤولين المحليين عند قيامهم بعمليات الإنفاق في التقييد في الإعتمادات المالية المفتوحة إنطلاقا من فكرة أن الدولة سوف تتدخل عاجلا أم أجلا بتحمل ديون البلديات.
  - إن الطريقة التي أتبعت ولازالت الى حد اليوم تتبع من طرف البلديات بخصوص تسيير و إستغلال مواردها المالية يجب أن يعاد النظر فيها لكي تتكيف مع المستجدات والتحولات التي تشهدها الدولة بصفه عامه و الجماعات المحلية بصفة خاصة ولاسيما البلديات منها .

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها:**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- إن الموارد المالية هي أساس القيام بالتنمية المحلية
- كيفية تسيير الموارد المالية للبلدية وكيف تتم عملية تمويل التنمية المحلية

**الدراسة الثامنة**

منال عبد المعطي صالح قدومي "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي (حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس) ", اعدت لنيل شهادة الماجستير في القانون العام إشراف الدكتور علي عبد الحميد و الدكتور خيري مرعي, جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان ,كلية الحقوق و العلوم السياسية. ( 2010-2011)

**الإشكالية:**

ما الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي في مدينة نابلس من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي وأعضاء لجان الأحياء السكنية وبعض المؤسسات العاملة في هذا المجال؟

- **الهدف من الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي من خلال دراسة حالة للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس من وجهة نظر كل من أفراد المجتمع المحلي, أعضاء لجان الأحياء السكنية, ومسؤولي البرامج المجتمعية في المؤسسات ذات الصلة.
- معرفة وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي في دور لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي في مدينة نابلس.
- تحديد اتجاهات أفراد المجتمع، المؤسسات، أعضاء لجان الأحياء السكنية نحو مفهوم المشاركة المجتمعية من وجهة نظرهم.
- تحديد مجالات المشاركة المجتمعية المرغوبة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي، أعضاء لجان الأحياء السكنية، بعض المؤسسات.
- تحديد تاثير بعض المتغيرات لأفراد عينة الدراسة المرتبطة باتجاهاتهم نحو مفهوم المشاركة المجتمعية وأدواتها.
- تحديد تاثير بعض المتغيرات لأفراد عينة الدراسة المرتبطة باتجاهاتهم نحو لجان الأحياء السكنية كأداة من ادوات المشاركة المجتمعية.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على المناهج العلمية التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:هو الاسلوب الرئيس الذي أعتمد في الدراسة بهدف رصد أبعاد ومعايير المشكلة أو الموضوع المدروس في محاولة لفهمها وتقديم صورة توضيحية لها.

المنهج الوصفي الميداني: وهو أسلوب مساعد للمنهج الوصفي التحليلي يهتم بمجالات محددة دون غيرها بهدف تغطية جوانب النقص أو تقديم إيضاحات حول حالات محددة أبرزتها الأرقام.

- **النتائج:**

أولا: نتائج الاستبيانات الموجهة لأفراد المجتمع المحلي:

- أن اتجاهات عينة الدراسة حول دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلية حازت على نسبة موافقة بدرجة متوسطة.
- أن هناك إجماع بأن المشاركة المجتعية في المجتمع مطلب ديني يحث عليها ديننا الحنيف وأنها مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع وهي حق من حقوق الوطن على أبنائه، كذلك المشاركة المجتمعية تمارس الآن لكسب الوجاهة الإجتماعية وأنها ليست مضيعة للوقت والجهد.
- إن لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية وسيلة أساسية في تحديد احتياجات المجتمع وللوصول الى تحقيق أهداف تنموية، وهي تزيد من كفاء ة وفاعلية المؤسسة وبرامج المؤسسات المختلفة، وتعمل على توسعة دائرة العمل للمؤسات التي تقدم برامج التطوير المجتمعي وتزيد من كفاءة وفاعلية المؤسسة وبرامج المؤسسات المختلفة ،وتكون عمل لجان الاحياء السكنية مرتربط بأهداف حزبية .
- إن 54.5 % من عينة الدراسة سمعت عن لجنة الحي كأحد اللجان المشتركة في تطوير المجتمع المحلي بينما 45 % منهم لم يسمعوا، وأن 73.3 % من الذين لم يسمعوا بلجان الحي كأحد اللجان المشتركة في تطوير المجتمع المحلي يرون ضرورة لوجودها.
- أن 56.1 % من عينة الدراسة تتوجه إلى لجنة الحي فيما اذا واجهتهم مشكلة بينما 42.3 % منهم لا يتوجهون.

ثانيًا: أهم النتائج المتعلقة بمقابلات أعضاء لجان الاحياء السكنيةفي مدينة نابلس:

- أن الدافع الأساسي وراء انضمام أفراد المجتمع إلى لجان الأحياء السكنية كانت بسبب رغبتهم في زيادة خبرتهم الحياتية وتنميتها وتطويرها ومن ثم زيادة الثقة بالنفس وتنمية العلاقات العامة بالاضافة إلى شغل اوقات الفراغ في أعمال مفيدة.
- أن أكثر المشكلات التي تعاني منها لجنة الحي تتعلق بعدم تقدير المجتمع للعمل التطوعي الاجتماعي، العجز المالي ووجود اعباء مالية مرتبطة بالعمل(بدل انتقالات مواصلات)، عدم الاهتمام برأس المال البشري في هذه اللجان من خلال عدم توفر برامج تدريب لتحسين أداء اعضاء لجنة الحي، ونقص الخبرة في التنظيم الإداري لدى أعضاء لجان الحي.
- أن أعضاء لجنة الحي يرغبون في تعاون الجهة المسؤولة معهم في مجالات توعية المجتمع بأهمية المشاركة وخاصة للنساء في العمل المجتمعي، توفير برامج تدريب للاعضاء في لجنة الحي، وتنظيم علاقات العمل التعاون بين المسؤولين واللجان .

ثالثًا: نتائج المقابلات مع مسؤولي البرامج المجتمعية في بعض مؤسسات المجتمع المحلي:

- أن المؤسسات التي تشارك في تنمية وتطوير المجتمع المحلي تهدف إلى تقديم خدمات متنوعة مرتبطة بمشاريعها وبرامجها وتأهيل وتدريب من خلال التنسيق والتشبيك والمشاركة في البرامج.
- أن دور لجان الأحياء السكنية في المجتمع من وجهة نظر مسؤولي البرامج المجتمعية في هذه المؤسسات يتمثل في العمل على معرفة احتياجات المجتمع الحقيقية ومن ثم المساعدة في تلبية بعض هذه الاحتياجات، العمل على الدفاع عن حقوق ومصالح الافراد، والعمل على تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.
- ان مسؤولي البرامج المجتمعية في هذه المؤسسات يرون أنه يمكن التعاون مع لجان الأحياء السكنية في مجالات تحديد احتياجات الشباب والفئات المهمشة في المجتمع المحلي، المشاركة في فعاليات المؤسسة وتمثيلها لمؤسسة في ورش عمل محلية وعالمية، بالإضافة إلى نشر الوعي في التجمعات السكنية.

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها:**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي

**الدراسة التاسعة:**

علي قوق " إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا", مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية تحت إشراف الاستاذ الدكتور قوي بوحنية .جامعة قاصدي مرباح ورقلة "2011/2010

- **الإشكالية:**

إلى أي مدى يمكن أن تساهم اللامركزية السياسية في تجسيد اللامركزية الإدارية وتحقيق التنمية المحلية ؟

- **الهدف من الدراسة:**

الهدف من هذه الد راسة هو محاولة فهم النظام الفدرالي إطار التنوع العرقي والثقافي والديني، وكيفية إدارة هذا التنوع إداريا وسياسيا، والتطرق للتجارب الناجحة في هذا المجال وأخذنا ماليزيا كحالة تستحق الدراسة حيث استطاعت أن تكون من الدول الأكثر تطورا في ظروف صعبة اتسمت بالأزمات المتكررة بالإضافة إلى وجود تنوع كبير في التركيبة المجتمعية ومع ذلك حافظت على السلم الاجتماعي وفي الوقت نفسه كانت نموذجا فريدا فيحسن التسيير الإداري واستعمال التكنولوجيا لتقديم خدمة أفضل للمواطن.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

لدراسة هذا الموضوع استعان الباحث المنهج التاريخي, منهج دراسة الحالة, الإقتراب القانوني

- **النتائج:**

  - رغم الشكل المركزي الذي يطبع الفدرالية في ماليزيا إلا أن سياساتها كانت ناجعة للغاية من خلال اللامركزية الإقليمية التي تمتعت بها الأقاليم الماليزية منذ الاستقلال.
  - وضعت ماليزيا مخططات تنمية من خلال تفاعلها مع وضعها الداخلي وعدم اللجوء إلى خطط أجنبية وسياسات صنعت خارج أرضها.
  - كان للتسيير المالي للأقاليم رغم مركزيته تحفيزا للأقاليم على إيجاد مداخيل إضافية وجلب استثمارات أجنبية لزيادة العائدات وبالتالي تنشيط التنمية.
  - ووجدت ماليزيا حلولا لمشاكلها بعد دراستها وصاغتها وفق النظرة المحلية ووضعت نموذجا تأخذ به في التنمية من أجل التحفيز وجعلته مثلا أعلى تسير على أساسه هذه التنمية وفضلت القيادة الماليزية أن يكون قريبا منها . جغرافيا وثقافيا وهو النموذج الياباني تحت شعار النظر شرقا.

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها:**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- دور اللامركزية السياسية في تجسيد اللامركزية الإدارية وتحقيق التنمية المحلية,

- اللامركزية الإدارية و الإستقلال المالي للجماعات المحلية

الدراسة العاشرة:

صالحي عبد الناصر " الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية و التبعية ", مذكرة ماجستير في القانون، فرع : الدولة و المؤسسات العمومية تحت إشراف الأستاذ بوحميدة عطاء الله, جامعة الجزائر (2010-2009 )

**الإشكالية:**

هل تمكنت القوانين الحالية المتعلقة بالجماعات الإقليمية من تحقيق فكرة التوازن بين مبدأي استقلالها وتبعيتها للرقابة الوصاية؟

- **الهدف من الدراسة:**

ولقد سعت هده الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها الوقوف على واقع ونظام الجماعات الإقليمية في الجزائر من خلال دراسة وتحليل القوانين السارية التي تنظم كل من البلدية والولاية .كما تهدف الدراسة لطرح رؤية مستقبلية لنظام الجماعات الإقليمية في الجزائر من خلال تصور مقترح يتلاءم مع العوامل البيئية والظروف التي تواجه الإدارة المحلية .

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك تماشيا مع طبيعة الدراسة

- **النتائج:**

  - وبخصوص الدستور الجزائري ، نسجل –بتقدير- حرص المؤسس الدستوري على النص على مبدأ الانتخاب في تشكيل المجالس المحلية .
  - إلا أننا نسجل أيضا –وبأسف - أن المؤسس الدستوري الجزائري قد أغفل تضمين الدستور لنصوص تقرر أسسا عامة . بحيث لم يتضمن أي نص يتعلق بمنح الشخصية المعنوية للجماعات الإقليمية.

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها:**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- إستقلالية الجماعات المحلية, فالإستقلالية تعطي الجماعات المحلية سهولة في التسيير و تمويل التنمية المحلية

**الدراسة الحادية عشر:**

محمد بالخير" التنمية المحلية وانعكاساتها الإجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست" , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم لإجتماع التنظيم و العمل تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد حويتي, جامعة الجزائر "2005/2004"

**الإشكالية:**

ماهي لإنعكاسات الإجتماعية للتنمية المحلية بولاية تمنراست؟

- **الهدف من الدراسة:**

إن البحث الإجتماعي لاينطلق في مسيرته البحثية من فراغ بل من جملة أهداف يتطلع لبلوغها ومن أهم هذه الأهداف:

- محاولة الكشف عن مستوى التنمية ومدى إهتمام الجهات الرسمية بولاية تمنراست بالبرامج المسطرة ومدى فعاليتها.
- محاولة التعرف على الأسباب الموضوعية التي جعلت ولاية تمنراست لا تعرف وتيرة تنموية متراكمة ومستمرة كالمخططات التنموية لسنوات السبعينيات و الثمانينيات.
- المساهمة ببحثنا هذا في إثراء الرصيد المعرفي و البحث الإجتماعي , و المكتبي ومعرفة حركية المجتمع المحلي وتقدمه بزيادة مؤهلات وإمكانيات ولاية تمنراست ,و ما يضيفه علم الإجتماع العالم للتنمية.
- التعرف على مستوى التنمية الداخلية وإكتشاف العوائق التي تعيق سير هاته التنمية.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

إن طبيعة موضوع البحث يدخل ضمن البحوث الإستكشافية و الوصفية في الأساس إلى جانب إعتماد التحليل و المقارنة حسب الإقتضاء, ومن أجل الوصول إلى النتائج العلمية فيلجأ إلى التحليل السوسيولوجي الذي يربط بين

- **النتائج:**

  - هناك إنعكاس للتنمية على مختلف المجالات والأصعدة في حين نجد أن هذه التنمية تساهم في تطوير الإنسان بمستوى أقل مما هو مأمول رسميا و إجتماعيا والهياكل وحدها في نظرنا إنسان فاعلا ما لم تأخذ جوانب أخرى في هذ العملية.
  - إن إنعكاسات التنمية المحلية على مستوى الخدمة الإجتماعية والإنسانية تعاني من عدم بذل الجهد الحقيقي لتقديم الخدمات وحل محلها السلوك الخاطئ الذي أثر على الأداء الوظيفي بالمسار المهني لاسيما في مجالات الصحة في التعامل مع المريض و تسيير المؤسسات الإستشفائيه والسكن و الطرق و المواصلات.

- فإن تأثير التنمية المحلية على المجالات الإقتصادية فهو تأثير ضعيفةحيث توجد جدلية تقوم بين التنمية و النشاط الإقتصادي و الصناعي، هي غائبة على مستوى ولاية تمنراست ، وتقوم هذه الجدلية أو المعادلة على أنه كلما كانت التنمية مزدهرة فمعناه أن الإقتصاد و العكس في هذه الحالة صحيح.

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- مقومات التنمية المحلية
- اساليب تمويل التنمية المحلية
- أساليب العمل التنموي

## المبحث الثاني: المقالات

**الدراسة الثانية عشر:**

لطيفة بهى و شهرزاد مناصر أليات تحسين الموارد المالية للبلدية من أجل النهوض بالتنمية, مقال صادر عن مجلة العلوم القانونية والسياسية في عددها 12/جانفي 2016,جامعة جامعة الشهيد حمه لخضر

- **الإشكالية:**

مدى فعالية الإجراءات والآليات التي استحدثها المشرع الجزائري من أجل إصلاح وتحسين الموارد المالية للبلدية دعما للتنمية المحلية؟

**النتائج:**

- أن التقديرات المالية للبلدية تختلف باختلاف الأنشطة الاقتصادية، و هذا الاختلاف يعبر عن عدم توزيع جهود التنمية بين مختلف البلديات الولايات عبر التراب الوطني، لذلك أصبحت ميزانية مختلف البلديات عاجزة، لهذا تكفلت الدولة الجزائرية بكل ديون البلديات، و في الوقت الحالي لا يوجد أي بلدية تعاني من المديونية، ويعتبر هذا الإجراء فعال لأن بواسطته تتمكن البلديات التي كانت تعاني من المديونية من تفادي مديونية جديدة، ويدفعها للعمل من أجل التنمية المحلية.
- أن النظام الجبائي الحالي يتضمن اختلافات كبيرة في مستوى مداخيل مختلف الضرائب والرسوم، ونظام ضريبي في صالح المناطق الصناعية أو التجارية، ومنعدم في المناطق النائية، والمداخيل الضعيفة للرسوم الناجمة عن أملاك البلديات. ومداخيل الاستغلال، والإجراءات الإصلاحية المتخذة من أجلها غير فعالة، لأنها لم تطبق بعد ولم تدرج في قوانين المالية إلا القليل منها كما وضحناه سابقا، وبقيت مجرد حبر على ورق، ولهذا نجد أن معظم البلديات عاجزة على النهوض بالتنمية المحلية بالرغم من المساعدات المقدمة من قبل الدولة.
- أن اقتراحات اللجنة الوزارية المشتركة لإصلاح المالية والجباية المحلتين غير مفعلة نهائيا إلا البعض القليل من الاقتراحات، حيث ترتب عليه بطئ التنمية المحلية عبر البلديات.

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- إن الموارد المالية هي أساس قيام التنمية المحلية
- فعالية الإجراءات والآليات التي استحدثها المشرع الجزائري من أجل إصلاح وتحسين الموارد المالية للبلدية دعما للتنمية المحلية

**الدراسة الثالثة عشر:**

عبد الرحمن محمد الحسن " دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان", مجلة الباحث عدد 13 , 2013 , جامعة الجزائر 3

**الإشكالية:**

هل توجد تنمية محلية بالسودان ؟؟

- **الهدف من الدراسة:**

1-الوقوف على تجربة السودان في التنمية المحلية.

2-التعرف على السياسات و التشريعات التي ساعدت على التنمية المحلية بالسودان

**النتائج**

مما سبق توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1-وجود تنمية محلية بمناطق مختلفة من السودان.

2-توجد سياسات و تشريعات وقوانين تساعد على التنمية المحلية.

3-توجد صعوبات تواجه التنمية المحلية.

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها :**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

هي تطرقها للتنمية المحلية ولكن بشكل موجز.

الدراسة الرابعة عشر

نصر الدين بن شعيب و مصطفى شريف تحت عنوان الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر, مجلة الباحث عدد 10 , 2012 , جامعة الجزائر 3, وقد تضمنت العناصر التالية:

- **الإشكالية:**

كيف يمكننا تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية في ظل أوضاع متناقضة كهذه ؟؟

**النتائج**

لضرورة قيام البلديات بأداء سليم في مجالات التنمية المحلية، أضحت الظروف تملي على السلطات المركزية إعادة النظر في النصوص التي كبلتها بهاوإعادة صياغتها بالشكل الذي يضمن لها حرية التصرف في أموالها من خلال تمكينها من منظومة جبائية محلية، وبنفس الوقت التخفيف من تلك الصلاحيات التي تعود بالأساس إلى الجهات الوصية المركزية المعنية.

كما يجب العمل على إعادة تجميع هذا الشتات الهائل من 1541 بلدية، لتقليص الهوة بين الصغيرة منها والكبيرة، والبحث في صيغ أخرى لتقريب الإدارة من المواطن، كإنشاء الملحقات والفروع، والتي لا تكلف ما يكلفه إنشاء بلدية بأكملها.

ومن ناحية أخرى، على البلدية، أن تعيد تثمين مواردها الذاتية سواء منها المالية غير الجبائية أو البشرية، وهنا تبرز ضرورة التكوين وتحسين أداء الموظفين، وعصرنة التسيير بإدخال الوسائل التكنولوجية المتاحة، ومن ثم ترشيد عملية الإنفاق باعتماد الطرق الكمية العلمية في اختيار المشاريع.

من خلال هذا المنظور يمكن الحديث عن أداء البلديات في مجالات التنمية، عند توفر الوسائل المالية بشكل دائم ومستمر، الشيء الذي يتيح لها فرص خوض ميادين عديدة من الصلاحيات، دون ارتجال نشاط ليس فيه مصلحة للمواطن.

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها:**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- الجمع بين التنمية المحلية وبين الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية .

**1) <u>الدراسة الخامسة عشر</u>**

صيفي زهير" برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ودوره في التنمية المحلية في الجزائر "وهو مقال صادر عن مجلة البحوث الجرافية العدد 02 عن جامعة قسنطينة وقد تضمن ما يلي:

- **الإشكالية:**

هل ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في التنمية المحلية و الحد من الفوارق المجالية على مستوى ولاية البرج للفترة(2004-2001) وماهي التحديات التي تواجه التنمية المحلية في هذه الولاية؟

- **الهدف من الدراسة:**

يهدف البحث للتعرف على أثر التنمية المحلية في التقليل من الفوارق المجالية من خلال متابعة التغيرات التي تحدثها التنمية المحلية على المجالات المستفيدة من برامج الدولة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي وأهم العوائق والتحديات التي تواجهها التنمية المحلية في ولاية البرج، وفق مقاربة جغرافية تربط بين الفوارق المجالية في منطقة الدراسة وسياسة التنمية المحلية المنتهجة من طرف الدولة في هذه الولاية، فبعد إثبات الفوارق المجالية عن طريق تصنيف البلديات وفق بعض المؤشرات، اعتمدنا على أسلوب المقارنة بين الأوساط الجغرافية المكونة لولاية البرج( المنطقة الجبلية الشمالية والمنطقة السهلية الوسطى والمنطقة الجنوبية الجبلية) بدراسة المخصصات المالية التي استفادت منها كل منطقة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

- **النتائج**

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- تتمتع ولاية البرج بإمكانيات طبيعية معتبرة، تتمثل في تنوع الأوساط الطبيعية وامتداد واسع لمنطقة السهول بشكل طولي من الشرق إلى الغرب حيث تشكل % 10 من مجال الولاية، بالإضافة إلى الثروة المائية بوجود سد في المنطقة، كما نلاحظ أن سكان المنطقة في تزايد مستمر مما تزيد معه حجم الإستثمارات
- اتجهت التنمية إلى فك العزلة على بلديات الولاية في جميع المراحل، كذلك حظي قطاع التربية والري بأولوية الاستثمار في جميع المراحل.
- تذبذب في حجم الإستثمارات من سنة إلى أخرى.
- تهميش المجالات الريفية الجبلية حيث لم تصل بعد إلى مستوى التنمية التي وصل إليه مجال السهول.
- غياب قطاع الفلاحة في عملية التنمية المحلية رغم الإمكانيات الطبيعية والموارد المائية التي تتوفر عليها المنطقة.

**علاقتها مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها**

إن العلاقة بين هذه الدراسة و الدراسة التي نحن بصدد القيام بها هي:

- طبيعة التنمية المحلية في تلك المنطقة و التحديات التي واجهتها

**خاتمة الفصل:**

إن الدراسات و الأبحاث التي قمنا بعرضها سواء كانت لها علاقة مباشرة مع موضوعنا أم لا ساهمت بدرجة كبيرة في إثراء زادنا المعرفي ومساعدتنا في الإحاطة بجوانب الموضوع كما لاحظنا من خلال دراستها أن معظمها ركزت على التمويل المحلي لكونه أساس وجود التنمية المحلية وكذلك ومن أجل إعطاء الموضوع أهمية و الإلمام بجوانبه النظرية أضفنا دراسات بعض الدول العربية.

# الفصل الثاني
# الدراسات السابقة

**مقدمة الفصل**

بعد التطرق إلى مفهوم اللامركزية و التنمية المحلية سنقوم في هذا الفصل بالإسقاط على الجزائر فعلى إعتبار أن الهيئات اللامركزية في الجزائر هي البلدية و الولاية فسوف نأخذ البلدية كنموذج ونربطه بمفهوم التنمية المحلية لمعرفة صلاحيات البلدية في مجال التنمية المحلية وسبل تمويلها.

و ستكون في هذا الفصل أيضا دراسة ميدانية لقسم التجهيز و الإستثمار من خلال توضيح نسبه و برامجه بالاعتماد على الحساب الإداري لخمس سنوات متتالية 2012 و 2013 و 2014 و2015 و 2016 لكل من بلدية منصورة و بلدية وسبدو لكن

سنقوم بدراسة تحليلية فقط دون المقارنة بين البلديتين

## المبحث الأول: آليات البلدية في تحقيق العمل التنموي المحلي

تعتبر البلدية هي الخلية الأساسية في تكوين إقليم الدولة وهذا باعتبارها هي الأقرب إلى المواطنين والأعلم بمشاكلهم واحتياجاتهم, ومن أجل تحقيق التنمية داخل المجتمع المحلي تحوز البلدية على مجموعة من الاختصاصات في مجال التنمية, ولقيامها بهذه الاختصاصات تتوفر البلدية على مجموعة من الآليات التي سنتعرف عليها من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: صلاحيات البلدية في مجال التنمية

لدى البلدية مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات في مجال التنمية وقد نصت عليها مختلف القوانين المتعلقة بالبلدية وهذا بداية من قانون البلدية لسنة 1967.

وفي هذا المطلب سنتعرف على اختصاصات البلدية عبر مختلف القوانين.

#### الفرع 01:اختصاصات البلدية حسب قانون 1967

تعرف البلدية في نص المادة الأولى من الأمر 67-24 المؤرخ في 18يناير 1967 المتضمن قانون البلدية, بأنها "هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاساسية وتحدث بموجب قانون".[1]

ونجد أنه قد جاء ضمن هذا القانون في الكتاب الثاني اختصاصات البلدية, من خلال الباب الأول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يحتوي على ثمانية (8) فصول وهي كمايلي:

1- **التجهيز والانعاش الاقتصادي:** يضع المجلس الشعبي البلدي برامجه الخاصة بالتجهيز المحلي في حدود الموارد والوسائل المتاحة, ويحدد وفقا للمخطط الوطني للتنمية النشاطات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق التنمية البلدية...[2]
2- **التنمية الفلاحية:** من خلال إحداث التعاونيات الخاصة بالإنتاج والتسويق وتشجيعها وتركيزها لأجل الاستثمار الفلاحي في البلدية...[3]

---

[1] - الجريدة الرسمية, السنة الرابعة, العدد 6,الصادرة بتاريخ 1967/01/18.
[2] - المواد من135إلى 139 من الأمر67-24 المؤرخ في 18 يناير 1967.
[3] - المواد 140-141, نفس المرجع.

3- **التنمية الصناعية وتنمية الصناعة التقليدية:** من خلال إحداث في دائرة البلدية مؤسسة أو أكثر للتوسع الصناعي والصناعي التقليدي قصد تحقيق المخطط المحلي للتنمية الصناعية...[1]

4- **التوزيع والنقل:** من خلال تنظيم شبكات التوزيع والتموين المتعلقة خاصة بالمنتوجات الضرورية والسهر على تطبيق نظام الأسعار وكذلك تطبيق الأنظمة الخاصة بالنقل...[2]

5- **التنمية السياحية:** جاء هذا الفصل لتنظيم السياحة من خلال السهر على تطبيق القوانين والأنظمة لتسيير الإطلاق, كما يمكن للبلدية إحداث هيئة أو مقاولة ذات نفع محلي لها طابع سياحي وكذلك المحافظة على المعالم التذكارية والاماكن الطبيعية أو التاريخية...[3]

6- **السكن والاسكان:** التشجيع على إحداث مؤسسات البناء العقاري وإنتاج مواد البناء كذلك تيسير إحداث التعاونيات العقارية بين سكان البلدية, تسهيل تحقيق برامج الاسكان وكل البناءات التي من شأنها أن تؤمن وسائل السكن للجماعة في نطاق المخطط الوطني لتنظيم البلاد...[4]

7- **الإنعاش الثقافي والاجتماعي:** حيث يمكن أن تحدث البلدية كل مشروع من شأنه الاسهام في تلبية الحاجات الثقافية والصحية والاجتماعية لسكان البلدية وهذا وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها...[5]

8- **الحماية المدنية:** ولهذا الغرض على البلدية تنمية روح التضامن وتكوين سكان البلدية للمساهمة في إنجاز البرامج الخاصة بمكافحة النكبات و الكوارث, كذلك إحداث وتنمية كل جمعية أو هيئة تسهم في الحماية المدنية وتكوين المسعفين...[6]

**الفرع02: اختصاصات البلدية حسب قانون 1990**

حسب هذا القانون تعرف البلدية على أنها "هي الجماعة الاقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون".[7]

حيث يمثل المجلس الشعبي البلدي إطار التعبير عن الديمقراطية محليا ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[8]

---

[1] - المواد 142-143, نفس المرجع.
[2] - المواد من144 إلى 146 ,الأمر 67-24,نفس المرجع السابق.
[3] - المواد من147 إلى 155, نفس المرجع.
[4] - المواد من156 إلى158, نفس المرجع.
[5] - المواد من159إلى 166, نفس المرجع.
[6] - المواد من167إلى 170, نفس المرجع.
[7] - المادة الأولى من القانون 90-08 المؤرخ في 07أفريل 1990 المتعلق بالبلدية .
[8] - المادة 84, نفس المرجع.

وقد حددت صلاحيات البلدية في الباب الثالث من القانون 90-08 المتعلق بالبلدية والذي يحتوي على سبعة(7) فصول وهي كما يلي:

1- **التهيئة والتنمية المحلية:** حيث تبادر البلدية بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لاسيما في مجالات الصحة والشغل والسكن و هذا في إطار مخطط التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى الذي تعده وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المخولة لها...[1]

2- **التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز:** تقوم البلدية بإعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكاتها والعمليات الخاصة بتسييرها وصيانتها, كذلك على البلدية حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء...[2]

3- **التعليم الأساسي وما قبل المدرسي:** تختص البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وكذلك تشجيع النقل المدرسي وكذلك اتخاذ الإجراءات التي تعمل على تشجيع وترقية التعليم ما قبل المدرسي...[3]

4- **الأجهزة الاجتماعية والجماعية:** حيث تتكفل البلدية بإنجاز وصيانة المراكز الصحية وقاعات العلاج, كما تقدم في حدود إمكانياتها مساعدات وصيانة الأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه, كذلك تشجيع وتوسيع قدراتها السياحية...[4]

5- **السكن:** في هذا المجال تقوم البلدية بتنظيم التشاور وخلق شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة وتنشيطها...[5]

6- **حفظ الصحة والنظافة والمحيط:** حيث تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية وهذا في مجال المياه الصالحة للشرب, الصرف الصحي, حماية البيئة...[6]

7- **الاستثمارات الاقتصادية:** يقرر المجلس البلدي بمداولة تخصيص رأسمال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية.[7]

**الفرع03:إختصاصات البلدية حسب قانون 2011**

تعرف البلدية حسب هذا القانون بأنها "هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون.[1]

---

[1] - المواد من86إلى89 من القانون 90-08 المتعلق بالبلدية. نفس المرجع السابق.
[2] - المواد من90إلى 96, نفس المرجع.
[3] - المواد من97إلى 99, نفس المرجع.
[4] - المواد من100إلى 105, نفس المرجع.
[5] - المادة 106, نفس المرجع.
[6] - المواد 107-108, نفس المرجع
[7] - المواد 109-110, نفس المرجع.

كما تعد البلدية هي القاعدة الاقليمية للامركزية, ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[2]

أما فيما يخص صلاحيات البلدية جاءت في الباب الثاني والذي يحتوي على أربعة(4) فصول وهي كمايلي:

1- **التهيئة والتنمية:** يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة وهذا في إطار المخطط البلدي للتنمية, كما يسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والموارد المائية, كما تبادر البلدية ببعث وتنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي...[3]
2- **التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:** تبادر البلدية بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وكدلك فيما يتعلق بتسييرها وصيانتها, كما توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية أو تساهم في ترقية برامج السكن...[4]
3- **نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضية والشباب والثقافة والتسلية والسياحة:** حيث تقوم البلدية في هذا المجال بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل للتلاميذ, كذلك المساهمة في حدود إمكانياتها بإنجاز الهياكل القاعدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية, توسيع قدراتها السياحية, التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة والهشة, صيانة المساجد والمدارس القرآنية...[5]
4- **النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية:** وفي هذا الاطار تسهر البلدية على حفظ الصحة والنظافة العمومية خاصة فيما يتعلق بتوزيع المياه الشروب, صرف المياه المستعملة ومعالجتها الحفاظ على صحة الاغذية, صيانة طرقات البلدية, كم تتكفل البلدية في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطنين بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري...[6]

**المطلب الثاني: مصادر البلدية لتمويل التنمية المحلية**

قبل التعرف على مصادر تمويل التنمية المحلية لابد من تعريف التمويل المحلي والذي نعني به كل الموارد المالية المتاحة والمتوفرة من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى البلديات, بصورة تحقق أعلى المعدلات للتنمية, حيث تنقسم مصادر التمويل إلى مصدرين أساسيين هما:

---

[1] - المادة الأولى من القانون 11-10 المؤرخ في 22جوان 2011 المتعلق بالبلدية.
[2] - المادة 02, نفس المرجع.
[3] - المواد من107إلى 112, نفس المرجع.
[4] - المواد من113إلى 121, نفس المرجع.
[5] - المادة 122, نفس المرجع.
[6] - المواد 123-124, نفس المرجع السابق.

- مصادر التمويل الداخلية أو الذاتية.
- مصادر التمويل الخارجية .[1]

**الفرع01: مصادر التمويل المحلي الداخلية**

حيث تتكون الموارد الداخلية لتمويل التنمية المحلية من مصادر جبائية متمثلة في الضرائب والرسوم وأخرى غير جبائية تتمثل في مداخيل الأملاك بالإضافة إلى التمويل الذاتي.

1) **المصادر الجبائية لتمويل التنمية المحلية:** تتكون الجباية المحلية من الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة البلديات كليا أو جزئيا[2] وهي كما يلي:

- **الضرائب والرسوم المحصلة كليا لفائدة البلديات:** وهي مجموعة من الضرائب والرسوم التي تحصل بنسبة 100% لصالح البلدية.

✓ **الرسم العقاري:** هو ضريبة مباشرة سنوية على الممتلكات العقارية يدفع لصالح البلدية ويتعلق بالملكيات المبنية وغير المبنية.

*الرسم العقاري على الملكيات المبنية بنسبة 3% إلى10% ويؤسس تبعا للقيمة الإيجارية الجبائية المحددة حسب المتر المربع, وحسب المنطقة أو المناطق الفرعية, كذلك حسب طبيعة العقارات. يوزع ناتج الرسم 100% لصالح البلدية.

*الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية بنسب 3% للأراضي الفلاحية, 5% في المناطق غير العمرانية, من5% إلى10% حسب مساحة الأراضي, وينتج الأساس الضريبي من حاصل القيمة الإيجارية للملكيات غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار حسب الحالة تبعا للمساحة الخاضعة للضريبة ...الخ, يوزع ناتج الرسم 100% لصالح البلدية.[3]

✓ **رسم التطهير:** هو رسم سنوي قيمي ما بين 1000دج و23000دج, يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية وتعفى من هذا الرسم الملكيات المبنية التي لا تستفيد من خدمة رفع القمامات المنزلية.[4]

✓ **رسم الاقامة:** يؤسس هذا الرسم لفائدة البلديات 100%, تحدد تعريفة هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الاقامة, بحيث لا تقل عن 50دج ولا تفوق60دج, ولا تتجاوز100دج على العائلة. أما بالنسبة

---

[1] - حياة بن سماعين, وسيلة السبتي, التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية, ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية - , يومي 21 و22 نوفمبر2006, جامعة محمد خيضر بسكرة, ص1-2.

[2] - خيضر خنفري, تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق, مرجع سبق ذكره, ص100.

[3] - المواد من248-261ز,قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة, مديرية الضرائب, طبعة 2018.

[4] - المواد من263-265, نفس المرجع.

للمؤسسات الفندقية ذات 3نجوم وأكثر تحدد تعريفة الرسم على الاقامة على الشخص وعلى اليوم الواحد من الاقامة من200دج إلى600دج.[1]

- ✓ **رسم خاص على عقود التعمير:** يؤسس هذا الرسم لصالح البلدية 100% وهو رسم خاص على عقود التعمير وكل الرخص والشهادات المتعلقة بها وهي كما يلي : رخص البناء, رخص التجزئة, رخص الهدم, شهادة المطابقة, شهادة التقسيم, شهادة التعمير, شهادة قابلية الاستغلال. تحدد مبالغ هذا الرسم حسب المساحة المبنية أو القيمة التجارية للبناية أو حسب عدد الأجزاء.[2]
- ✓ **الرسم على السكن:** يؤسس رسم سنوي على السكن يستحق على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة وكذا مجموع بلديات ولايات الجزائر, قسنطينة, عنابة ووهران. يتم إقتطاع هذا الرسم من طرف وكلاء "شركات الكهرباء والغاز" على وصولات الكهرباء والغاز حسب دورية الدفع, ويدفع ناتج هذا الرسم لفائدة البلديات.[3]
- ✓ **رسم الحفلات:** يدفع مبلغ هذا الرسم بواسطة سند قبض مسلم من طرف البلدية للطرف الذي قام بالدفع نقدا وذلك قبل بداية الحفل, تحدد تعريفة هذا الرسم كما يلي:
  - من500إلى 800دج عن كل يوم عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساءا.
  - من1000إلى 1500دج عن كل يوم إذا امتد الحفل إلى ما بعد السابعة ليلا.[4]
- ✓ **الرسم الصحي على اللحوم:** يفرض هذا الرسم على وزن اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة المخصصة للاستهلاك البشري أو الحيواني, يفرض كذلك على اللحوم المستوردة. تحصيل هذا الرسم إلزامي بالنسبة لكل البلديات.

تحدد تعريفة الرسم الصحي على اللحوم ب10دج, بحيث يخصص مبلغ 8.5دجمن هذه التعريفة لصالح البلديات و1.5دج لصالح صندوق حماية الصحة الحيوانية.[5]

- ✓ **الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح المهنية:** ينشأ لفائدة البلديات, على الاعلانات والصفائح المهنية باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الاقليمية والحاملة للطابع الانساني, يؤسس هذا الرسم على: - الاعلانات على الورق العادي مطبوعة أو مخطوطة باليد من 200دج إلى 300دج/م$^2$ وأكثر.

-الاعلانات على الورق مجهزة أو محمية من 400دج إلى 800دج/م$^2$ وأكثر.

---

[1] - المادة 26 من الأمر 08-02 المؤرخ في 24 جويلية2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

[2] - المادة 55 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة2000 معدلة ومتممة بموجب المادة77 من القانون17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018.

[3] - المادة 37 من القانون رقم15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر2015 المتضمن قانون المالية لسنة2016.

[4] - المادة36 من القانون رقم 2000-06 المؤرخ في 23ديسمبر 2000 المتضمن قانون المالية لسنة2001.

[5] - المواد من 448-453, قانون الضرائب غير المباشرة, المديرية العامة للضرائب, طبعة2018.

-إعلانات مدهونة من1000دج إلى1500دج/م$^2$ وأكثر.

-إعلانات مضاءة 2000دج الحجم بالمتر المربع أو جزء من المتر المربع.

-صفائح مهنية من 5000دج إلى 7500دج/م$^2$ وأكثر.[1]

- **الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا لفائدة البلديات:**

وهي ناتج الضرائب والرسوم التي تتقاسمها البلدية مع هيئات أخرى كالدولة والولاية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية و بعض حسابات التخصيص الخاص, وهي كمايلي:

- ✓ **الرسم على النشاط المهني:** يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب2%, يخفض معدل الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الانتاج فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري, تحدد نسبة الرسم ب2% مع تخفيض 25%, غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب, يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي: 66% لفائدة البلديات, 29% لفائدة الولاية, 5% لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.[2]
- ✓ **الضريبة على الأملاك:** يخضع للضريبة على الأملاك الأشخاص الطبيعيون اللذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر, بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

الأشخاص الطبيعيون اللذين ليس لديهم مقر جبائي بالجزائر, بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

يوزع حاصل الضريبة على الأملاك كما يلي:

60% لفائدة ميزانية الدولة, 20% لفائدة ميزانية البلديات, 20% إلى حساب التخصيص الخاص الصندوق الوطني للسكن.[3]

- ✓ **الضريبة الجزافية الوحيدة:** يحدد معدل الضريبة الجزافية ب5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع, 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى. يوزع حاصل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

-49% لفائدة ميزانية الدولة, 40.25% لفائدة ميزانية البلديات,5% لفائدة الولاية, 0.5% غرف التجارة والصناعة, 0.24% غرف الصناعة التقليدية والمهن, 0.01% الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية.[4]

- ✓ **الرسم على القيمة المضافة:** يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19% ومعدل مخفض ب9%, يوزع حاصل هذا الرسم كما يلي:

---

[1] - المادة56 من القانون99-11 المتضمن قانون المالية لسنة2000 معدلة ومتممة بموجب المادة 78 من القانون17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018.

[2] - المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة معدلة بموجب المادة 11 من قانون المالية لسنة 2018.

[3] - المواد 274-282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة, مرجع سبق ذكره.

[4] - المادة282مكرر4 والمادة 282مكرر5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة, نفس المرجع.

*بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل: 75% لفائدة ميزانية الدولة, 10% لفائدة ميزانية البلدية, 15% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

*بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد: 85% لفائدة ميزانية الدولة, 15% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.[1]

- ✓ **رسم تشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة:** يحدد مبلغ هذا الرسم ب16.500دج عن كل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة والخطرة, تخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي: 48% للصندوق الوطني للبيئة والساحل, 36% لفائدة الولاية, 16% لفائدة البلديات.[2]
- ✓ **رسم عدم تشجيع تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:** يحدد مبلغ هذا الرسم بسعر مرجعي قدره 30000دج/طن, يخصص حاصل هذا الرسم ب60% للصندوق الوطني للبيئة والساحل, 20% لفائدة الدولة, 20% لفائدة البلديات.[3]
- ✓ **رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة:** يحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المبلغ الأساسي السنوي المحدد بموجب القانون ومن المعامل المضاعف الذي يتراوح بين 1و5 حسب معدل تجاوز القيم المحددة, يخصص حاصل هذا الرسم ب50%للصندوق الوطني للبيئة والساحل, 33% لميزانية الدولة, 17% لفائدة البلديات.[4]
- ✓ **رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي :** يؤسس وفقا لحجم المياه المطروحة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي لا يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول, تخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي: 34% للصندوق الوطني للبيئة والساحل, 16% للصندوق الوطني للمياه, 34% لفائدة البلديات, 16% لميزانية الدولة.[5]
- ✓ **الرسم على الزيوت و الشحوم وتحضير الشحوم:** يحدد هذا الرسم18.750دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني, تخصص عائدات هذا الرسم كما يلي: 34% لفائدة البلديات إذا كانت مصنوعة داخل التراب الوطني, ولفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت

---

[1] - المواد 21- 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال, المديرية العامة للضرائب, طبعة 2018.

[2] - المادة 203 من القانون رقم01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2002, معدلة ومتممة بموجب المادة 62 من قانون المالية لسنة2018.

[3] - المادة 204 من القانون 01-21, نفس المرجع , معدلة ومتممة بموجب المادة63 من قانون المالية لسنة 2018.

[4] - المادة 205 من القانون 01-21 , معدلة ومتممة بموجب المادة 64 من قانون المالية 2018.

[5] - المادة 94 من القانون02-11 المؤرخ في 24ديسمبر2002 المتضمن قانون المالية لسنة2003, معدلة ومتممة بموجب المادة 65 من قانون المالية 2018.

والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة 34% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل. 32% لفائدة ميزانية الدولة.

- ✓ **الرسم على الأطر المطاطية المستوردة:** يؤسس رسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة, يحدد مبلغ هذا الرسم ب750دج عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة و450دج عن إطار مخصص للسيارات الخفيفة, يوزع حاصل هذا الرسم كما يأتي: 35% لصالح البلديات, 35% لصالح الدولة, 30%لصالح الصندوق الوطني للتضامن الوطني.[1]
- ✓ **الرسم على الأراضي المهيأة ذات الاستعمال الصناعي:** ينشأ رسم على عاتق كل مستفيد من قطعة أرض مهيأة ذات استعمال صناعي متواجدة على مستوى المناطق الصناعية أو مناطق النشاط المعروضة في السوق عن طريق التنازل من طرف الجهات المكلفة بالتهيئة العمومية والتي بقيت غير مستعملة لمدة تفوق 3سنوات, ابتداء من تاريخ تخصيصها, المثبتة قانونا بموجب محضر تعده مصالح الصناعة المختصة اقليميا.

يحدد مبلغ هذا الرسم المحصل سنويا ب5% من قيمتها التجارية, يوزع ناتج هذا الرسم كما يأتي:

-60% لفائدة البلديات مكان تواجد الأرض و40% لفائدة الصندوق الوطني لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية.[2]

**2) مصادر التمويل الغير جبائية:**

تتمثل في مداخيل الأملاك للبلدية و التمويل الذاتي, وهي كما يلي:

- منتوج الاستغلال: يعتبر كل مقابل للخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية عبر مصالحها العمومية فتحصل بدلك على

إتاوات و تعويضات من قبل الأشخاص المستفيدين من هده الخدمات[3] ، و يمكن حصر هده الخدمات في :[4]

- حقوق الوزن و الكيل و قياس السعة .

- الحقوق المرتبطة بحقوق الذبح .

- تكاليف التطهير و التعقيم و المراقبة الصحية التي تقوم بها مكاتب التنظيف البلدية للحمامات و المرشاة .

- رسوم الأرصفة العمومية التي يستفيد منها أصحاب المحلات

---

[1]- المادة 60 من القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر2005 والمتضمن قانون المالية لسنة 2006, معدلة ومتممة بموجب المادة 112 من قانون المالية لسنة 2017.

[2] - المادة 76 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 معدلة ومتممة بموجب المادة 104 من قانون المالية لسنة 2018.

[3] - القانون رقم 11 / 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 ،المتعلق بالبلدية ،المواد 149-150

[4] - 79 المواد 149 – 150 من قانون البلدي لسنة 2011

- حقوق مصالح الحجر على السيارات .

- بحقوق تسليم العقود الإدارية

- **مداخيل الأملاك:** تعد مداخيل أملاك البلدية من الموارد الميزانية والمالية للبلدية حسب المادة 170 من قانون البلدية, بهدف رفع مداخيل تسييرها.

تنقسم أملاك البلدية إلى أملاك عمومية وأملاك خاصة, حيث تشتمل الأملاك الخاصة للبلدية على الخصوص, ما يلي:

-جميع البنايات والاراضي التي تملكها البلدية.

-المحلات ذات الاستعمال السكني وتوابعها.

-الأراضي الجرداء والأملاك العقارية غير المخصصة التي تملكها البلدية.

-العقارات والمحلات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي...

يتعين على المجلس الشعبي البلدي القيام بصفة دورية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تثمين الأملاك البلدية المنتجة للمداخيل وجعلها أكثر مردودية.[1]

**الفرع02: المصادر الخارجية لتمويل التنمية المحلية**

1- **القروض:** حيث يمكن للبلدية اللجوء إلى القرض لإنجاز مشاريع منتجة للمداخيل[2], والقروض هي الأموال التي تتحصل عليها عن طريق اللجوء إلى الاقتراض من البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة مقابل تعهد البلدية برد قيمة القرض وفق الشروط المحددة في عقد القرض, تستخدم هذه القروض في تنمية المشاريع الاستثمارية التي تعجز ميزانيتها العادية عن تغطية نفقاتها.[3]

2- **الإعانات:** تتشكل الاعانات من مختلف المساعدات المالية والبرامج والصناديق والمخططات التنموية.

**أولا: إعانات الدولة**

تقدم الدولة إعانات للبلدية قصد إنجاز مختلف البرامج والمشاريع التنموية, حيث تراعي الدولة في تقديم الاعانات والمخصصات ما يلي:

-عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها.

---

[1] - المواد 158, 159, 163, 170 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية, مرجع سابق.

[2] - المادة 174من قانون البلدية, نفس المرجع.

[3] - عبد الكريم مسعودي, تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية – دراسة حالة بلدية أدرار-, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص تسيير المالية العامة, جامعة تلمسان, 2013, ص115.

-عدم كفاية التغطية للنفقات الإجبارية.

-التبعات المرتبطة بتكفل بحالات القوة القاهرة ولا سيما منها الكوارث الطبيعية أو النكبات.

-نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية في إطار تشجيع الاستثمار المنصوص عليه في القانون توجه الاعانات الممنوحة للبلدية من طرف الدولة للغرض الذي منحت من أجله.[1]

**ثانيا: إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية**

تم إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مهامه وسيره, يعرف هذا الصندوق بأنه مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالداخلية.[2]

وطبقا لما جاء في قانون البلدية, تتوفر البلديات قصد تجسيد التضامن المالي ما بين البلديات وضمان المداخيل الجبائية على صندوقين:

-الصندوق البلدي للتضامن.

-صندوق الجماعات المحلية للضمان.

يدفع الصندوق البلدي للتضامن للبلديات مايلي:

*مخصص مالي سنوي بالمعادلة, موجه لقسم التسيير في ميزانية البلدية لتغطية النفقات الاجبارية كأولوية.

*إعانات التجهيز الموجهة لقسم التجهيز والاستثمار لميزانية البلدية.

*إعانة توازن للبلديات التي تواجه وضعية مالية صعبة.

*إعانات استثنائية للبلديات التي تواجه وضعية غير متوقعة.

[1] - المادة 172 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية, مرجع سابق.
[2] - المادة02 من المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مهامه وسيره.

أما فيما يخص صندوق الجماعات المحلية للضمان, يخصص لتعويض ناقص قيمة الايرادات الجبائية للمبلغ المتوقع تحصيله من هذه الايرادات, حيث يمول هذا الصندوق بالمساهمات الإجبارية للجماعات المحلية.

ويدفع الرصيد الدائن لصندوق الجماعات المحلية للضمان المستخلص من كل سنة مالية إلى الصندوق البلدي للتضامن.[1]

- **دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في التنمية المحلية "تدخلات الصندوق خلال سنة 2017"**

✓ **الاعانات الاستثنائية لفائدة البلديات:**

ساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بتخصيص إعانات استثنائية لفائدة 281 بلدية عاجزة خلال السنتين الأخيرتين بمبلغ إجمالي قدره 8.4 مليار دج وهذا من أجل موازنة الميزانيات الاضافية لهذه البلديات خلال السنتين 2016, 2017.[2]

✓ **تخصيص الخدمة العمومية:**

منح هذا التخصيص لفائدة جميع الولايات من أجل التكفل بنفقات صيانة وكراء حافلات النقل المدرسي على مستوى البلديات, تقدر قيمة هذا التخصيص بمبلغ قدره 6مليار دج.[3]

✓ تخصيص منحة صيانة وحراسة المدارس الابتدائية من طرف البلديات مقدرة ب15.25مليار دج.

✓ **تخصيص تعويض نقص القيمة الجبائية:**

الذي يعد كتعويض لنقص في تحصيل الضرائب والرسوم العائدة لفائدة البلديات والولايات مقارنة مع التقديرات لهذه الضرائب والرسوم, حيث خصص مبلغ قدره 2.99مليار دج لفائدة 422 بلدية.

✓ **الاعانات المالية للتجهيز لفائدة الجماعات المحلية:**

- **برنامج اقتناء وتركيب وصيانة أجهزة التدفئة على مستوى المدارس الابتدائية:**

تم إطلاق هذا البرنامج سنة 2017, وهو ممول من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وهذا في إطار تحسين ظروف التمدرس لتلاميذ الطور الابتدائي, بحيث يتضمن هذا البرنامج اقتناء, تركيب وصيانة أجهزة التدفئة على مستوى 13962 مدرسة ابتدائية متواجدة ب37 ولاية بقيمة اجمالية تقدر ب47.2 مليار دج.

---

[1] - المواد من212-214 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية, مرجع سابق.
[2] - وزارة الداخلية والجماعات المحلية. http://www.interieur.gov.dz
[3] - نفس المرجع.

- **برنامج تنمية الشريط الحدودي:**

بهدف بعث ديناميكية جديدة للتنمية في المناطق الحدودية ومن أجل تشجيع استقرار السكان بهذه المناطق من خلال جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل, قام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية سنة2017 بتمويل برامج تنمية مناطق بلديات 11 ولاية حدودية بقيمة إجمالية تقدر 4.4 مليار دج.

- **برنامج تهيئة النشاط على مستوى البلديات:**

خصص له مبلغ اجمالي قدره 2.5مليار دج تم توزيعه لصالح 15ولاية من أجل تهيئة النشاط على مستو البلديات.

- **برنامج صيانة الطرق البلدية وفتح المسالك:**

خصص لهذا البرنامج مبلغ إجمالي قدره 11.4 مليار استفادت منه البلديات الجبلية ل16 ولاية.[1]

**ثالثا: المخططات البلدية للتنمية "PCD"**

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية, يشمل هذا المخطط العمليات والمشاريع وعمليات التجهيز والاستثمار العمومي وقد اعتبرها المرسوم 73-136 المؤرخ في 9أوت 1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية, برامج أعمال قصيرة المدة تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني.[2]

تشكل المخططات البلدية للتنمية الأداة الأنسب لتجسيد الأهداف المسطرة في مجال التنمية المحلية, بحيث تضع الدولة في متناول البلديات الوسائل المالية من خلال ميزانية الدولة للتجهيز قصد تفعيل الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات وتمكينها من الاستجابة بشكل فعال وسريع لحاجيات السكان من خلال تسجيل مشاريع جوارية ذات أثر مباشر على الإطار المعيشي للمواطنين. وبهذا يتضمن قانون المالية بشكل سنوي بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز مخصصات إجمالية بعنوان المخططات البلدية للتنمية موجهة لتمويل العمليات والمشاريع المقترحة من طرف البلديات.[3]

[1] - وزارة الداخلية والجماعات المحلية, مرجع سابق.
[2] - ليندة أونيسي, المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية, مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية, العدد9, جوان 2016, ص228.
[3] - وزارة الداخلية والجماعات المحلية, مرجع سابق.

يحدد ويبلغ الوزير المكلف بالميزانية بعد استشارة الوزير المكلف بالجماعات المحلية, رخصة برنامج شاملة بعنوان مخططات البلديات للتنمية, حسب الولاية آخذا بعين الاعتبار على الخصوص عدد سكان الولاية وعدد البلديات الواجب ترقيتها وكذا مستوى اعتمادات الميزانية المخصصة مسبقا.[1]

حيث تكلف كل بلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية وترفعها للولاية, بحيث يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي, الذي يعد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا.[2]

ويتم توزيع الغلاف المالي المخصص للولاية بين البلديات التابعة لها في إطار جلسات التحكيم التي يتم عقدها على مستوى الدائرة وعلى مستوى الولاية, وهذا قصد ترتيب الأولويات بين البلديات حسب احتياجاتها المالية وأهمية المشاريع المقترحة من قبل كل بلدية, حيث يتم تسجيل المشاريع بناء على مقررات التفريد الممضاة من قبل الوالي.[3]

**رابعا: الهبات والوصايا**

خول القانون للبلديات قبول الهبات والوصايا الأجنبية والتي تخضع للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية ويتم جردها وإدراجها في الميزانية[4], قد يكون مصدر هذه الهبات والوصايا حكوميا أو شخصا طبيعيا أو معنويا, مثل تلك العمليات التي تقوم بها وزارة التضامن الوطني اتجاه البلديات بمنحها حافلات للنقل المدرسي, سيارات إسعاف...الخ, كما أن هذه الموارد ظرفية غير منتظمة وغير مستقرة, رغم ذلك تعتبر هذه الموارد إضافة إيجابية للجماعات المحلية لتغطية أعباء تترتب عليها عند قيامها بنشاطها.[5]

[1] - المادة 02 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21فبراير 2013 يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية.
[2] - المادة 107 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية, مرجع سابق.
[3] - وزارة الداخلية والجماعات المحلية, مرجع سابق.
[4] - المادة 171 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية, مرجع سابق.
[5] - شويح بن عثمان, دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية, مرجع سبق ذكره, ص113.

## المبحث الثاني:دراسة دور بلدية سبدو ومنصورة في تحقيق التنمية المحلية

لمعرفة دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية وجب علينا إستخدام الإحصائيات والقيام بالمقارنات وقد إخترنا كعينة للدراسة بلدتين من بلديات تلمسان هي بلدية منصورة و بلدية سبدو خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016.

### المطلب الأول: دراسة بلدية سبدو

#### الفرع الأول: البطاقة الفنية لبلدية سبدو:

. البلدية: سبدو الدائرة: سبدو الولاية: تلمسان

تقع بلدية سبدو جنوب ولاية تلمسان في الطريق الولائي رقم 22 الرابط بين تلمسان و بشار تبعد عن مقر الولاية حوالي 35كلم تتميز بطابعها شبه السهبي فهي اليوم بوابة الصحراء نتيجة موجة التصحر التي تجتاح الجنوب الغربي للجزائر.

يقوم إقتصاد البلدية أساسا على الزراعة وتربية الأغنام والنجارة وصناعة النحاس، ومصنع للنسيج cotitex

عدد السكان :39800 حسب إحصائيات 2008

المساحة: 243كم$^2$

الحدودالبلدية:

- شمالا: تيرني
- جنوبا: لعوج
- شرقا: يسر
- غربا : قبائل بني سنوس المعروفون بالعزايل و الخميس مع سيدي الجيلالي

**الفرع الثاني:مصادر تمويل التنمية المحلية في بلدية سبدو**

**1) إيرادات التجهيز و الإستثمار :**

**.الجدول رقم" 3 "** تطور إيرادات التجهيز و الإستثمار لبلديتي سبدو (2012-2016)

| السنوات | إيرادات قسم التجهيز و الإستثمار لبلدية سبدو |
|---|---|
| 2012 | 87 840 975,33 |
| 2013 | 154 173 313,88 |
| 2014 | 105 319 555,90 |
| 2015 | 177 262 480,20 |
| 2016 | 108 492 745,42 |

المصدر:الحساب الإداري المقدم من مصلحة المحاسبة لبلدية سبدو

**الشكل رقم 1**:تمثيل بياني يمثل تطور ايرادات قسم التجهيز و الاستثمار لبلدية سبدو من 2012إلى 2016

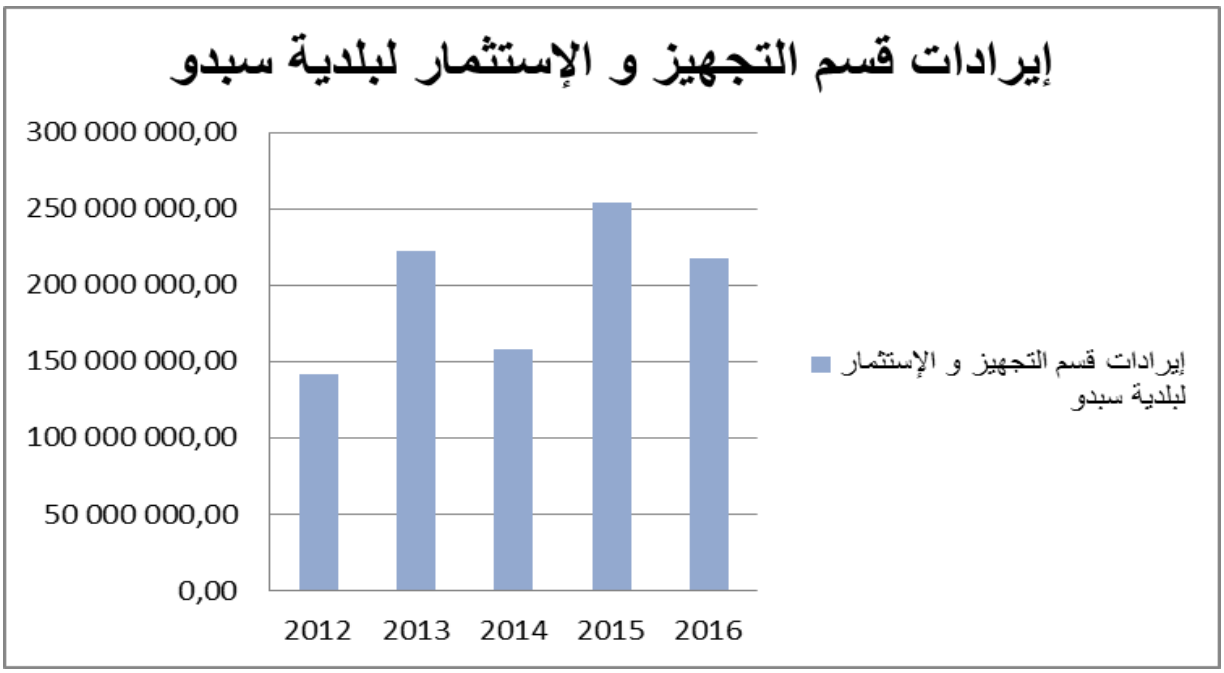


المصدر:من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 3

من خلال بيانات الجدول و الرسم البياني يظهر لنا جليا أن إيرادت التجهيز و الاستثمار لبلدية سبدو ضعيفة جدا كما أنها تتأرجح بين الزيادة و النقصان حيث سجلت أعلى قيمة بحوالي 254 مليون دج في 2015 وأدنى قيمة لها 141 مليون في2012.

تحليل لإقتطاع لنفقات التجهيز و اللإستثمار لبلديتي سبدو:

2) **الإقتطاع التجهيز و الإستثمار :**

**الجدول رقم" 4 "** تطور الإقتطاع التجهيز و الإستثمار لبلديتي سبدو (2012-2016)

| السنوات | الإقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار | الإقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار/إيرادات التجهيز |
|---|---|---|
| 2012 | 31 975 196,20 | 36% |
| 2013 | 33 277 954,48 | 22% |
| 2014 | *53 656 587,24* | 51% |
| 2015 | *47 411 290,23* | 27% |
| 2016 | *35 321 569,26* | 33% |

**المصدر:** الحساب الإداري المقدم من مصلحة المحاسبة لبلدية سبدو

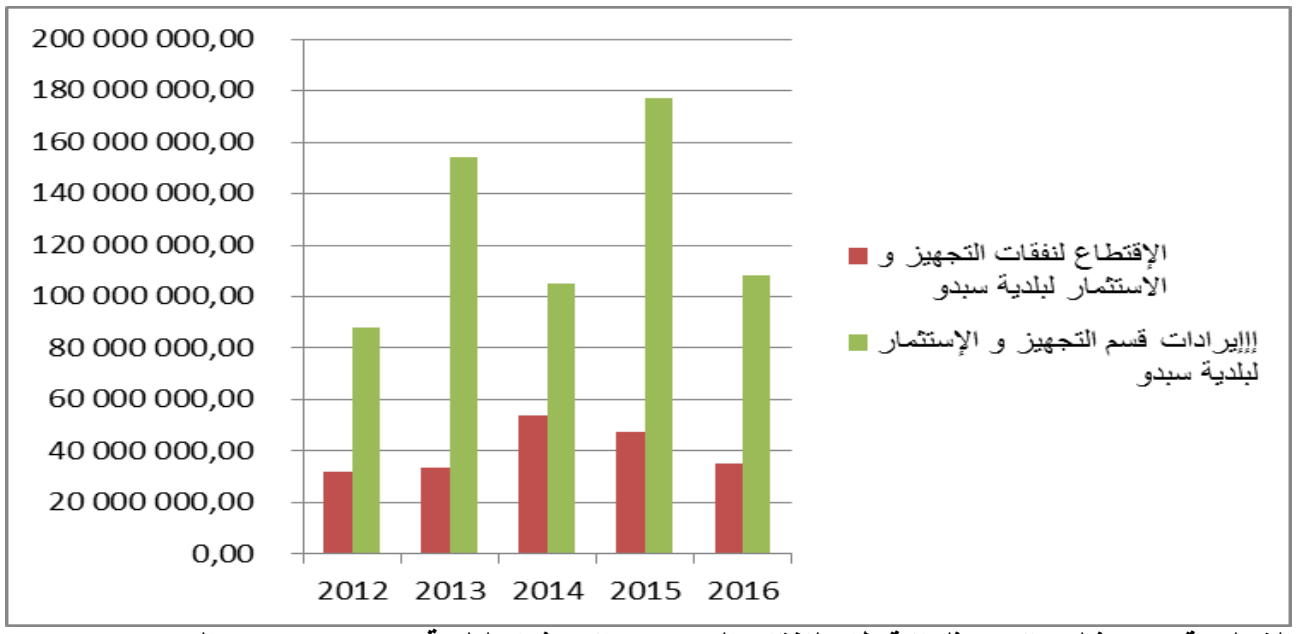


**الشكل رقم 2:تمثيل بياني يمثل الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار لبلدية سبدو من 2012 الى 2016**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا عل معطيات الجدول رقم 4

بالنظر الى مبالغ الاقتطاعات المبينة في الجدول والشكل البياني نرى أن بلدية سبدو تميزت بتذبذب معتبر في الاقتطاعات على طول فترة الدراسة حيث سجلت اعلى قيمة في سنة 2014 قدرت ب53 مليون وأدنى قيمة لها هي حوالي 40 مليون في 2012 لكنها تعتبر مبالغ ضعيفة بالمقارنة مع إيرادات التجهيز و الإستثمار حيث

بلغت أعلى نسبة في 2014 وهي 51% و بالرغم أنا أدنى قيمة للإقتطاعات سجلت ف 2012 إلا أنها مثلت 36% بالنسبة لإيرادات التجهيز و الإستثمار في حين أنه في 2013 سجلت نسبة 22%

**عدد مشاريع التمويل الذاتي من 2012-2016**

- 24 برنامج يشتمل التهيئة الحضرية والتهيئة والتكسية بالخرسانة المزفتة و صيانة الطرق.
- 24 برنامج يشتمل إنشاء قاعات العلاج , نادي الشباب، تهيئة ساحة الشهداء، الأسواق الجوارية ، الحدائق، تدعيم الإنارة ترميم, دورات المياه للمدارس , مركز ثقافي, السكنات الريفية
- 19 برنامج يشتمل التطهير و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب.
- 13 برنامج يتضمن إقتناء سيارات, وجرارات, لوحات إشارة ,عتاد إعلام ألي.

**3) إعانات برنامج المخطط البلدي للتنمية** :

**الجدول رقم 5:**إعانات المخطط البلدي للتنمية لبلدية سبدو من 2012 الى 2016

| **السنوات** | إعانات المخطط البلدي للتنمية | إعانات المخطط البلدي للتنمية /إيرادات التجهيز و الإستثمار |
|---|---|---|
| **2012** | 55 865 779,13 | 64% |
| **2013** | 120 895 359,40 | 78% |
| **2014** | 51 662 968,66 | 49% |
| **2015** | 99 601 189,97 | 56% |
| **2016** | 68,521176,16 | 63% |

**المصدر: تجميع الحساب الإداري لبلدية سبدو.**

**الشكل رقم 3:**تمثيل بياني يمثل إعانات المخطط البلدي للتنمية من 2012 الى 2016

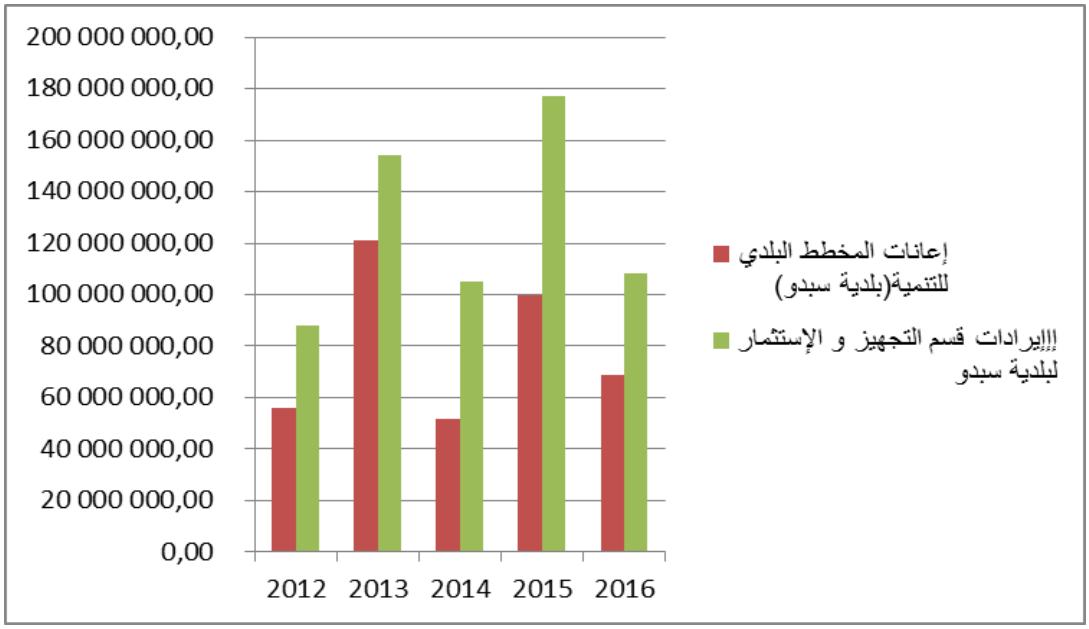


**المصدر:**من إعداد الطالة بناءا على معطيات الجدول رقم 5

بالنظر إلى الجدول و التمثيل البياني نرى أن إعانات المخطط البلدي لتنمية تميزت بالتذبذ بحيث تزداد وتنخفض تقريبا بنفس الوتيرة ولقد تحصلت بلدية سبدو على أعلى قيمة من الإعانة في 2013 قدرت ب حوالي 121دج مليون وقد مثلت78% بالنسبة لإيرادات التجهيز و الإستثمار أاما أدنى قيمة فتحصلت عليها في2014 وقدرت ب52 مليون دج ومثلت 49 %

**عدد مشاريع المخطط البلدي للتنمية لبلدية سبدو 2012-2016**

- 37 برنامج يشتمل التهيئة الحضرية ,التهيئة والتكسية بالخرسانة المزفتة ,صيانة الطرق.
- 23 برنامج يشتمل إنشاء قاعات العلاج , نادي الشباب، مساحات خضراء، الأسواق الجوارية ، الحدائق ،إعادة تأهيل الملحقة الإدارية ومقر المجلس الشعبي البلدي, مركز ثقافي .
- 18 برنامج يشتمل التطهير و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب , الحماية من مياه الأمطار.
- 3 برنامج تتضمن إقتناء شاحنة و عتاد إعلام ألي.

4) **إعانات صندوق الضمان والتضامن:**

**الجدول رقم 6:**إعانة صندوق الضمان و التضامن لبلدية سبدو في الفترة ما بين 2012 إلى 2016

| السنوات | إعانة صندوق الضمان التضامن لبلدية سبدو | إعانة صندوق الضمان التضامن/ إيرادات التجهيز و الإستثمار |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| 2012 | // | 0% |
| 2013 | // | 0% |
| 2014 | // | 0% |
| 2015 | 28 650 000,00 | 16% |
| 2016 | 4 650 000,00 | 4% |

المصدر:قائمة متابعة العمليات الممونة من صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية الخاص ببلدية سبدو

**الشكل رقم4**:تمثيل بياني يمثل إعانة صندوق الضمان و التضامن لبلدية سبدو في الفترة ما بين 2012 إلى 2016

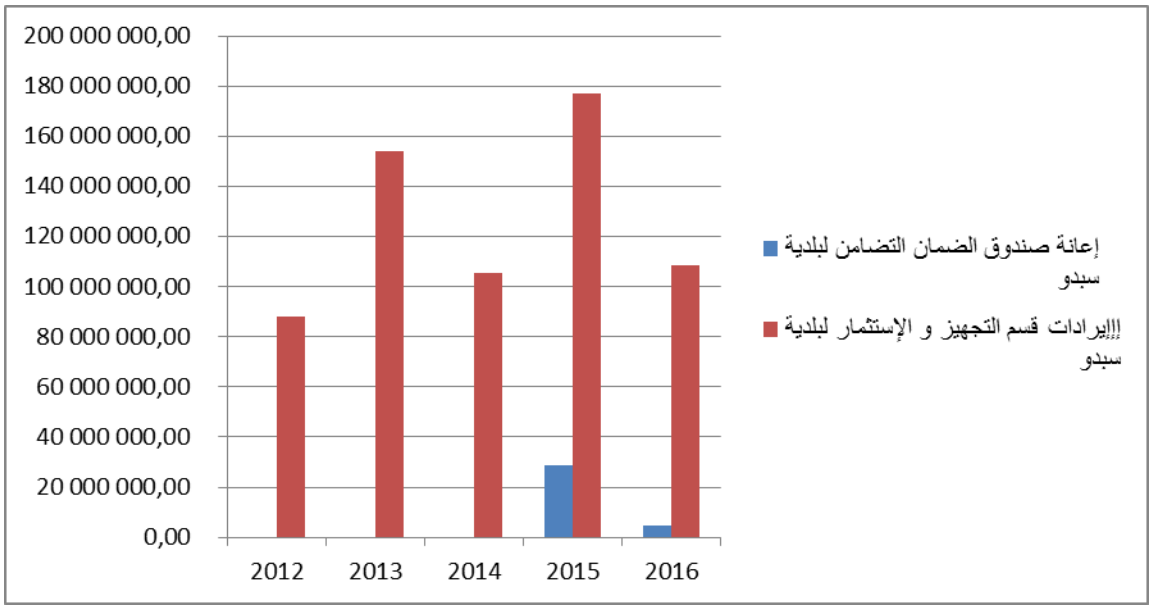


المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم6

من خلال الجدول يظهر لنا جليا ان صندوق الضمان و التضامن لم يقدم إعانات لبلدية سبدو في السنوات الاولى من فترة الدراسة أي من 2012-2014 و قد تحصلت في 2015 على إعانتين قدر مجموعهما ب 24 مليون دج و في 2016 تحصلت على إعانة قدرت ب مليون و 500ألف دج وقد مثلتا على التوالي 16% و 4% بالنسبة لإيرادات قسم التجهيز و الإستثمار و هي نسبة ضعيفة جدا.

الجدول رقم07: جدول مقارن لمساهمة مصادر تمويل التنمية المحلية لبلدية سبدو من 2012 إلى 2016

| | **الإقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار** | | **إعانات المخطط البلدي للتنمية** | | **إعانة صندوق الضمان و التضامن** | | **إيرادات قسم التجهيز و الإستثمار** | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة | النسبة | المبلغ |
| 2012 | 31 975 196,20 | 36% | 55 865 779,13 | 64% | // | 0% | 87 840 975,33 | 100% |
| 2013 | 33 277 954,48 | 22% | 120 895 359,40 | 78% | // | 0% | 154 173 313,88 | 100% |
| 2014 | *53 656 587,24* | 51% | 51 662 968,66 | 49% | // | 0% | 105 319 555,90 | 100% |
| 2015 | *47 411 290,23* | 27% | 101201190 | 57% | 28 650 000,00 | 16% | 177 262 480,20 | 100% |
| 2016 | *35 321 569,26* | 33% | 68,521176,16 | 63% | 4 650 000,00 | 4% | 108 492 745,42 | 100% |

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على الجداول رقم 4,5,6

من الجدول نلاحظ أنه في بداية الدراسة بلدية سبدو إعتمدت على المخططات البلدية للتنمية لتمويل التنمية المحلية حيث ساهمت المخططات في 2012 بنسبة 64 %ثم إزدادت في 2013 لتصل إلى 78% وهي أعلى نسبة سجلتها طول فترة الدراسة وفي المقابل كانت الإقتطاعات في2012 تشكل نسبة 36 % ثم إنخفضت لتصبح 22% في حين لم تقدم أي إعانة من طرف صندوق الضمان و التضامن حتى سنة 2015 اما في 2014 فقد سجلت البلدية قفزة نوعية حيث استطاعت ان تفوق بتمويلها الذاتي مخطات البلدية ولو بنسبة قليلة لتعود و تتراجع فمن 2015 إلى 2016 مفسحة بذلك المجال للمخططات البلدية للتنمية و صندوق الضمان و التضامن ا.

**عدد مشاريع صندوق الضمان و التضامن لبلدية سبدو 2012-2016**

- برنامجين لصيانة الطرق.
- برنامج لتزفيت أسطح المدارس

**برامج التنمية لبلدية سبدو 2012-2016**

**الجدول رقم 08: برامج التنمية لبلدية سبدو 2012-2016**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **البنايات و التجهيزات الإدارية** | 6 574 237,58 | 3 245 638,00 | 12 917 116,34 | 12 166 334,67 | 9 769 300,71 |
| **الـــطـــرق** | 48 778 042,77 | 122 878 496,16 | 44 640 503,79 | 64 680 590,05 | 88 027 635,24 |
| **الـشـبـكات الـمـخـتـــلـفـة** | 13 426 937,55 | 30 553 345,49 | 17 634 279,60 | 20 863 604,22 | 18 235 169,55 |
| **الـتـجـهـيـزات الـمـدرسيـــةو الرياضيـة و الثـقـــافيـة** | 2 219 577,50 | 6 825 331,54 | 1 912 875,12 | 5 887 943,10 | 12 638 803,05 |
| **الـتـجـهـيـزات الـصـحـيـة و الإجتمـاعـيـة** | 2 653 396,16 | 331 150,00 | 3 957 417,95 | | 960 000,00 |
| **الـتـجـهـيـزات الـصـحـيـة و الإجتمـاعـيـة** | // | // | // | // | // |
| **التـعـمـيـر - الإسـكـان** | 2 029 244,35 | // | // | 6 826 986,00 | // |
| **التـجـهـيـز الـصـنـاعـي و الـحـرفـي و الـسـيـاحـي** | // | // | // | // | // |
| **الـمـصـالـح الصـنـاعـيـة و التـجـاريـــة** | | 5 564 765,70 | 676 964,92 | 35 211 881,86 | 680 000,00 |

المصدر:الحساب الإداري المقدم من مصلحة المحاسبة لبلدية سبدو

**الشكل رقم 06 :** دوائر نسبية تبين برامج قسم التجهيز و الإستثمار منصورة لبلدية سبدومن 2012 إلى 2016 :

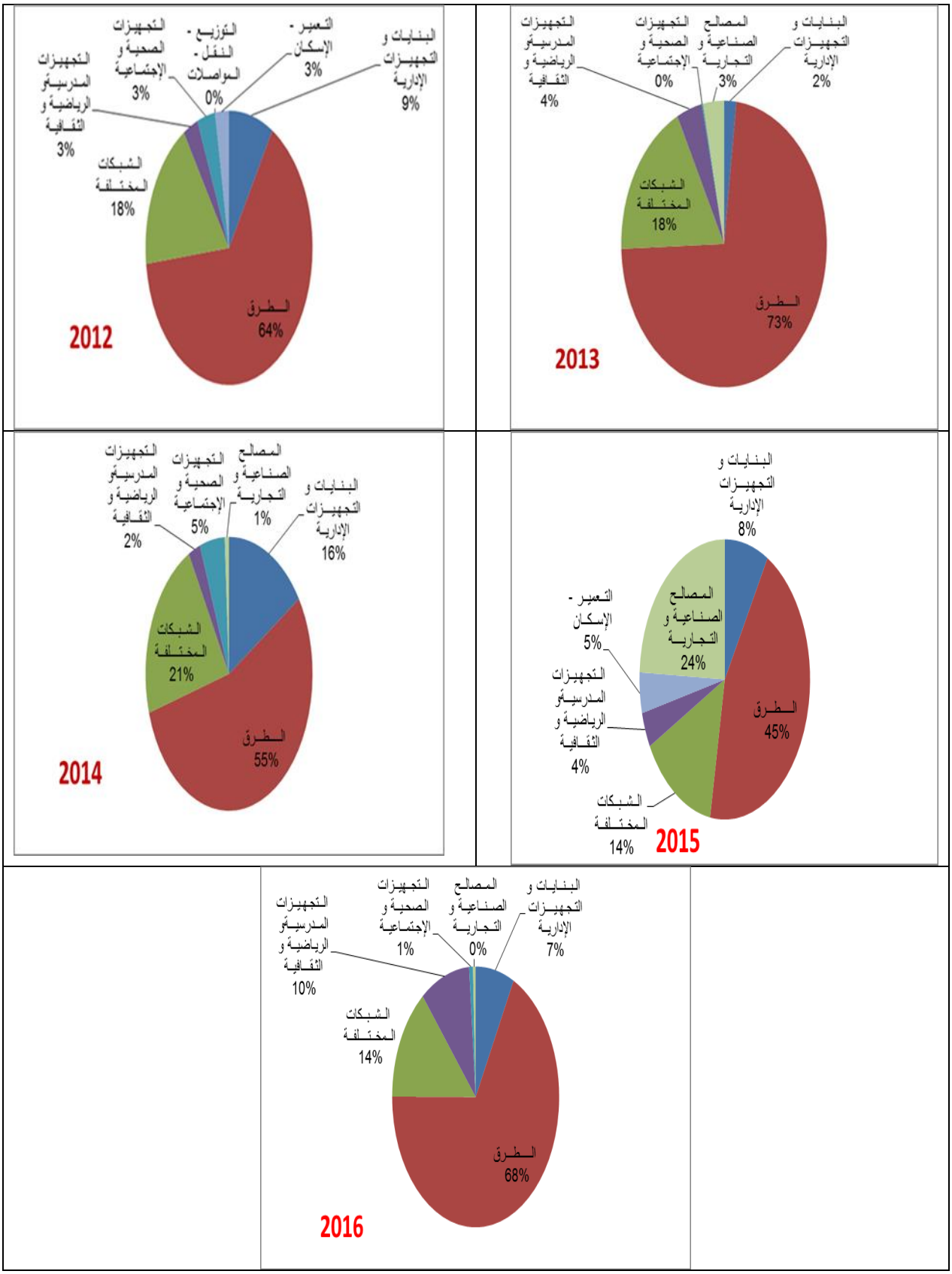


المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول

من خلال الجدول رقم 07و الدوائر النسبية اتضح لنا ان الطرق تمثل اكثر إهتمامات البلدية حيث شكلت أكثر من45 % من إجمالي البرامج طول فترة الدراسة تلتها الشبكات المختلفة بنسب تراوحت بين 14% و21 %ثم التجهيزات الإدارية بنسب تراوحت بين2 %و16 % أما الباقي فكان من نصيب التجهيزات المدرسية و الرياضية و الثقافية بنسب تراوحت ما بين 2% و 10 % ثم التجهيزات الصحية و الإجتماعية ما بين 1% و 5 % ماعدا سنتي 2013و2015 التي لم يكن لها وجود فيها أما التعمير و السكان فلم يكن له نصيب حتى سنتي 2012 و2015 بنسبة 3% و 5 %على التوالي ثم المصالح الصناعية و التجارية ;التي كانت كالتالي 3 %في 2013 و1 % في 2014 و 24% في 2015

**المطلب الثاني:**

الفرع الأول :البطاقة الفنية لبلدية منصورة:

تعتبر بلدية المنصورة مقر الدائرة ،تأسست بموجب التقسيم الإداري لسنة 1984 بمقتضى القانون رقم / 84 09المؤرخ في

1984 / 02 / 04المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ،تم انفصالها عن البلدية الأم بتاريخ1985 / 01 / 01

البلدية: منصورة الدائرة: منصورة الولاية: تلمسان

عدد السكان : 49150 نسمة حسب إحصائيات 2008

المساحة: 27كم$^2$

الحدود:

الشمال الشرقي: مدينة تلمسان

الجنوب: بلدية تيرني

الغرب: بلدية بني مستار

1- **إيرادات التجهيز و الإستثمار :**

**الجدول رقم" 9 "** تطور إيرادات التجهيز و الإستثمار لبلدية منصورة (2012-2016)

| السنوات | **إيرادات قسم التجهيز و الإستثمارلبلدية منصورة** |
|---|---|
| 2012 | 249 694 848,08 |
| 2013 | 402 653 707,37 |
| 2014 | 132 805 457,30 |
| 2015 | 83 687 489,88 |
| 2016 | 93 935 040,59 |

المصدر: المصدر:الحساب الإداري المقدم من مصلحة المحاسبة لبلدية منصور

**الشكل رقم 6**:تمثيل بياني يمثل تطور ايرادات قسم التجهيز و الاستثمار لبلدية منصورة من 2012إلى 2016

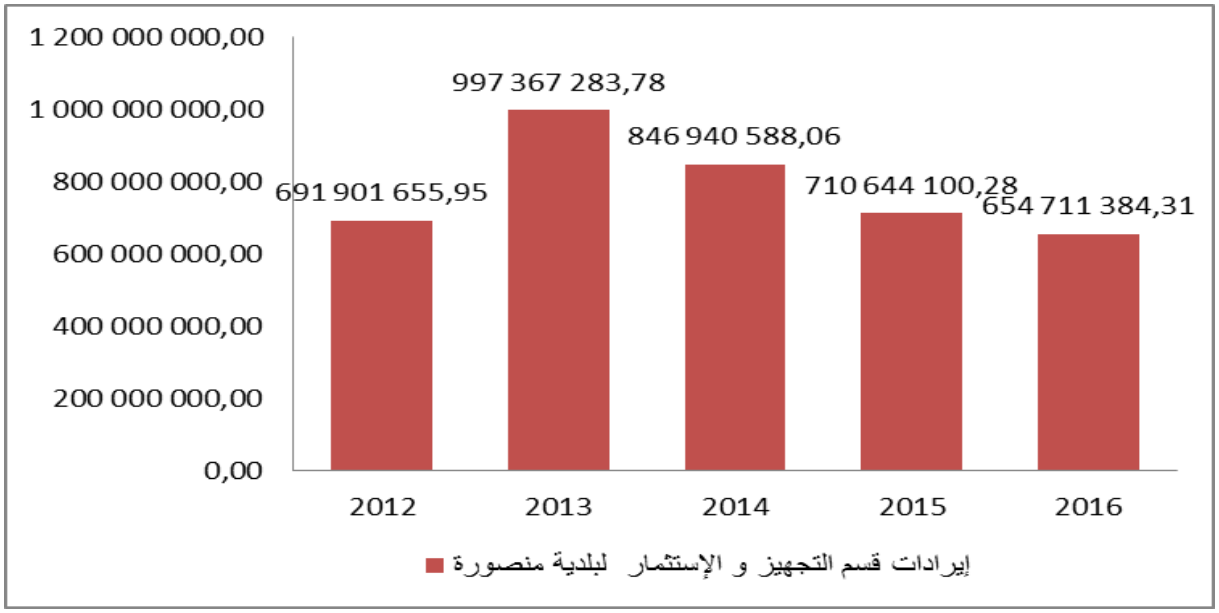


المصدر:من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 7

من خلال بيانات الجدول و الرسم البياني يظهر لنا أن إيرادت التجهيز و الاستثمار بلدية منصورة قد سجلت أعلى قيمة في 2013 قدرت ب 997 مليون دج إلا أنها عرفت تراجعا ملحوظا خلال فترة الدراسة حتى وصلت في 2016 إلى حولي 655 مليون دج

2- **الإقتطاع لنفقات التجهيز و اللإستثمار :**

**الجدول رقم" 11 "** تطور الإقتطاع لنفقات التجهيز و الإستثمار لبلدية منصورة (2012-2016)

| السنوات | **الإقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار لبلدية منصورة** | الإقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار/إيرادات التجهيز |
|---|---|---|
| 2012 | 232 785 764,73 | 93% |
| 2013 | 216 560 849,81 | 54% |
| 2014 | 63 121 527,08 | 48% |
| 2015 | 30 336 600,95 | 36% |
| 2016 | 20 810 713,47 | 22% |

**المصدر:** الحساب الإداري المقدم من مصلحة المحاسبة لبلدية منصورة

**الشكل رقم7:**تمثيل بياني يمثل الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار لبلدية منصورة من 2012 الى 2016

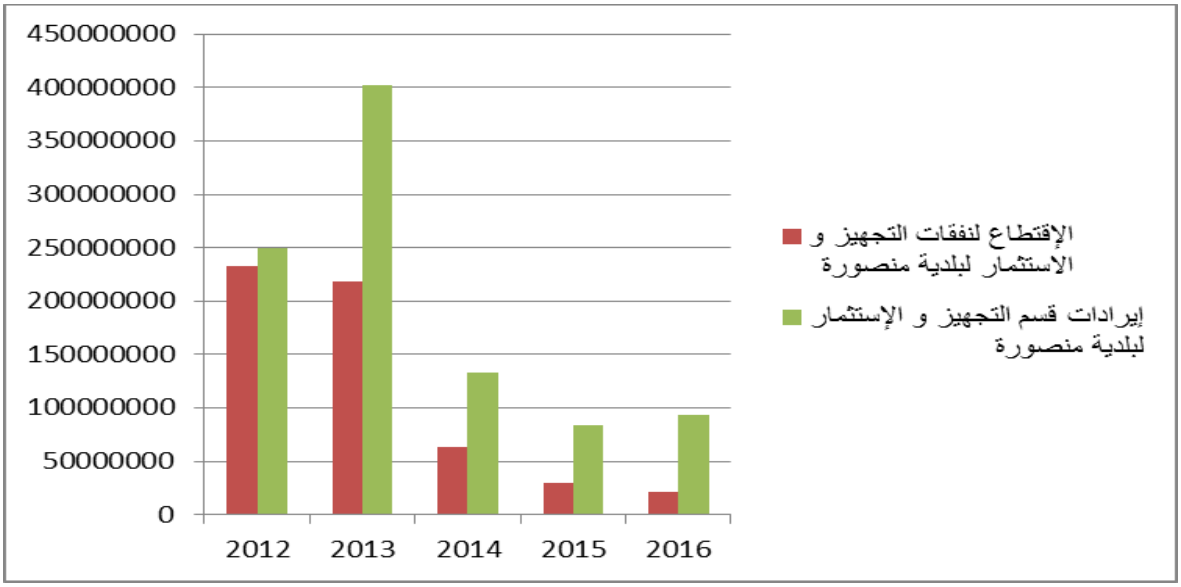

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا عل معطيات الجدول رقم 4

بالنظر الى مبالغ الاقتطاعات المبينة في الجدول والشكل البياني نرى أن بلدية منصورة تميزت في بدية الدراسة بإعتمادها على الإقتطاعات بشكل كبير حيث سجلنا في 2012 نسبة 93% بدأت في الانخفاض فسجلنا في 2013 نسبة 54% أي انخفضت ب 39% ثم في2014 سجلت نسبة 48 إلى أن أصبحت الإقتطاعات تمثل حوالي 20 %بالنسبة لإيرادت التجهيز وذلك في 2012

**عدد مشاريع التمويل الذاتي من 2012-2016**

- 36برنامج يشتمل التهيئة الحضرية والتهيئة والتكسية بالخرسانة المزفتة و صيانة الطرق.
- 66 برنامج يشتمل إنشاء قاعات العلاج , نادي الشباب، تهيئة ساحة الشهداء، الأسواق الجوارية ، الحدائق، تدعيم وإنشاء شبكة الإنارة العمومية ترميم و تصليح المؤسسات, , مركز ثقافي, السكنات الريفية, ساحات لعب,توسيع مقر البلدية و تهيئة ملحقة البلدية,صيانة المدارس الإبتدائية.
- 38 برنامج يشتمل التطهير و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب, إنشاء بالوعات تصريف مياه الامطار, و نافورات البلدية.
- 113 برنامج يتضمن إقتناء سيارات, وجرارات, لوحات إشارة ,عتاد إعلام ألي.صناديق رفع القمامة, قفة رمضان,كتب لتجهيز مكتبة,قطع غيار ,مواد صيدالانية.....إلخ

3- **إعانات برنامج المخطط البلدي للتنمية :**

**الجدول رقم 11**:إعانات المخطط البلدي للتنمية لبلدية منصورة من 2012 الى 2016

| السنوات | **إعانات المخطط البلدي للتنمية (بلدية منصورة)** | إعانات المخطط البلدي للتنمية /إيرادات التجهيز و الإستثمار |
|---|---|---|
| 2012 | 9 309 083,35 | 5% |
| 2013 | 184 392 812,56 | 46% |
| 2014 | 68 851 860,91 | 52% |
| 2015 | 40 750 888,93 | 49% |
| 2016 | 73 124 327,12 | 78% |

**المصدر: تجميع الحساب الإداري لبلدية منصورة.**

**الشكل رقم 8:**تمثيل بياني يمثل إعانات المخطط البلدي للتنمية لبلدية منصورة (2012-2016)

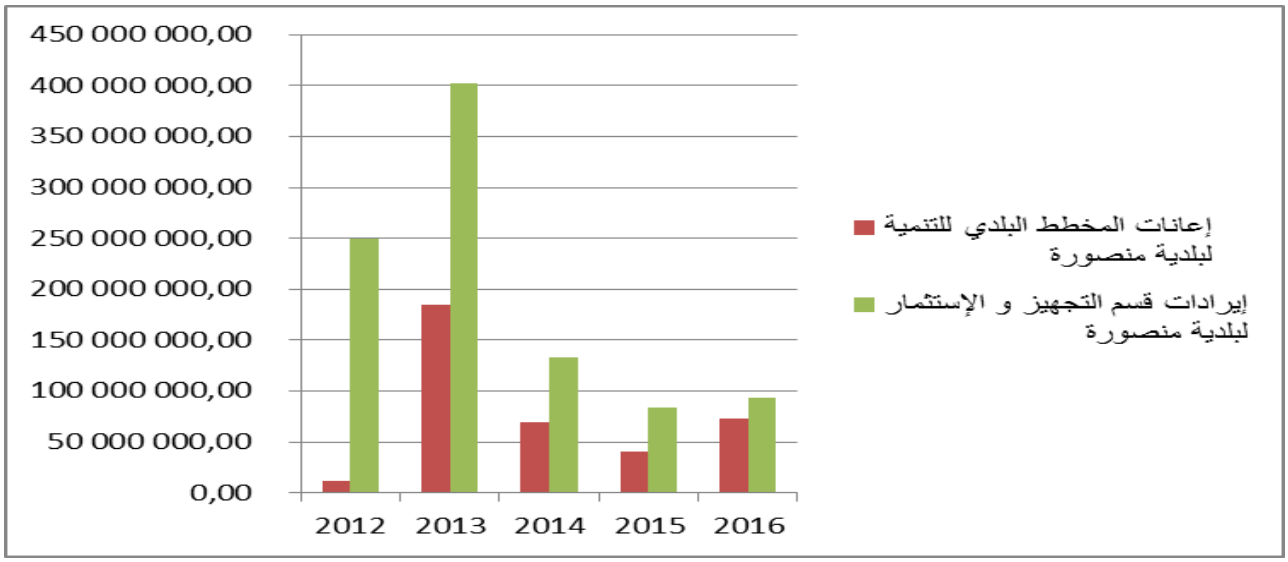


**المصدر**: من إعداد الطلبة بناءا عل معطيات الجدول رقم10

نلاحظ من الجدول أن الاعانات المقدمة لبلدية منصورة من طرفا لمخطط البلدي للتنمية مثلت نسبة قليلة بالنسبة لايرادات التجهيز و الاستثمار في 2012 قدرت ب4% ثم إرتفعت في2013 بمعدل نمو قدر ب 1398% إلا أنها مثلت 46% بالنسبة لإيرادات التجهيز التي كانت مرتفعة في تلك السنة بسب إرتفاع الإقتطاعات ثم سارعت في الإنخفاض في 2014 موازاة مع إنخفاظ إيرادات التجهيز فمثلت 52% بالنسبة لها.في 2016 بلغت الإعانات ذروتها بالنسبة لإيرادات التجهيز حيث شكلت 78 %

**عدد مشاريع المخطط البلدي للتنمية 2012-2016**

- 19برنامج يشتمل التهيئة الحضرية والتهيئة والتكسية بالخرسانة المزفتة و صيانةو إعادة تأهيل الطرق.
- 12 برنامج يشتمل إنشاء قاعات العلاج , دار الشباب، تهيئة المساحات الخضراء، إنجاز الإنارة العمومية ،إنشاء وكالة بريدية, ملعب بالعشب الإصطناعي , تهيئة ملحقتين إداريتين و تهيئة قاعات الإستقبال لهما.
- 10 برنامج يشتمل التطهير و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب.
- 3 تجهيز الملحقات الإدارية وقاعات الإستقبال لهما.

4- **إعانات صندوق الضمان والتضامن:**

**الجدول رقم 12**:إعانات صندوق الضمان و التضامن لبلدية منصورة في الفترة ما بين 2012 إلى 2016

| السنوات | **إعانة صندوق الضمان و التضامن لبلدية منصورة** | إعانة صندوق الضمان التضامن/ إيرادات التجهيز و الإستثمار |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| 2012 | 4 600 000,00 | 2% |
| 2013 | 0,00 | 0% |
| 2014 | 832 069,31 | 1% |
| 2015 | 12 600 000,00 | 15% |
| 2016 | 0,00 | 0% |

المصدر:قائمة مشاريع صندوق الضمان و التضامن المقدمة من مصلحة الصفقات لبلدية منصورة

الشكل رقم4:تمثيل بياني يمثل إعانة صندوق الضمان و التضامن لبلدية منصورة في الفترة ما بين 2012 إلى 2016

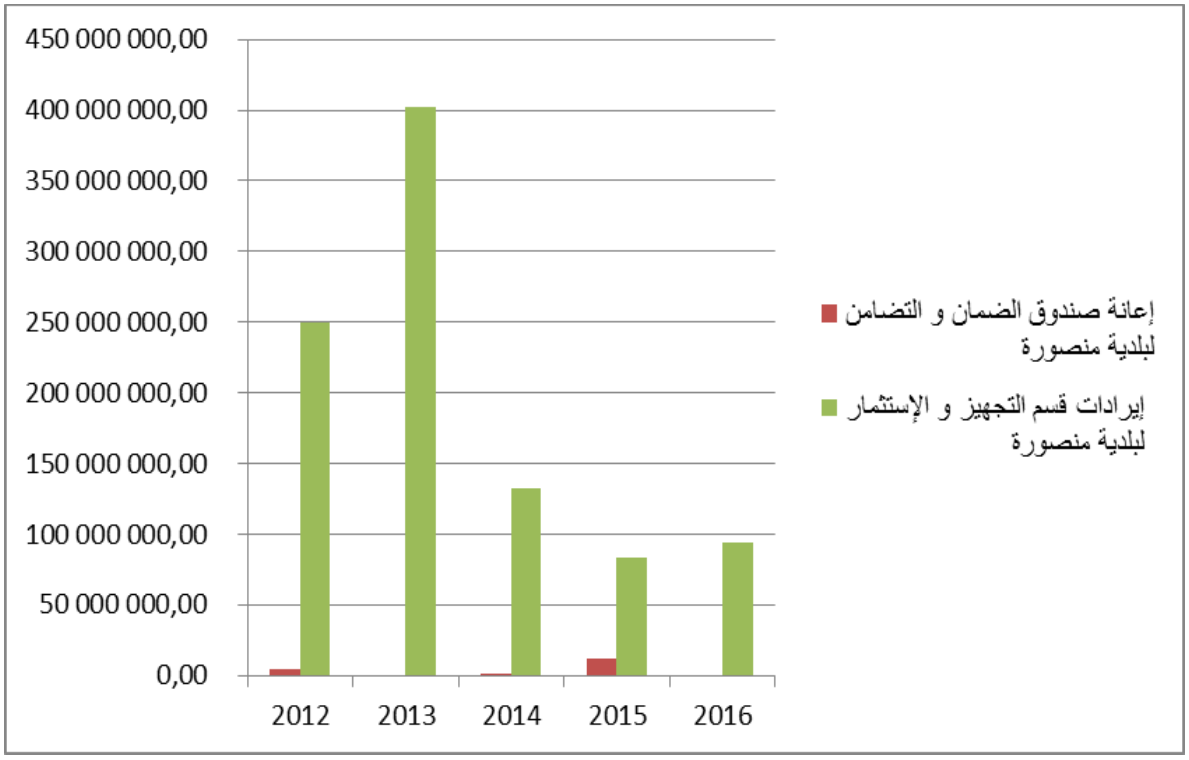


**المصدر**:من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم12

من خلال الجدول يظهر لنا جليا ان صندوق الضمان و التضامن لم يقدم إعانات لبلدية منصورة في 2013 و 2016 و قد تحصلت في 2015 على 3 إعانات قدر مجموعهما بحوالي 13 مليون دج و في 2012 تحصلت على إعانة قدرت بحوالي 7 مليون دج وقد مثلت 2% بالنسبة لإيرادات قسم التجهيز و الإستثمار و في 2014 تحصلت على إعانة قدرت

ب 832 069,31 مثلت 1% بالنسبة لإيرادات التجهيز و الإستثمار وهي نسب ضعيفة جدا.**عدد مشاريع صندوق الضمان و التضامن 2012-2016**

- 4 برامج صيانة و تصليحات في المؤسسات,صيانة المدارسة الإبتدائية،توسيع و تهيئة مسجد
- 8برامج تشتمل تجهيز مكتبة ,إقتناء لوازم مدرسية, تجهيز المطاعم و المدارس , إقتناء العتاد الغير و المعدات .

الجدول رقم13: جدول مقارن لمساهمة مصادر تمويل التنمية المحلية لبلدية منصورة من 2012 إلى 2016

| | **الإقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار** | | **إعانات المخطط البلدي للتنمية** | | **إعانة صندوق الضمان و التضامن** | | **إيرادات قسم التجهيز و الإستثمار** | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة | النسبة | المبلغ |
| **2012** | 232 785 764,7 | 93% | 9 309 083,35 | 4% | 7 600 000,00 | 3% | 249 694 848,08 | 100% |
| **2013** | 218 260 894,8 | 54% | 184 392 812,56 | 46% | 0 | 0% | 402 653 707,37 | 100% |
| **2014** | 63 121 527,08 | 48% | 68 851 860,91 | 52% | 832 069,31 | 1% | 132 805 457,30 | 100% |
| **2015** | 30 336 600,95 | 36% | 43 750 888,93 | 49% | 12 600 000,00 | 15% | 83 687 489,88 | 100% |
| **2016** | 20 810 713,47 | 22% | 73 124 327,12 | 78% | 0 | 0% | 93 935 040,59 | 100% |

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على الجداول رقم 4,5,6

من الجدول نلاحظ أنه في بداية الدراسة بلدية منصورة قامت بتمويل مشاريع التنمية المحلية بنفسها حيث ساهمت ب93% مع نسب مساهمة بسيطة من المخططات البلدبة للتنمية و صندوق الضمان و التضامن إلا انه سرعان ما تراجعت في2013 لتتدخل المخططات البلدية للتنمية بمساهمة قدرت ب 46% و من 2014 إلى 2016 سيطرت المخططات البلدية للتنمية على تمويل التنمية المحلية حيث سجلت في 2016 نأعلى نسبة مساهمة قدرت ب 78% لتصبح الإقتطاعات في المركز الثاني بمساهمات تعتبر ضعيفة مقارنة مع سابقتها

**برامج قسم التجهيز و الإستثمار لبلدية منصورة**

**الجدول رقم 14:** برامج قسم التجهيز والإستثمار لبلدية منصورة 2012-2016

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| البنايات و التجهيزات الإدارية البنايات و التجهيزات الإدارية | 7349737,44 | 22051385,94 | 14752065,4 | 22033199,54 | 11648479,82 |
| الطرق | 58888826,99 | 215177102,4 | 140388182,7 | 80111578,99 | 96246141,32 |
| الشبكات المختلفة | 9386966,34 | 29533088,47 | 40265933,39 | 19281067,07 | 26644990,18 |
| التجهيزات المدرسيةو الرياضية و الثقافية | 3728215,96 | 13989750,33 | 10735894,26 | 23794097,51 | 26117003,95 |
| التجهيزات الصحية و الإجتماعية | 10848302,95 | 808700 | 6293724,84 | 2647680,04 | 4130429,94 |
| التوزيع - النقل - المواصلات | / | // | // | // | // |
| التعمير - الإسكان | / | // | // | // | // |
| التجهيز الصناعي و الحرفي و السياحي | 258479,33 | 709303,72 | // | // | // |
| المصالح الصناعية و التجارية | // | // | 3894873,19 | 1654973,38 | // |

المصدر:الحساب الإداري المقدم من مصلحة المحاسبة لبلدية سبدو

الشكل رقم 10 : دوائر نسبية تبين برامج قسم التجهيز و الإستثمار لبلدية منصورة من 2012 إلى 2016

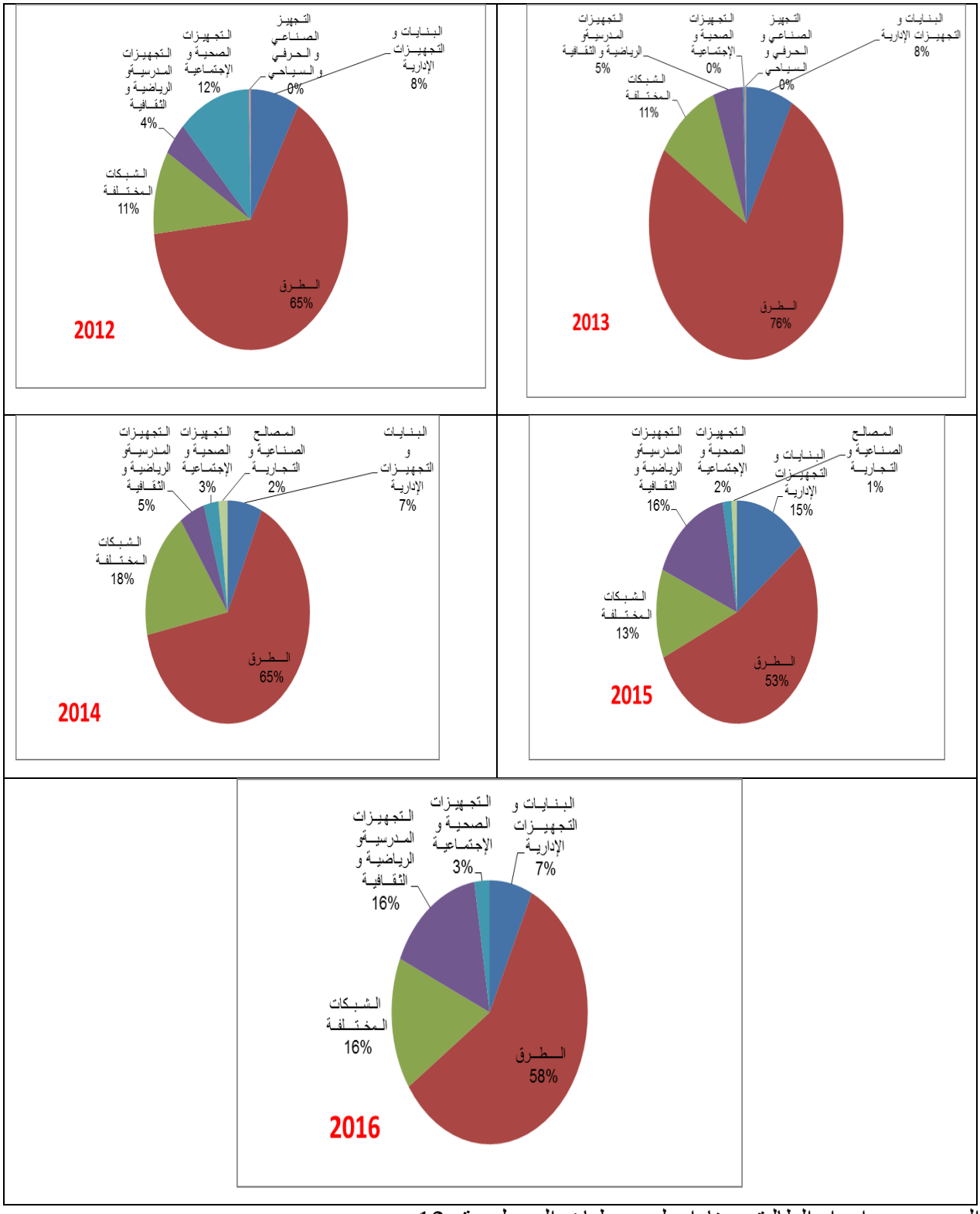


المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم 12

من خلال الجدول رقم 07و الدوائر النسبية اتضح لنا ان الطرق تمثل اكثر إهتمامات البلدية حيث شكلت أكثر من53% من إجمالي البرامج طول فترة الدراسة تلتها الشبكات المختلفة بنسب تراوحت بين 14% و18 % ثم التجهيزات الإدارية بنسب تراوحت بين7 %و15 % أما الباقي فكان من نصيب التجهيزات المدرسية و الرياضية و الثقافية بنسب تراوحت ما بين 4 %و 16 %ثم التجهيزات الصحية و الإجتماعية ما بين 2 % و 12 % ماعدا 2013 التي لم يكن لها وجود فيها ثم المصالح الصناعية و التجارية التي كانت كالتالي

2% في 2014 و1 %في 2015 أما التعمير و السكان و التوزيع والنقل و المواصلات فلم يكن له وجود طيلة فترة الدراسة.

خاتمة الفصل

قدمنا في هذا الفصل ايرادات قسم التجهيز و الإستثمار للبلديات محور الدراسة التي تتمثل في بلدية منصورة و بلدية سبدو، الإقتطاع لنفقات التجهيز و الإستثمار , إعانات المخطط البلدي للتنمية وكذا صندوق الضمان و التضامن و وهذا للاطلاع على الواقع الحقيقي لهذه الإيرادات و تمويلها للتنمية المحلية وكذلك البرامج التنموية الممولة من قبلها.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة

من خلال العودة إلى مساهمة البلدية في التنمية المحلية فإننا نرى أن الأسباب التي أدت إلى الاعتماد عليها هو إعتبار أن التنمية مرتبطة بالمشاركة الفعالة للمجتمع المحلي بمختلف شرائحه فلا يمكن للتنمية المحلية أن تكون ناجحة من دون تبني اللامركزية في التسيير واتخاذ القرار المحلي وأن تكون قوية وقادرة على تنفيذ البرامج والخطط التنموية،إذن لابد من أن تكون هذه التنمية بمثابة مؤسسة حقيقية تدار من طرف نظام لامركزي يحدد أهدافها ومهامها ووسائل تنفيذها والحرص على المصالح العامة التي تهم المجتمع والأفراد .

بالإضافة إلى اللامركزية في إتخاذ القرار يستوجب أيضا وجود لامركزية مالية أي إستقلالية مالية من خلال إعطاء الوحدات المحلية من قبل الحكومة المركزية بعض الصلاحيات في تحديد الإيرادات المحلية وتكفلها بمسؤولية تمويل مختلف المشاريع الخاصة بها ومن خلال هذا المنطلق يتضح لنا مدى حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي ، فلكي نستطيع تحقيق تنمية محلية بمعدلات مرتفعة و فإننا بحاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر و متزايد و متجدد ، و لا بد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل و الذي يحقق أهداف التنمية المحلية بفعالية و كفاءة.

***نتائج اختبار الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:"** تساهم البلدية في تحقيق التنمية المحلية من خلال برامجها"

نؤكد صحة هذه الفرضية بالرغم من أن البلديتين محل الدراسة لا تستطيعان تحقيق التنمية المحلية من خلال برامجهما إلا أنه و في بعض السنوات رأينا أنهما حققتا ذلك و بالتالي فالبلديات الغنية تستطيع تحقيق تنمية محلية من خلال برامجها ولكن ليس بصفة دائمة

الفرضية الثانية " : •لا يمكن ان تساهم البلدية في تحقيق التنمية المحلية إلا من خلال تدخل الدولة "

أؤكد صحة هذه الفرضية فالبلديات الفقيرة لا تستطيع تحقيق تنمية محلية إلا بتدخل الدولة وهذا ما رأيناه من خلال الدراسة الميدانية إذن التنمية المحلية هي معضلة حقيقة لأي بلدية خاصة من ناحية تمويلها كما أن المساعدات المركزية تظل قائمة مهم تغيرت التوجهات السياسية للدولة و مهما كانت الطبيعة الغالبة على البلدية سواء كانت حضرية او ريفية.

**نتائج الدراسة**

- بالنسبة للتمويل الذاتي و المتمثل في الإقتطاق لنفقات التجهيز و الإستثمار فهو ضعيف لضعف ميزانية الجماعات المحلية وذلك لعدة أسباب

- بالنسبة للإيرادات الجبائية و التي تعتبر أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية وجب علينا الإهتمام بها حيث تلعب دور فعال في تنمية و تسيير شؤون هذه الهيئات. لكن رغم أن نسبة مساهمة الإيرادات تكون مرتفعة إلا أنها تعد قليلة وذلك بسبب: كثرة الإعفاءات. احتكار الدولة للسلطة الجبائية و.التهرب الضريبي. المصادر غير الجبائي فهي ضعيفة بالمقارنة مع سابقتها وضعفها عائد أساسا أساسا إلى : التبذير و عدم الاستعمال العقلاني للموارد ، نقص أو غياب الصيانة ، سوء تقدير الموارد من قبل السلطات المحلية ، الأسعار المنخفضة لتأجير الأملاك.

- بالنسبة لمخططات البلدية للتنمية في من الملاحظ فإنها تعتبر المصدر المسيطر على التنمية المحلية في البلديات الفقيرة.
- اما صندوق الضمان و التضامن و بسبب سوء تقدير العوامل الاجتماعية ، الاقتصاديةفية في التقسيم الإقليمي و تضاعف عدد البلديات العاجزة أصبح هذا الصندوق عن تغطية كل الاحتياجات وقد رأينا أن إعاناته تقتصر على بعض السنوات.
- أما بالنسبة للقروض البنكية و بالرغم من السماح للجماعات المحلية باللجوء إلى مؤسسات مالية للحصول على قرض بنكي ، إلا أن الجماعات المحلية تواجه مشاكل في الحصولى على قرض بنكي لتمويل التنمية المحلية ، لأنه يعني الحصول على موارد دون الحصول على الوسائل الكفيلة بضمان تسديده نظرا للوضعية الحالية للمالية المحلية .
- معظم برامج التنمية و إن لم نقل كلها موجه نحو الطرق و الشبكات المختلفة

## المراجع

### الكتب باللغة العربية :


1. أحمد محيو, محاضرات في المؤسسات الإدارية , ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة 04 , الجزائر , 2004 .
2. إبراهيم العيسوى, التنمية في عالم متغير, دار الشروق, الطبعة الثانية, 2001..
3. الطعامنة محمد محمود,وعبد الوهاب سميرمحمد,الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير,المنظمة العربية للتنمية الإدارية, جامعة الدول العربية مصر,2005
4. . رشاد أحمد عبد اللطيف, التنمية المحلية, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر, الطبعة الأولى, 2011
5. بشايرة احمد سليمان, المركزية والامركزية في الإدارة التربوية, دارالفرقان للطباعة و النشر ,عمان المملكة اللأردنية, 1999
6. سعاد نور الدين, السكان والتنمية, دار المنهل اللبناني, الطبعة الأولى, 2010.
7. سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام (مدخل للتمويل الدولي للتنمية)، مكتبة الشعاع ،القاهرة ، 2002.
8. شنودة إميل فهمي حا, لامركزية الإدارة التعليمية( التطور و الواقع),مكتبة الأنجلو مصرية ,القاهرة (مصر) ,1998
9. صفوان المبيضين وحسين الطراونة و توفيق عبد الهادي, المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية, دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع,الأردن,2011 ,
10. طلعت مصطفى السروجي, التنمية الاجتماعية المثال والواقع, مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي, جامعة حلوان-مصر-,بدون طبعة,2001.
11. عبد الرحمن غازي القصيبي, التنمية...الأسئلة الكبرى, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, الطبعة الأولى, 1992.
12. غازي سلطان فلاح القبلان, تنمية المجتمع المحلي, دار الخليج للنشر والتوزيع, بدون طبعة, 2014
13. فؤاد بن غضبان, التنمية المحلية ممارسات وفاعلون, دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان-, الطبعة الأولى, 2015.
14. محمد جمال الذنيبات, الوجيز في القانون الإداري, دار الثقافة للنشر و التوزيع,الجزائر,2011
15. محمد رفعت عبد الوهاب, النظرية العامة للقانون الإداري, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية,2012.
16. نائل عبد الحافظ العواملة, إدارة التنمية, دار زهران للنشر والتوزيع –عمان-, الطبعة الأولى, 2010.

- - - Boex j , an introductory over view of intergovernment al fiscal relation , georgia state university , USAID , 2001

- Manor james , the political economy of democratic decentralization , world bank , 1999

what is decentralization , decentralization briefing notes world ، - Rondinelli . bank institude , 1999

**- الأطروحات و الرسائل العلمية :**

1. خنفري خيضر, تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق,أطرحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, فرع التحليل الاقتصادي,جامعة الجزائر3, 2011.
2. سهام شباب, إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص تسيير المالية العامة, جامعة تلمسان,2012
3. شويح بن عثمان, دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية, مذكرة ماجستير في القانون العام,كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة تلمسان, 2011..
4. عبد الكريم مسعودي, تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية – دراسة حالة بلدية أدرار-, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص تسيير المالية العامة, جامعة تلمسان, 2013
5. عبد الناصر صالحي, الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية و التبعية, مذكرة ماجستير في القانون فرع الدولة و المؤسسات العمومية,جامعة الجزائر,2010/2009
6. عتيقة كواشي, اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة,2011.
7. علي قوق, إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة,2011.
8. غريسي صدوقي, متطلبات اللامركزية في الجزائر, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المالية الدولية, جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ,2011/2010

9. محمد إبراهيم أبو عليان, العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي –دراسة حالة قطاع غزة-, مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين-, 2014..
10. محمد خشمون, مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية,أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية, كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية, جامعة منتوري-قسنطينة-, 2011.
11. مجدولين عبد الله يوسف نعيرات, التوجه نحو تطبيق اللامركزية الإدارية في مستشفى جنين, أطروحة لنيل درجة الماجستير في الصحة العامة, جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين,2006.
12. محمد جاسم سالم العصار, البلديات و التنمية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعيقات, مذكرة ماجستير في الإدارة والقيادة, جامعة الأقصى - فلسطين- , 2015.
13. ياقوت قديد,الإستقلالية المالية للجماعات المحلية,مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تسييرالمالية العامة, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2011/2010
14. وداد عبد الحي خليل عطية, محو أمية الكبار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية, مذكرة ماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي, جامعة أم القرى –مكة المكرمة-, 1403ه. .

**المجلات و الملتقيات**

1. أحمد عبد الجبار, الفدرالية واللامركزية في العراق, ورقة سياسات, مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق , بغداد، العراق , تشرين الثاني 2013,
2. حسين بن الطاهر, التنمية المحلية والتنمية المستدامة, مجلة العلوم الإنسانية, العدد 24.
3. حياة بن سماعين, وسيلة السبتي, التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية, ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية - , يومي 21 و22 نوفمبر2006, جامعة محمد خيضر بسكرة.
4. عبد الجبار سعد الدين, عمر شتاتحة, التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي, مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, العدد الثالث
5. علي هادي حميدي الشكراوي, إسماعيل صعصاع البديري, علاء عبد الحسن كريم العنزي, التنظيم القانوني للامركزية المالية في الدولة الفيدرالية., مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية , العدد الثاني / السنة الخامسة,جامعة بابل.
6. علي الصاوي, إشكاليات التنظيم المحلي في مصر في سلسلة قضايا إدارية, مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة ,جامعة القاهرة كلية العلوم الإقتصادية و العلوم السياسية,العدد 1999/3.
7. .لينذة أونيسي, المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية, مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية, العدد9, جوان 2016.

**القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح الإدارية:**

الجريدة الرسمية, السنة الرابعة, العدد 6,الصادرة بتاريخ 1967/01/18 .

- الأمر67-24 المؤرخ في 18 يناير 1967 .

- القانون 90-08 المؤرخ في 07أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.

- القانون 11-10 المؤرخ في 22جوان 2011 المتعلق بالبلدية .
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة, مديرية الضرائب, طبعة 2018.
- الأمر 08-02 المؤرخ في 24 جويلية2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 .

- من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة2000

- القانون رقم15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر2015 المتضمن قانون المالية لسنة2016.

- القانون رقم 2000-06 المؤرخ في 23ديسمبر 2000 المتضمن قانون المالية لسنة2001.

, قانون الضرائب غير المباشرة, المديرية العامة للضرائب, طبعة2018 .

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة معدلة بموجب المادة 11 من قانون المالية لسنة 2018.

- قانون الرسوم على رقم الأعمال, المديرية العامة للضرائب, طبعة 2018 .

- القانون رقم01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2002, معدلة ومتممة بموجب المادة 62 من قانون المالية لسنة2018 .

- القانون02-11 المؤرخ في 24ديسمبر2002 المتضمن قانون المالية لسنة2003, معدلة ومتممة بموجب المادة 65 من قانون المالية 2018.

- المادة 60 من القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر2005 والمتضمن قانون المالية لسنة 2006, معدلة ومتممة بموجب المادة 112 من قانون المالية لسنة 2017 .

- المادة 76 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 معدلة ومتممة بموجب المادة 104 من قانون المالية لسنة 2018.

- المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مهامه وسيره.

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية .

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21فبرابر 2013 يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية .

## مواقع الإنترنت

- http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm

-World development report 1999/2000 , world bank , new york www.world bank .org

- http://www.interieur.gov.dz وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

**الملخص**

تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الجزائر و منذ استقلالها تسعى إلى تدعيم البلدية حتى تجعل منها أداة للتنمية المحلية حتى تعرف الحاجات المحلية والأقدر على تجسيدها على أرض الواقع وتنفيذها بحكم أنها على إتصال مباشر مع المصالح المحلية وقد قامت الدولة بالتنازل عن صلاحيتها منذ الاستقلال لصالح البلديات حتى تدعم ركائز اللامركزية ومنحه الاستقلال المالي والوجود القانوني لكن الواقع المالي يفرض العكس حيث جعل دور الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلي ضعيفا وأعطى المسؤولية الأولى التنمية المحلية للدولة من خلال المخططات البلدية للتنمية و صندوق الضمان والتضامن

الكلمات المفتاحية

الكلمات المفتاحية: اللامركزية - البلدية -التنمية المحلية- التمويل المحلي

## summary

Local development is a basic rule for achieving comprehensive development in all fields, political, economic and social development ,since its independence Algeria seeks to strengthen the municipality so as to make them a tool for local development, even know the local needs and capable of reflecting on the ground and implementation because it is in direct contact with local interests, the state has to abandon their validity since independence for the municipalities to support the pillars of decentralization, giving it the financial independence and legal existence but financial reality imposes the contrary, making the role of local communities in the area of local development is weak and gave the first responsibility for local development to the State through the municipal plans for development and social security and solidarity fund.

Keywords : Decentralization - The Municipality - Local development- Local funding.